

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي  
الشعبة: علوم اقتصادية      التخصص: اقتصاد كمي

اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري  
دراسة قياسية للفترة من ( 1997 – 2017 )

تحت

مقدمة من طرف الطالب :

إشراف الأستاذ :

أ.

محمد شريف عدة

د . بابا عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة المكونة من السادة

- أ / قبايلي الحاجة..... أستاذة مساعدة ( أ ) ..... جامعة مستغانم.....رئيسا
- أ. د/ بابا عبد القادر.....أستاذ التعليم العالي.....جامعة مستغانم..... مقرر
- أ . دحمان أحمد.....أستاذ مساعد (أ).....جامعة مستغانم.....مناقشا

# الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله

إلى مصدر الحب والحنان أمي أطال الله في عمرها

إلى زوجتي التي كانت سندا لي طول فترة إعداد هذه المذكرة

إلى قرة عيني، أبنائي الأعزاء - فردوس - سيد أحمد

رعاهم الله وحفظهم

إلى كل عائلتي كل واحد باسمه

إلى كل أساتذتي

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد

اهدي ثمرة هذا العمل

# كلمة شكر

الحمد لله الذي بفضلته تتم الصالحات، الحمد لله الذي أخرجنا من ظلمات الجهل إلى أنوار

المعرفة والعلم، والصلاة والسلام على خير الخلق وأفضل الرسل، الذي قال في حديثه

صلى الله عليه وسلم ( من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه

فان لم تستطيعوا فأدعو له )

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف البروفيسور بابا عبد القادر لإشرافه على هذه المذكرة

وتوجيهاته ودعمه لي

كما أوجه كامل تشكراتي إلى الأساتذة المشرفين على مناقشة هذه المذكرة

كما أقدم الشكر إلى كل أساتذتي في الكلية

وسيرا على خطى الشاعر الذي قال :

كاد المعلم أن يكون رسولا

قم للمعلم وفه التبجيلا

أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتي الكرام من الابتدائية إلى الجامعة



64	خاتمة الفصل
	الفصل الثالث: اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري دراسة احصائية وقياسية للفترة ( 1999- 2017)
66	مقدمة الفصل
97- 67	المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري
67	المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري
76	المطلب الثاني: آليات وأساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
87	المطلب الثالث: الأساليب والإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل دعم وتأهيدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
92	المطلب الرابع: معوقات ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
117- 97	المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واثرها على الدخل الوطني الجزائري خلال الفترة(1999-2017) دراسة إحصائية
98	المطلب الاول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (1999-2017)
104	المطلب الثاني: توزيع حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري
108	المطلب الثالث: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة ( 2001_ 2017)
124- 117	المبحث الثالث : اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري. دراسة قياسية للفترة من ( 1999 - 2017 )
117	المطلب الاول: صياغة النموذج وتحديد المتغيرات
119	المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتقدير النموذج
121	المطلب الثالث: تقييم النموذج
124	خاتمة الفصل
125	خاتمة عامة
128	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-I	توزيع اليد العاملة في المؤسسة حسب الحجم في عدة بلدان	2
2-I	تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وفقا لعدد العاملين	4
3-I	يبيّن توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم في فرنسا	4-5
4-I	الخاص بتعريف المشروعات المتناهية في الصغر والصغيرة والمشروعات المتوسطة في ماليزيا	5
5-I	جدول يعرف المؤسسات مصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر	6
6-I	معيّار العمالة كأساس لتمييز المؤسسات وفقا لمركز التجارة الدولية	8
7-I	الحد الأقصى للعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض البلدان	8
8-I	الحد الأقصى لرأسمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
9-I	يبيّن كيفية استعمال المعايير الكمية للفصل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
10-I	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة في أواخر التسعينات	14
11-I	تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل	18
1-II	يوضح طريقة حسابات الناتج المحلي	52
2-II	معدل النمو السنوي في الانتاجية الكلية في الصناعات البريطانية قبل وبعد الخصخصة	61
1-III	يبيّن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال الفترة (1984-1987)	70
2-III	الهيكل المالي للتمويل الثنائي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	78
3-III	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	78
4-III	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (1999 - 2017)	99
5-III	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة (1999 - 2017)	101
6-III	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية خلال الفترة (2001-2017)	103
7-III	يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن خلال الفترة (2004 - 2017)	105
8-III	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال الفترة (2002-2017)	107

110	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة ( 2001 – 2017 )	9 -III
112	مساهمة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة ( 2001 – 2015 )	10-III
113	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام ( PIB ) خارج قطاع المحروقات خلال الفترة ( 1999 - 2016 )	11-III
115	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية ( الصادرات / الواردات ) خلال الفترة ( 1999 – 2017 )	12- III
120	(13) يمثل نتائج اختبار استقرارية الدراسة عند الفرق الثاني	13 - III
121	نتائج تقدير النموذج الأول	14 - III

### قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
42	يبين المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة	1-II
46	العلاقة بين السوق النقدية وسوق رأس المال	2- II
54	محددات الطلب الكلي عند كينز	3-II
99	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة ( 1999 – 2017 )	1 -III
101	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة ( 1999 – 2017 )	2 -III
103	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية خلال الفترة ( 2001 – 2017 )	3 -III
105	يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن خلال الفترة ( 2004 – 2017 )	4 -III
107	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال الفترة من ( 2002 - 2017 ) ( السداسي الاول )	5 -III
110	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة ( 2001 – 2017 )	6 -III
112	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة ( 2001 – 2015 )	7 -III
113	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام ( PIB ) خارج المحروقات خلال الفترة ( 1999 – 2016 )	8 -III
115	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية ( الصادرات / الواردات ) خلال الفترة ( 1999 - 2017 )	9 -III

## مقدمة عامة

لقد فرضت التحولات الاقتصادية الدولية على دول العالم، تبني وجهات نظر جديدة، نتيجة ظهور توجهات اقتصادية متنامية على جميع الاصعدة، بسبب زوال الثنائية القطبية، وتراجع النهج الاشتراكي في كثير من الدول، وتبنيها لاقتصاد السوق، اي الحرية الاقتصادية كحتمية اقتصادية .

حيث ان الساحة الاقتصادية اليوم تعرف سلسلة من التغيرات التي لم يسبق لها مثيل، هذه التي تمثل فيها العولمة والشراكة الدولية والاقليمية، احد اهم مؤشراتهما، جعلت من المرحلة الحالية تحمل الكثير من التغيير الجذري في هذه البيئة التي تتسم بالحركية واللايقين، وغيرت الكثير من المعطيات سواء على المستوى الكلي " تغير البيئة الاقتصادية"، او على مستوى الجزئي (تغير استراتيجيات المؤسسة)، وبالتالي اعادة الاعتبار للاستثمار بجميع انواعه، الشيء الذي انجر عنه نمطا جديدا في مجال الاعمال، وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي اصبح يؤدي دورا هاما في التنمية الاقتصادية، في اغلب دول العالم، من خلال ما يقدمه من استثمارات حقيقية، وقيمة مضافة، اثرت بدرجة كبيرة على انعاش التنمية الاقتصادية، وهذا بزيادة السلع المنتجة، وتوفير فرص عمل جديدة ورفع وتدعيم الدخل الوطني، فضلا عن دورها التنموي الفعال لتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، اذ انها تمثل نحو 80 % الى 90 % من اجمالي المؤسسات العاملة في معظم دول العالم

ومع التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو التنوع الاقتصادي، والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، وادراكا منها بالدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، وبديلا عن المؤسسات الكبرى في اطار الصناعات الثقيلة التي عجزت عن تحقيق الاهداف المرجوة منها، وخاصة بعد الهزات الاقتصادية التي تعرضت لها هاته المؤسسات الكبرى، بعد انهيار اسعار البترول خلال الثمانينيات، لذا اصبح اعادة النظر في اسلوب التنمية ضرورة ملحة

حيث قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت الى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد لاقامة مثل المؤسسات باتباع سياسة مالية، وانشاء هيكل تهتم بهذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي

وفي هذه الدراسة سوف يتم ابراز مختلف الادوار الاقتصادية والاجتماعية لهذا النوع من المؤسسات في الدول المتقدمة والنامية بصفة عامة، وف بالجزائر بصفة خاصة، وهذا بالاعتماد على الاحصائيات المستقاة من الهيئات الرسمية، والمتعلقة بمدى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من التشغيل، القيمة المضافة، انتاج الداخلي الخام، المبادلات الخارجية من صادرات وواردات .

وعلى هذا الاساس يمكن تحديد الهدف من هذه الدراسة في محاولة تقديم تحليل للوضع الاقتصادية الراهنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى ترقيتها كبديل تنموي يستدعي النهوض به لتحقيق نمو في الاقتصاد الوطني، واجراء دراسة احصائية وقياسية لحصر اثر الاستثمار في هذا الميكانيزم من المؤسسات على الدخل الوطني الجزائري

طرح الاشكالية : باعتبار ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي احد الاساليب الاساسية للتنمية الاقتصادية. ومصدر مهم من مصادر الثروة، ومنه وعلى ضوء ماسبق فان اشكالية الدراسة هي " ما مدى تأثير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري ؟ "

ويندرج تحت هذا التساؤل المحوري الاسئلة الفرعية التالية

- 1 - ما طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- 2 - ما اهمية اعتماد اسلوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق استثمارات حقيقية في الجزائر
- 3 - ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل وتطوير المبادلات الخارجية
- 4 - فيما تتمثل العلاقة بين الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدخل الوطني الجزائري (النتاج الداخلي الخام) في الجزائر

#### فرضيات الدراسة

- 1 - تؤدي زيادة الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى زيادة الناتج الداخلي الخام
- 2 - هناك علاقة طردية بين الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي في الجزائر (المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام)
- 3 - يساهم الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تطوير وزيادة الواردات خارج قطاع المحروقات

اهمية البحث : تنبع اهمية البحث من الاعتبارات التالية

- نتيجة للاهمية البالغة التي يوليها المفكرون وواضعي السياسات الاقتصادية لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الاهتمام الكبير الذي اولته الجزائر لهذه المؤسسات والامكانيات المعتبرة التي سخرتها لتأهيل وترقية هذا القطاع
- اظهار العلاقة بين الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي الجزائري ممثلا في الناتج الداخلي الخام

#### اهداف الدراسة

- اعطاء صورة ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري
- الوقوف على بعض المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- محاولة بناء نموذج قياسي لتبيان اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري

## اسباب اختيار الموضوع

- الوعي التام بان الاستثمار هو الركيزة الاساسية لتطوير والنهوض باقتصاديات الدول
- باعتبار نمط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاسلوب الاقتصادي الانجع الذي على اساسه احدثت اغلب الدولة بما فيها المتقدمة والنامية اقلاع اقتصادي وهو السبيل الاوحد للجزائر حتى تتخلص من التبعية للمحروقات، وبناء اقتصاد ما بعد البترول
- تعد اشكالية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد اهم المعوقات التي تحد من تنميتها وتطور نشاطها

- الميول الشخصي الى الدراسات التي تهدف تحليل الواقع الاقتصادي وخاصة على مستوى الكلي

**المنهج المتبع:** للإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة اثبات صحة الفرضيات

- اعتمدنا على المنهج الوصفي وذلك فيما يتعلق بوصف كل ما هو متعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- وعلى المنهج التحليلي من خلال دراسة احصائية وقياسية والمتعلقة في دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في قيمة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قيمة الصادرات، قيمة الواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمتغير التابع هو الدخل الوطني الجزائري ممثلا في الناتج الداخلي الخام وهذا باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

## خطة البحث:

لأجل معالجة الاشكالية قمنا بتقسيم موضوع الدراسة الى ثلاث فصول على النحو التالي:

حيث كان الفصل الاول بعنوان "عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وتضمن اربع مباحث حيث جاء المبحث الاول "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، اما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة اشكال وخصائص والعناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، اما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه الى معوقات واساليب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي المبحث الرابع تطرقنا الى تجارب بعض الدول في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالنسبة

للفصل الثاني، كان تحت عنوان "الاطار النظري للاستثمار" واندرج تحته مبحثين، المبحث الاول وهو "مفهوم الاستثمار واهميته"، اما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان "دور مناخ الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي وبالنسبة للفصل الثالث والآخر، فكان عنوانه "اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري دراسة احصائية وقياسية للفترة من (1997 – 2017)، وقد اشتمل على ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الاول الى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، اما المبحث الثاني فقد

جاء تحت عنوان " اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري خلال الفترة ( 1999 – 2017) دراسة إحصائية، اما المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان " اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري خلال الفترة ( 1999- 2017) دراسة قياسية دراسات سابقة

الدراسة الاولى:دراسة لـ:صفاء الغول تحت عنوان " دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" نموذجا" للفترة 2012 ،مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)

الدراسة الثانية: دراسة لرابح حميدة بعنوان استراتيجيات وتجارب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف 2010- 2011 ،وخلصت الدراسة الى انه باعتماد استراتيجية ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة،عرف تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسنا ملحوظا  
الدراسة الثالثة: دراسة من اعداد الطالبتين سامية فراحتية،وخيرة نويوة ،جاءت تحت عنوان " محددات الاستثمار في المؤسسات الصغير والمتوسطة – دراسة لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2013) مذكرة ماستر في علوم التسيير- جامعة محمد بوضياف المسيلة ( 2016- 2017)،حيث هدفت الدراسة الى تحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة تائير بعض العوامل على على القرارات الاستثمارية مثل حجم المؤسسة،الشكل القانوني،نسبة الاستدانة

#### حدود الدراسة

الحدود المكانية: وصف دراسة اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني في الجزائر  
الحدود الزمانية: دراسة اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري محدد بالفترة الزمنية من ( 1997- 2017)

## الفصل الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### مقدمة الفصل:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي و التخطيط المستقبلي و تمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم إذ تعتبر جزءا حيويا من اقتصاد أي دولة ، لما لها من أهمية بالغة لدورها في التوظيف ، كما تعد من مصادر الدخل القومي ، كما تلعب دورا هاما أساسيا في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في مختلف الدول المتقدمة و النامية ، كما تلعب هاما أساسيا في التنمية المستدامة في الاقتصاديات المعاصرة . حيث أصبح من غير المعقول تحقيق إقلاع إقتصادي دون دعم و تحسين مكانة هذا النوع من المؤسسات و ذلك لمساهمتها في احتواء الأثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول ، و بنا اقتصاد قادر على المنافسة و الاندماج في الإقتصاد العالمي خاصة في ظل التحديات الإقتصادية الراهنة و المستقبلية المتمثلة في إنتشار أثار العولمة الإقتصادية مما جعلها محط أنظار العديد من الباحثين و المفكرين الإقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع ، إلا أن الذي لم يجمعوا عليه هو تحديد مفهوم و تعريف جامع لهذا النوع من المؤسسات و ذلك لعدة إعتبارات من بينها عدم تكافؤ التنمية لقوى الإنتاج التي تميز الإقتصاد الدولي . فقد يصنف إستثمار ما في الجزائر على أنه كبير في حين يصنف صغيرا في اليابان ، و من جهة أخرى التفاوت في القطاعات الإقتصادية فما يعتبر مشروع صغير في قطاع ما قد يكون كبيرا في قطاع آخر

### المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

#### المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

#### الفرع الأول : نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد ظهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ابتداء من الخمسينات من هذا القرن ، و بالضبط بعد الحرب العالمية الثانية ، من طرف الباحثين الإقتصاديين ، و بخصوص المهتمين بمشاكل التنمية و النمو و كذل المسيرين و مقرري السياسات التنموية سواء في البلدان المتطورة أو النامية . وكذا الهيئات العالمية الدولية التي تنشأ بعد الحرب العالمية الثانية . و خاصة صندوق النقد الدولي (..) . وهذا ما زاد من أهميتها هو أن الإقتصاد الرأسمالي يكاد أن يكون مكونا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي ...<sup>1</sup>

1 . هواري يرمقران و بواو يوسف . " أثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التنمية الاقتصادية ." جامعة أبي بكر بلقايد . تلمسان ( مغنية 2016/2015 )

## الجدول رقم (1-I) توزيع اليد العاملة في المؤسسة حسب الحجم في عدة بلدان

الحجم	1 - 9	10 - 499	أكثر من 500	
	مؤسسات مصغرة	مؤسسات ص وم	مؤسسات كبيرة	
عدد المؤسسات	55.3%	43.5%	1.2%	الو - م - أ
اليد العاملة	3.7%	31.6%	64.7%	
عدد المؤسسات	56.7%	42.4%	0.9%	اليابان
اليد العاملة	13.6%	58.6%	27.8%	
عدد المؤسسات	72.5%	26.7%	0.6%	المجموعة
اليد العاملة	11.2%	45.9%	42.9%	الإقتصادية الأوروبية

المصدر: هواري يرمقران و يواو يوسف. " أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية". جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان ( مغنية 2015/2016 )

هذا الجدول يبين مدى الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول المصنعة الرأسمالية وهي تمثل حوالي 99 من مجموع المؤسسات وتستقطب 50 من القوة العاملة. إذ يتضح لنا من خلال قراءتنا للجدول أن هذه البلدان هي أغلها المسيطرة على الاقتصاد العالمي. وهذا يؤكد على الدور الحيوي الذي تلعبه هاته المؤسسات في اقتصاديات الدول الرأسمالية، مما دفع بالبلدان النامية إلى أن تحذو حذوها لأجل الاستفادة من ميكانيزم هذه المؤسسات في دفع عملية التنمية وتطوير وتنمية اقتصادها، ولذلك توصلت كل دولة إلى وضع تعريف تقريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا حسب المعايير المستعملة

### الفرع الثاني: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد صعوبة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نوهنا إليه سابقا عدن تمهيدا لهذا الفصل وقد تكمن هاته الصعوبة في التنوع الاقتصادي والقانوني للدول وتبقى إشكالية تعريف هذا الصنف من المؤسسات رهينة معاييرها الحجمية إذ تصنف طبقا لمعايير كمية، كرأسمال بأنواعه، والقيمة المضافة ورقم الأعمال، وعدد العمال والأرباح، ومعايير نوعية، مثل حجم النشاط و حصتها في السوق ونوع لمنتجات... إلخ ويمكن إحمال صعوبات تعريف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي

### 1 العوامل الاقتصادية

أ) اختلاف مستويات النمو:

نضرا لاختلاف درجات النمو الاقتصادي و الفارق التكنولوجي بين دول العالم ، فالمؤسسات صوم في البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة ، ألمانيا و اليابان ، تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر

(ب) تنوع الأنشطة الاقتصادية: إن تنوع النشاط الاقتصادي ، من صناعة ، تجارة ، وخدمات يؤدي إلى تنوع و اختلاف المؤسسات من قطاع لآخر ، فالمؤسسات التي تنشط في القطاع الصناعي ، تختلف عن تلك التي في القطاع التجاري ، و هذه الأخيرة تختلف كذلك عن تلك التابعة لقطاع الخدمات كما تلعب عوامل الإنتاج من عمل و رأسمال دور بارز في اختلاف عَص.و.م فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى رأسمال أكبر ، و يد عاملة تقنية ، و هذه الميزة تختلف عن المؤسسات التجارية و الخدمية

### (ج) اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

هنا نجد في النشاط الاقتصادي في عدة فروع فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة و تجارة بالجملة ، كما أن هناك تجارة داخلية و دولية ، و النشاط الصناعي له عدة فروع كالصناعات التحويلية الإستخراجية الكيماوية... إلخ ، فالمؤسسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد تكون كبيرة في التجارة أو الصناعة الغذائية.<sup>1</sup>

### 2 العوامل التقنية

و يتلخص هذا العامل في مستوى الاندماج بين المؤسسات فعندما تكون المؤسسات أكثر اندماجا هذا ما يؤدي إلى توحيد عملية الإنتاج و تمركزها في مصنع واد و بالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر. على العكس من ذلك أي عندما تكون العملية الإنتاجية موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي إلى ظهور عدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة...<sup>2</sup>

### 3 العوامل السياسية

يتمثل هذا العامل في مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع و إصرار القوانين و لتشريعات لتوجيه و ترقية و تقديم مختلف المساعدات للنهوض بهذا القطاع ، من خلال رسم رؤية واضحة للسياسات و الإستراتيجيات التنموية..<sup>3</sup>

### 4 تعدد معايير التعريف: هناك معياران لتحديد تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-المعايير الكمية : التي تعني بالحجم و عدد العمال و حجم الإستثمارات  
-المعايير النوعية و تحدد لنا الملكية ، المسؤولية ، السوق و طبيعة الصناعة و من بين هذه التعاريف نذكر

(أ) تعريف اليابان : تعتمد في تحديدها لمفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استنادا إلى القانون الأساسي لعام 1963 على مبدأ المعيار المزدوج ( أي معيار رأس المال و عدد العمال ) حيث لا يزيد عدد عمالها عن 300 عاملا و رقم أعمالها أقل من 60 مليون

3.2.1- حجاوي أحمد . " إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة " مذكرة ماجستير. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

ب) تعريف خاص بالو-م-أ: حسب القانون 1953 فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة بحيث تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه ، وقد تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطريقة أكثر توصيلاً بالاعتماد على معيار حجم المبيعات و عدد العاملين

-المؤسسات الخدمائية و التجارة بالتجزئة من 1 < 5 \$ مليون كرقم أعمال

-المؤسسات التجارية بالجملة من 5 < 15 \$ مليون كرقم أعمال

-المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل على الأقل

ج) تعريف خاص بجنوب بشرق آسيا : في إحدى الدراسات الحديثة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قام بها إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا استخدم كل من "بروتش" و "هيتمز" (Bruche et Heimenz) التصنيف الأتي المعترف به يصوره عامة في هذه البلدان و الذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي

من 1 – 9 عمال : مؤسسات عائلية و حرفية

من 10-49 عامل : مؤسسات صغيرة

من 50-99 عامل : مؤسسات متوسطة

أكثر من 100 عامل : مؤسسات كبيرة

د) تعريف خاص بمصر: تعتبر مؤسسات ص و م إذا وضفت عن ما يقل عن 50 عامل و الصناعات المتوسطة تلك التي يعمل فيها (10 – 99) عامل باختلاف القطاعات ، حيث يعرف التعريف بين (قطاعات التصنيف و التشييد) و إقطاعات الخدمات و التجارة . و ذلك وفقا لدراسة أصدرتها وزارة المالية و يرجع ذلك من الجدول التالي

الجدول رقم (2-I) تعريف الصناعات الصغيرة و المتوسطة في مصر وفقا لعدد العاملين

عدد العمال				القطاع
صناعات متناهية في الصفر	صناعات صغيرة	صناعات متوسطة	صناعات كبيرة	
4 – 1	9 – 5	10 - 19	أكثر من 20	التجارة
4 – 1	9 – 5	10 - 19	أكثر من 20	الخدمات
4 - 1	49 – 5	99 - 10	أكثر من 100	الصناعة
4 - 1	49 - 5	99 - 10	أكثر من 100	البناء

المصدر: صلاح حسن "دعم و تنمية المشروعات ص و م كل مشاكل البطالة و الفقر- دارالكتاب بالكويت مصر-2013 ص 29

هـ) تعريف خاص بفرنسا: فرنسا هي الأخرى تعتمد على مبدأ المعيار المزدوج مثل اليابان فتعرف E ص و م بأنها كل E يتراوح عدد عمالها ما بين 0 إلى 500 عامل ورأسمالها المستثمر يقل عن 5 ملايين فرنك فرنسي<sup>1</sup>

### - الجدول رقم (3-I) يبين توزيع اليد العاملة في المؤسسات حسب الحجم في فرنسا

الحجم	1- 9	10- 499	أكثر من 500
مؤسسات مصغرة	مؤسسات صغيرة و متوسطة	مؤسسات كبيرة	
عدد المؤسسات	93%	6.9%	0.1%
اليد العاملة	21%	48%	31%

المصدر: هواري يمقران " أثر المؤسسات ص و م على التنمية الإقتصادية مذكرة ماستر وياو يوسف ، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان- الملحقه<sup>2</sup>

الجامعية مغنية دفعة 2015/2016

و) تعريف خاص لمنظمة العمل الدولية: تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يزيد رأسمالها عن 100 ألف دولار ، و تشغل أقل من 50 عامل  
ك) تعريف خاص بالبنك الدولي للإنشاء و التعمير: يعرفها على أنها تلك E التي يعمل بها أقل من 50 عامل ورأس مالها أقل من 500 ألف دولار ، بعد استبعاد الأراضي و المباني<sup>1</sup>

تعريف الإتحاد الأوروبي : إعتد الإتحاد الأوروبي على عنصرين أساسيين لتحديد حجم المشروع الصغير ، الأول عدد العاملين ، و الثاني على أحد عنصرين ماليين أحدهما دورة رأسمال و الآخر ميزانية المشروع ، و على هذا الأساس حدد الإتحاد الأوروبي تعريف المشروعات الصغيرة و المتوسطة على بأن يكون عدد العاملين ب أقل من 250 عامل ، و دورة رأسماله لا تزيد عن 40 مليون يورو (أو ميزانية لا تتعدى 27 مليون يورو)...<sup>2</sup>  
تعريف ماليزيا : تعرف المنشآت الصغيرة في ماليزيا بالاعتماد إلى معيار حجم المبيعات السنوية أو معيار عدد العمال الدائمين و يشيد عليها في التمييز بينها و بين المتوسطة و متناهية الصغر ، و يقدم الجدول التالي تعريفا دقيقا لهذه المنشآت...

### جدول رقم (4-I): تعريف المشروعات المتناهية في الصغر و الصغيرة و المشروعات المتوسطة في ماليزيا

1. هواري يمقران . يواو يوسف " أثر المؤسسات ص و م على التنمية الإقتصادية " مذكرة تخرج شهادة الماستر. جامعة أبي بكر بلقايد ( الملحقه الجامعية مغنية ) . الجزائر. دفعة 2015/2016 ص : 7

1. هواري يمقران. يواو يوسف . مرجع سبق ذكره . ص 07

2. الأستاذة ميساء حبيب سلمان ، الأستاذ الدكتور سمير العبادي " المشروعات الصغيرة و اثرها التنموي، عمان الاردن. مركز الكتاب الاكاديمي 2014

الصنف	المشروعات المنتهية في الصفر	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة
الصناعة الخدمات الصناعية الصناعات الزراعية	حجم المبيعات السنوية أقل من 250 ألف رينغت أو عدد العمال الدائمين أقل من 5 عمال	حجم المبيعات السنوية بين 250 ألف رينغت وأقل من 10 مليون رينغت أو عدد العمال الدائمين بين 5 عمال و 50 عامل	حجم المبيعات السنوية بين 10 مليون رينغت و 25 مليون رينغت أو عدد العمال الدائمين بين 51 عامل و 150 عامل
الخدمات الزراعية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	حجم المبيعات السنوية أقل من 200 ألف رينغت أو عدد العمال الدائمين أقل من 5 عمال	حجم المبيعات السنوية بين 200 ألف رينغت وأقل من 1 مليون رينغت أو عدد العمال الدائمين بين 5 عمال و 19 عامل	حجم المبيعات السنوية بين 1 مليون رينغت و 5 مليون رينغت أو عدد العمال الدائمين بين 20 عامل و 50 عامل

ملاحظة : دولار أمريكي يعادل تقريبا 3.20 رينجت ماليزي (رينغت)

المصدر: الأستاذة ميساء حبيب سلمان ، الأستاذ الدكتور سمير العبادي " المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي . عمان -الأردن-مركز الكتاب الأكاديمي

19 ص 2014

**تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :** في الجزائر وبالرغم من تواجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بها ليس حديث العهد إلا أن الفصل في تحديد محتواها و مضمونها لم يتحدد إلا من خلال القانون رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أخذت الجزائر بالمعايير الأوروبية في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المادة 4 من هذا القانون و هنا ينبغي التذكير بأن الجزائر قد تبنت ميثاق بولون « la charte de

« bologné في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جوان 2000 فعرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسات إنتاج السلع و الخدمات التي تشغل من (1) إلى (250) عامل ، و رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دينار جزائري أو إن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دينار جزائري ..<sup>1</sup>

- تستوفي معايير الاستقلالية و يمكن التعبير عن هذا التعريف بالجدول التالي :

جدول رقم (I - 5) : جدول يعرف المؤسسات مصغرة و صغيرة و متوسطة في الجزائر

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا يتجاوز 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 200 مليون و 2 مليار دج	بين 100 و 500 مليون دج

(المصدر: نادية قويقع . المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الواقع و الآفاق ، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم

التسيير ، جامعة الجزائر ، العدد 14 ، 2006 ص 193

1. رايح حميدة . " إستراتيجيات و تجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين

التجربة الجزائرية و التجربة الصينية ) " مذكرة ماجستير جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر: جوان 2011 ص: 11. ص: 12

### الفرع الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن المجالات المتاحة أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست مقتصرة على المزارع الصغيرة أو الأنشطة الحرفية والبيئية والمصانع الصغيرة وإنما تمتد لتشمل الكثير من الأنشطة التجارية والخدمية مثل الخدمات المصرفية والفندقية والسياحية وخدمات الصيانة والتشغيل وخدمات النظافة ، وخدمات النقل و التحميل والتفريغ ، وخدمات الإعلان والنشر والحاسب الآلي ، ومطاعم الوجبات السريعة والوحدات الفلاحية الخاصة ، هذا بالإضافة إلى أنشطة المحاجر والمناجم والتشييد والمقاولات فالصناعات الصغيرة تساهم في ابتكار منتجات وعمليات إنتاجية جديدة ، وهي غالبا ما تكون صغيرة الحجم عند بداية نشاطها ، ثم تنمو بسرعة إذا أثبتت نجاحها وبصفة خاصة تنبع ضرورة الاهتمام بدعم ومساندة ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول وخاصة العربية منها من عدة حقائق تتمثل فيما يلي

- تعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية ، فهي تشكل حوالي 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر وتساهم بحوالي 80% من القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص، ويعمل به ثلثي القوة العاملة ، أما في الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقارب من 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، وفي لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من 95% من إجمالي المؤسسات وتساهم بنحو 90% من الوظائف ، وفي دولة الإمارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3% من المشاريع الاقتصادية ، وتوظف نحو 62% من القوة العاملة ، وتساهم بحوالي 75% من الناتج الإجمالي للدولة

- إن هذه المشروعات توفر فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل العربية تقدر بحوالي ثلث القوة العاملة أو يزيد<sup>1</sup>

- إن هذه المشروعات تشارك بالإضافة إلى الاقتصاد القومي حيث قدرت هذه المساهمة بنحو 96% من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن عام 2005 وحوالي 77% ، 59% ، 25% في كل من الجزائر فلسطين والسعودية على الترتيب خلال نفس العام

- إن هذه المشروعات تمثل الركيزة الأساسية لتدعيم القطاع الخاص في الدول العربية

### المطلب الثاني : معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قد أظهرت الدراسات التي أجريت عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين من تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المؤسسات وللوصول إلى تعريف مشترك للمؤسسات ص وم، هناك مجموعة من المعايير التي قد تساعد في ذلك منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي وأهم هذه المعايير ما يلي

الفرع الأول : المعايير الكمية : هذه المعايير تتناول الجانب الكمي ، والذي يصلح للأغراض الإحصائية و

1 هواري يمقران . يواو يوسف ,مرجع سبق ذكره ص: 08

التنظيمية والتي يمكن بمقتضاها جمع البيانات الإحصائية من أجل الاستفادة منها، وفيما يلي نذكر منها :

1- معيار العمالة ( عدد العاملين ) : يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعا في الاستخدام نظرا للسهولة التي تكشف عملية قياس الحجم بواسطته كما يعتبر إحدى أهم المعايير الكمية المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يعتمد على عدد العمال في المؤسسات من خلال وضع حد أدنى و حد أعلى لحجم العمالة للفرقة بين المؤسسات ووفقا لهذا المعيار يميز مركز التجارة الدولية المؤسسات كما يلي

جدول رقم (I - 6) معيار العمالة كاساس لتمييز المؤسسات وفقا لمركز التجارة الدولية

المجموعة	عدد العمالة
صغيرة جدا	1 - 10
صغير	11 - 50
صغير إلى متوسط	51 - 100
متوسط	101 - 250
متوسط إلى كبير	251 - 500
كبير	أكثر من 501

(المصدر: د. غالم عبد الله ، أ.سبع حنان "الملتقى الوطني حول : واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في E ص و م في الجزائر يومي 05 - 06 / 05 / 2013 ، عنوان المداخلة " واقع E ص و م في الجزائر ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني ماي ص: 03

وقد تعرض هذا المعيار إلى العديد من الإنتقادات أهمها :

- إن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية إذ أن هناك متغيرات إقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسات كحجم الإنتاج والمعدات الرأسمالية ، أيضا لا يعكس هذا المعيار ، الحجم الحقيقي للمؤسسة بسبب اختلاف معامل الرأسمال ، فهناك صناعات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة لكنها توظف عددا قليلا من العمال ولا يمكن إعتبارها ضمن الصناعات الصغيرة ، كما أن هناك صناعات تتطلب إستثمارات رأسمالية قليلة ولكنها توظف عدد كبير من العمال ، وعدم إدراجها ضمن الصناعات الصغيرة لذلك فالإعتماد على معيار عدد العاملين وحده لتحديد حجم المؤسسات قد لا ييسر المقارنة في النطاق الدولي لاختلاف نوعية العمل من بلد لآخر ، ومن خلال الجدول التالي نلاحظ التباين في عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض البلدان

الجدول رقم (I - 7) : الحد الأقصى للعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض البلدان

الدولة	ال.وم.أ	اليابان	ألمانيا	الهند	مصر	الكويت	العراق
عدد	500 عامل	300	300	100	50	50	50

							العمال
--	--	--	--	--	--	--	--------

المصدر: هواري يرمقران ، يواو يوسف " اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية ، مذكرة ماستر ، جامعة أبي بكر بلقايد (الملحقة الجامعية مغنية ) دفعة 2016/2015 ص 11

2- معيار رأسمال : يعتبر معيار رأسمال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسات لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة و يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى ، و من قطاع إنتاجي إلى آخر ، فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية ( الفلبين ، الهند ، كوريا الجنوبية ، و باكستان ) فإن رأسمال المؤسسة الصغيرة و المتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار ، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار إلا أن هناك مشكلة في تحديد المقصود برأس المال ، هل رأسمال المستثمر عامل أو ثابت ، لكن يفضل استخدام رأسمال المال الثابت وحده لأن العناصر التي تكون رأسمال العمل تختلف بشكل كبير من مؤسسة إلى أخرى ، و يتوقف ذلك على كفاءة و هيكل الإدارة ، و معدل دوران رأسمال و عوامل أخرى ، و ما يعاب على هذا المعيار .

- لا يصلح بمفرده كمعيار للمقارنة بين الصناعات المماثلة في مختلف الدول ، حيث تختلف قيمة النقود من دولة لأخرى ، بل تختلف في الدولة الواحدة حسب معدلات التضخم و ارتفاع الأسعار و الحالة الاقتصادية بصفة عامة

- تختلف قيمة رأسمال من دولة لأخرى حسب درجة التطور التقدم و لهذا فالأفضل استخدام أكثر من معيار ( المعيار المزدوج : معيار حجم العمالة و رأسمال معا )

و من خلال الجدول التالي فلاحظ الاختلاف الواضح في استخدام رأسمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة  
الجدول رقم (I - 8) الحد الأقصى لرأسمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الدولة	الكويت	اليابان	الهند	كوريا	مصر
الحد الاقصى لرأسمال ( ألف دولار )	700	300	200	200	10

(المصدر: هواري يرمقران ، يواو يوسف. مرجع سبق ذكره. ص:12)

3- معيار التكنولوجيا أو أسلوب الإنتاج : هو عادة ما يقترن بمعيار عدد العمال ، و قد يرجع ذلك إلى اعتبار أن حجم المؤسسات هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصري العمل و الآلات المستخدمة فيه ، كلما كانت هذه الحصيلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها كانت المؤسسات صغيرة

4- معيار درجة الانتشار : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنتشر في جميع أنحاء القطر ، لأن صغر حجم المؤسسات بالإضافة إلى محدودية النشاط و العمالة ، يساعد على ممارسة النشاط في أي مكان لهذا نرى أن معيار تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتوقف بدرجة كبيرة على درجة الانتشار و الجدول التالي يبين كيفية استعمال المعايير الكمية للفصل بينها و المؤسسات الأخرى ذات مستويات نمو مختلفة بالاعتماد على رأسمال و العمال

الجدول رقم (I - 9) يبين كيفية استعمال المعايير الكمية للفصل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الأخرى ذات مستويات نمو مختلفة بالاعتماد على رأسمال و العمل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		المؤسسات المصغرة		
رأسمال	عدد العمال	رأسمال	عدد العمال	
15 مليون دج	500	-	-	الجزائر
-	350	-	-	فنلندا
5 مليون فرنك	500	-	-	فرنسا
-	500	-	200	بريطانيا
75	500	-	50	السويد
750 ألف روبية	-	-	-	الهند
50 مليون ين	30	-	-	اليابان
35 مليون دولار	300	-	-	الشيبي

(المصدر: هواري يقران ، يواو يوسف " أثر الاستثمار في E ص و م على التنمية الاقتصادية مرجع سبق ذكره. ص14:

5- معيار معامل رأسمال : يعتبر معيار رأسمال من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة وكذلك معيار العمالة لذا فإن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسات، لذا وجد معيار ثالث يمزج بين كل من معيار رأس المال ومعيار العمالة وهو معامل رأسمال، ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة لوحدة العمل، ويحسب بقسمة رأسمال الثابت على عدد العمال والنتائج يعني كمية الإضافة إلى رأسمال (الاستثمار)، المطلوب لتوظيف عامل واحد في المؤسسة، وعادة ما يكون هذا المعيار منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلّة رأس مال بصفة عامة مثل قطاع الخدمات ، و القطاعات التجارية ويكون مرتق في القطاع الصناعي، ولا سيما تلك المصانع التي تستخدم خطوط إنتاج ذات مستوى تكنولوجي متطور

### الفرع الثاني : المعايير النوعية

- 1- المسؤولية : نجد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدير المالك أحيانا يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت الإنتاج الإدارة ، التمويل في حين المؤسسات الكبرى يتوزع أداء هذه الوظائف على عدة أشخاص
- 2- السوق : يمكن أن نحكم على حجم المؤسسات إستنادا إلى علاقتها بالسوق ، وتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه المؤسسات على السوق ، فهي تكون كبيرة إذا كانت هيمنتها على السوق التي تفرض عليها نوع من الاحتكار، بينما المؤسسات ص م تتميز بضيق و صغر حجم السوق الذي يتم التعامل فيه .
- 3- الملكية : تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية، ويلعب المالك المدير دورا كبيرا على جميع المستويات
- 4- طبيعة الصناعة : يتوقف حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مدى استخدام الآلات في الإنتاج فالصناعة الثقيلة والتعدينية والكهرباء تشغل وحدات كبير من رأسمال ووحدات قليلة نسبيا من العمال والعكس بالنسبة للسلع الاستهلاكية، تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكثافة منتجاتها بعنصر العمل مما يتماشى وظاهرة وفرة العمل .

5- المعيار القانوني : يتوقف الشكل القانوني للمؤسسات على طبيعة و حجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا مقارنة مع شركات الأفراد، وفي هذا الإطار تشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مؤسسات الأفراد ، المؤسسات العائلية و التضامنية و شركات التوصية البسيطة بالأسهم و المحاصة و الشركات و المهن الصغيرة الإنتاجية و الحرفية و صناعة منتجات الألبان و الخضرو الفواكه ، و الحبوب و المنتجات الخشبية و الأثاث و المنسوجات ....<sup>1</sup>

المطلب الثالث : أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: إن المشروعات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا بارزا و هاما في الإقتصاد الوطني و خلق الاستقرار الاجتماعي سواء في الدول المتقدمة أو النامية

حيث تشير التحليلات الإقتصادية إلى أن بعض الدول الأسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال العقدين السابقين و تحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية خلاقة بفضل اللجوء إلى المشروعات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي من إجمالي الشركات في معظم إقتصاديات العالم ، و تسهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي ، و تساهم نسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول ، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة و المتوسطة بنحو 85% ، 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا و الوم.أ على الترتيب و أن الوم.أ بها أكثر من 24 مليون مشروع صغير يساهم في توليد حوالي 52% من فرص العمل لدى القطاع الخاص و أكثر من نصف الدخل القومي ، كما تمثل 80% من كل الإبداعات و الابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي و تمد 67% من العاملين بفرص العمل و التدريب

و في اليابان تعتبر مشروعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أساس الإقتصاد الياباني حيث تمثل حوالي 99.4% من عدد المشروعات بها : و تستخدم أكثر من 84.4% من إجمالي العمالة في اليابان و ننوه أن الميثاق الأوربي للمشروعات الصغيرة الصادر في حزيران يونيو عام 2000 و الذي حدد مبادئ رئيسية للوصول إلى هدف أساسي، هو أن يصبح الإقتصاد الأوربي أهم قدرة تنافسية و ديناميكية تعتمد على المعلومات من أجل تحقيق التنمية المستدامة و توفير المزيد من فرص العمل كما و نوعا و توفير قدر أكبر من التماسك الاجتماعي ، بحيث نصت هذه المبادئ على

- التنويه إلى القدرة الديناميكية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في التجاوب مع الاحتياجات الحديثة للسوق و عن قدرتها في تحقيق فرص عمل مناسبة
- التأكيد على أهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية الإقليمية و الاجتماعية مع التزامها بأن تشكل مثالا للمبادرة و الالتزام
- الإشادة بالمشروعات و المبادرات الناجحة التي تستحق أن تحصل على العائد و المردود العادل
- اعتبار الفشل الذي يقع على عاتق أصحاب المشاريع مع المبادرات المسؤولة و المخاطر المحسوبة هو بمثابة التعلم من التجربة

1 . د.غاليم عبد الله . أ.سبيع حنان . "المؤسسات ص و م في الجزائر" مرجع سابق ص : 03

وكذا فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وذلك بتأثيرها على بعض المغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي ، الاستهلاك ، العمالة ، الادخار والاستثمار والصادرات و بالتالي أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة علما قائما يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية و أصبحت قاعدة متينة لتحقيق عدة أهداف ندرجها في النقاط الآتية

- 1- تحقيق التكامل الصناعي وزيادة الناتج المحلي إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست منافسة للمؤسسات الكبيرة بقدر ما يكونان محل تكامل و تعاون ، فالتعاون بينهما يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل و تنظيم الإستهلاكات الوسطية وتنوع الإنتاج الصناعي ، وعملها على خلق روابط و تشابك بين الإنتاج الصناعي والزراعي ، أما من ناحية مساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام ، فهي تؤثر في العوامل الآتية - تعمل على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة - تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها - تساهم في التخفيف من الإسراف و الضياع في الموارد على مستوى الوطني و تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه ، كما تؤدي إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عملي الإدخار والاستثمار و تعبئة رؤوس الأموال عوض توجيهها نحو الاستهلاك ، وهذا يعني زيادة المدخرات و الإستثمارات، و بالتالي زيادة الناتج المحلي، كما تساهم بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة ، القيمة المضافة معبر عنها بالفرق بين التكلفة المحتملة والأرباح والإيرادات المحققة
- 2- المساهمة في المقابلة من الباطن

تساعد المقابلة الباطنية على زيادة فرص التشغيل و تراكم الثروة في المجتمع نتيجة لارتفاع مستوى المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تشجع التخصص في العمل الذي يؤدي بدوره إلى الإتقان في الانتاج و تعزيز الخبرات و بالتالي يساهم في خلق التجديد

- إن اشتداد حدة المنافسة الدولية في ظل العولمة، فرضت على المؤسسات الاقتصادية باختلاف أحجامها الإهتمام بالعمليات الانتاجية الأكثر أهمية ، و التخلص من العمليات الثانوية لمؤسسات أخرى متخصصة في هذا المجال، إذ أن المؤسسات الضخمة تلجأ إلى المؤسسات المقابلة من أجل تحسين نوعية " المنتج " و يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تستفيد من المقولة الباطنية من خلال
- إقتصاد التكاليف من خلال التقليل من القوة العاملة ورؤوس الأموال التي قد تتحملها
- التكنولوجيا و الجودة في الانتاج التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ...<sup>1</sup>

### 3- المساهمة في الإبداع ، البحث و التطوير

تعتبر المشروعات ص و م من المجالات الخصبة لتعزيز و تشجيع المواهب والأفكار الجديدة و فرصة للأبداع و الابتكار، لأصحاب المبادرات الفذة و المتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة و الطموح و النشاط و ذلك من

1 . رابع حميدة " مرجع سابق .ص: 29

حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الانتاج بشكل أسرع ، وتكلفة أقل من الشركات الكبيرة ذات الاستثمارات العالية، حيث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل 80% من كل الابداعات و الابتكارات الجديدة في السوق الأمريكي . كما أنها تطرح إبتكاراتها على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 سنة مقابل 3 سنوات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها البقاء في ظل المحيط المتغير بسبب بناء شبكة اتصالات غير رسمية وفعالة . مما يجعلها محل رد سريع لأي تحرك في السوق، زيادة على قلة البيروقراطية التي تمكنها من تنفيذ أي تغير داخلي بسهولة لذا أصبح الإعتماد قويا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية الدور الذي تلعبه كمصدر لروح المبادرة والابداع المتواصل ، فالصناعات الصغيرة الجديدة تبادر إلى ابتكار منتجات و عمليات انتاجية جديدة

4- دعم التجارة الخارجية ( تنمية الصادرات ) : تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم التجارة الخارجية من خلال سد جزء من الطلب المحلي و بالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة لما تتميز به من مميزات نسبية ووفرات إقتصادية، أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة . حيث تساهم بذلك في توفير العملة الصعبة .

حيث أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في أسواق دولية حيث تساهم هذه المؤسسات بنسبة 30% من إجمالي الصادرات الصناعية في دول منظمة التعاون الأوروبية والتنمية (OCDE) لسنة 2000 و تساهم هذه المؤسسات بنسبة 70% من إجمالي صادرات الو.م.أ

و في دراسة قامت بها وزارة الصناعة في كندا اشتملت 3032 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أثبتت أن صادراتها مثلت نسبة 11.42% من رقم أعمالها لسنة 1994 و أن هذه النسبة إرتفعت إلى 16.51% لسنة 1997، و في اليابان تستحوذ المؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على 30% من إجمالي صادرات اليابان الصناعية هذا بالإضافة إلى صادرات غير مباشرة لمؤسسات الأعمال الصغيرة و التي تمثل 20% من إجمالي صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما في الدول النامية نجد أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 45% من الصادرات الصناعية المباشرة و غير المباشرة في الهند . و تشارك بنسبة 30% من إجمالي الصادرات الصناعية في باكستان أما تايلاند و سيريلانكا فإن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 35% ، و كوريا و الصين تصل إلى 30% من إجمالي صادراتها<sup>1</sup>

#### 5- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية

إن المشروعات الصغيرة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر و العوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال و النساء ، وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظا في النمو، أو الأكثر إحتياجا للتنمية ، الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية و التطوير من خلال إنعاشها لهذه المشاريع .

فضلا عن احتوائها الأثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن

1. رابع حميدة مرجع سبق ذكره. ص: 32.

تصدرت هذه القضية منذ البداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات و مؤسسات التمويل الدولية. ويعتبر شوماخر مؤلف كتاب " الصغير الجميل " المنشور عام 1973 أول من رسخ فكرة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتواءم أكثر مع فكرة نوعية الحياة، و المحافظة على البيئة و بالتالي لا يقتصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الجانب الاقتصادي فقط، ولكن دورها يشمل أيضا الجانب الاجتماعي فهي بالإضافة إلى توفير مناصب الشغل تعمل على توفير الطلب على السلع الاستهلاكية و تحقيق التوازن الجهوي بالإضافة إلى عدالة التنمية و غيرها من الوظائف المعتمدة في هذ الميدان

#### 6- المساهمة في التشغيل و الحد من مشكلة البطالة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي لتأمين فرص العمل عموما في الاقتصاديات المتقدمة و النامية، و ذلك لأن طبيعة هذه المشروعات و حجمها و مساهمتها الكبيرة في الاقتصاديات الكبيرة الوطنية توفر حافزا قويا لخلق فرص عمل، و كون كذلك هذه المشروعات تعتمد على تقنيات مكثفة للعمل من جهة و النمط الاجتماعي المرتبط بنشاط هذه المؤسسات من حيث

- تشغيل الأقارب و الأصدقاء دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية، و لهذا يتم القضاء على البطالة و ما يتبعها لأن العمل يعطي للفرد قيمته في المجتمع
- قدرة المشروعات الصغيرة بتنوعها و كثافتها على استيعاب العمالة غير الماهرة أو نصف الماهرة و التي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في الدول النامية
- تشجيع روح المبادرة و العمل الحر لجيل الشباب ليصبحوا رواد أعمال
- و تشير الإحصائيات إلى أن الأغلبية الساحقة من مجموع الوظائف في العالم موفرة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما هو مبين في الجدول الآتي

الجدول رقم (I-10) : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة في أواخر التسعينات

الدولة	نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	نسبة العمالة الموظفة	مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
الو.م.أ	99.7%	53.7%	48%
ألمانيا	99.7%	65.7%	34.9%
ريطانيا	99.9%	67.2%	30%
فرنسا	99.9%	69%	61.8%
إيطاليا	99.7%	49%	40.5%
اليابان	99.5%	73.8%	27.1%

المصدر: رابح حميدة مرجع سابق ص:33

ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي المؤسسات في إقتصاديات الدول المتقدمة تفوق في معظمها 99% وتستوعب نسبة كبيرة من العمالة ، وهذا دليل على اهتمام هذه الدول بهذا القطاع الحيوي

#### 7- تحقيق التوازن الجهوي و عدالة التنمية

من أهم أهداف الخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوي، أو العدالة في توزيع الدخل وتوفير فرص العمل على مختلف جهات الوطن . بحيث لا يكون التركيز على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى فوجود هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تحقيق هذه الأهداف وتنمية المجتمع حيث تضع عدة دول خطط للتنمية المكانية أو الحضرية وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على بعض الأماكن المأهولة، والمدن الكبيرة ومن الواضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و خصوصا الصناعية تمثل آلية ضرورية لهذه الأنشطة وتساهم في تأسيس واستمرارية هذه الأماكن العمرانية وهذا يتوجبه عدد من الاستثمارات نحو المناطق الريفية ، ومن التجارب التي صارت مضرب الأمثال عند الاقتصاديين الرأسمالين التجربة اليابانية التي هي مثال التعاون بين الريف والمدن

#### 8- المساهمة أكثر في تشغيل المرأة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في الإهتمام بالمرأة العاملة نظرا لدورها الفعال في إدخال العديد من الأشغال التي تناسب مع طبيعتها كالعامل على الحاسوب، مشاغل الخياطة والألبسة. إضافة على تشجيعها على إنشاء مشاريع صغيرة تقودها بنفسها لتساهم بذلك في بناء الإقتصاد الوطني، لذلك وإن تفاوتت نسبة مشاركة المرأة من قطاع لآخر أو من إقليم لإقليم، إلا أنه يتضح أن طبيعة المشروعات الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق الأكثر احتياجا

المبحث الثاني : أشكال و خصائص و العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول : أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الاقتصادية إلى مجموعات انطلاقا من معايير مختلفة منها ما يصنف حسب القطاعات الاقتصادية ، وأخرى حسب الأهداف ، الوضع القانوني ، وهناك من تصنف حسب الحجم ، وهذا لتحديد شروط العمل الخاصة بكل مؤسسة، وتوفيرها لإيجاد الشروط الاقتصادية ، والمالية والتقنية والإدارية الملائمة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها جزء لا يتجزأ من مجموع المؤسسات الاقتصادية تصنف حسب معايير نذكر أهمها

الفرع الأول : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها  
يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا شاملا نميز فيه العديد من الأشكال والأنواع ، وذلك  
حسب توجهها و من بين أهم هذه الأنواع نجد :

### 1- المؤسسات العائلية (المنزلية)

تتميز بأن مكان إقامتها هو المنزل حيث تستخدم في العمل، الأيدي العاملة العائلية ويتم إنشاؤها بمساهمة  
أفراد العائلة، وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة أو تنتج أجزاء من السلعة لفائدة مصنع  
موجود في نفس المنطقة، وترتكز في بعض الفروع الخاصة كالنسيج وتصنيع الجلود<sup>1</sup>  
2- المؤسسات التقليدية : هي المؤسسات التي يتميز الانتاج فيها بالطابع اليدوي وتقوم على المجهود الفردي  
والمهارات المكتسبة ، وتستخدم معدات و أدوا بسيطة ، ويعمل بها عدد محدود من العمال وتنتشر في المدن  
والريف وتنقسم إلى قسمين  
أ) المؤسسات الحرفية: تعد من أقدم أشكال المؤسسات حيث كان الصناع وأرباب الحرف يعملون في  
حوانيت صغيرة، ويساعدتهم عدد من العمال والصبية، وهي غالبا ما تحتاج الى تدريب خاص ومهارة فنية  
كبيرة لممارستها، كما أنها قابلة للتطور والتكيف مع الظروف المتغيرة.

ب) المؤسسات البيئية : هي مؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الخام المحلية المتوافرة في البيئة إلى سلع  
صناعية للإشباع إحتياجات البيئة المحيطة والإستهلاك المحلي وتنتشر في المناطق الحضرية والريفية ، و  
الصحراوية ، و من ثم فهي مستمدة من البيئة المحيطة بها ، مما يجعل كل منطقة تشتهر بنوع معين من  
الصناعات<sup>2</sup>

### 3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحديثة

وهي تستخدم الآلات والمعدات الحديثة والمتطورة وعدد العاملين يختلف من صناعة لأخرى وفق متطلبات  
التنمية بها، ولها القدرة على الإستفادة من الفنون الانتاجية الحديثة ، واستخدام تكنولوجيا التنظيم  
والإدارة من خلال التخطيط وتحليل السوق وتنقسم الى نوعين

#### أ) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في إتجاهها إلى الآخذ بفنون الانتاج الحديثة من ناحية التوسع في إستخدام  
رأسمال الثابت ، أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة ، وطبقا  
لمقاييس صناعية حديثة، وبالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في  
البلدان النامية على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وذلك  
من خلال العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة

1. هواري يمقران ، بواويوسف .مرجع سبق ذكره ص : 17

2. د. غالم عبد الله ، أ. سبع حنان . مرجع سبق ذكره ص : 04.

واستعمال الآلات والأدوات المتطورة، وإنشاء وتوسيع أشكال جديدة و متطورة و عصرية من مؤسسات تستعمل تكنولوجيا متقدمة على الأساليب الحديثة في التسيير...<sup>1</sup>

ب) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى

المؤسسة التي تنتهي إلى هذا القطاع تكون مرتبطة بالمؤسسة الكبرى و تأخذ أحد الأشكال التالية

ب1) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفرعية

يعتبر كتنظيم للعمل بين المؤسسات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تقوم هذه الأخيرة بالوظيفة التكميلية للمنتوج الوارد من المؤسسة الكبرى و يوجه مباشرة إلى المستهلك النهائي

ب2) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في مجال المقاوله

تعتبر المقاوله من أهم أشكال التعاون الصناعي في مجال المؤسسات الصناعية ، و هو شكل من الترابط الهيكلي بين مؤسسة كبيرة و مؤسسة أخرى مقاوله تتميز بحجمها الصغير أو المتوسط ، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلبية متطلبات و حاجيات المؤسسات الكبيرة فمخرجاتها تعتبر مدخلات المؤسسات الكبيرة ، يحدد شكل التعاون بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية و المؤسسات الكبيرة الصناعية حسب المعايير الآتية

\* طبيعة العمل المنجز لحساب المؤسسة الكبيرة

\* أشكال التعاون المنصوص عليه في العقد

فلقد اكتشف المنتجون أنه، بإمكانهم الاقتصاد في التكاليف إذا ما تركوا مؤسسة أخرى صغيرة مختصة تنتج لهم ما يحتاجونه من معدات

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا المعيار إلى ثلاث أقسام

1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية

وهي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية مثل المنتجات الغذائية ، الملابس النسيج ، المنتجات الجلدية ، التبغ و بعض المنتجات الكميائية و غير ذلك من السلع الإستهلاكية و تنضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية ، الصناعات الغذائية الصناعات الفلاحية ، أو التحويلات الفلاحية ، صناعة النسيج و الجلد ، صناعة الورق و أنواعه... إلخ و يرتكز هذا النوع من المنتجات الإستهلاكية في الأساس على تأقلمها من خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بحيث صناعة السلع الغذائية تعتمد على المواد الأولية متفرقة المصادر، و بعض الصناعات الأخرى كصناعة الجلود و الأحذية ، و تعتمد في المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة و كثيفة الاستخدام لليد العاملة

2- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الوسيطية

يدمج هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع التالية : معدات فلاحية قطع غيار ،

أجزاء الآلات ، مكونات الكهرباء وغيرها وتنضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: الصناعات الميكانيكية و الكهربائية ، الصناعات الكيماوية والبلاستيكية ، صناعة مواد البناء المحاجر والمناجم

### 3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز

تتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا مركبة ، و يد عاملة مؤهلة ، ورأسمال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضيق ، بحيث يشمل لبعض الفروع البسيطة فقط ، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة وذلك خاصة في البلدان الصناعية وأما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات في تصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل ( السيارات ، العربات ، المعدات والأدوات الفلاحية وغيرها ، فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتج النهائي (قطع غيار) وإنتاج بعضها ، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتج النهائي<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل

ترتيب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل إلى نوعين هما

- المؤسسات المصنعة la petite industrie usiniere

- المؤسسات غير المصنعة la petite industrie non usiniere

### الجدول رقم (I-11) تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل

نظام المصنع			النظام الصناعي		النظام الحرفي		الإنتاج العائلي
مصنع كبير	مصنع متوسط	مصنع صغير	ورشات شبه متنقلة	عمل صناعي في المنزل	ورشات حرفية	عمل في المنزل	الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي
8	7	6	5	4	3	2	1

(المصدر: لخلف عثمان ، دور ومكانة الصناعات ص و م في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير دفعة 1994-1995 ص 20

من خلال الجدول نميز مجموعتين من المؤسسات فالمؤسسات التابعة للفئة 1-2-6-7-8 مؤسسة مصنعة بينما الفئتين 4-5 يدمجان من الناحية العلمية مع فئة المؤسسات غير المصنعة

1- المؤسسات المصنعة : إن مفهوم المؤسسات المصنعة جاء عن النظام الغربي مثل فرنسا بحيث تستخدم فيه أساليب حديثة في التسيير وآلات متطورة لإنتاج سلع ذات طابع صناعي ، أما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو، فإن المؤسسة المصنعة مقتصرة فقط في مجال التركيب وإصلاح الآلات

1. د. د. غالم عبد الله ، أ. سبيع حنان . مرجع سبق ذكره ص 06

2- المؤسسات الغير المصنعة: هذه الأخيرة تجمع بين النظام الإنتاج العائلي ونظام الإنتاج الحرفي والذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية، أو بالاشتراك مع عدد من المساعدين ، وهو ما أشار إليه في الجدول رقم (13) بالفئات 1-2-3 إذ يعتبر الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك الذاتي ، شكل في تنظيم العمل ، أما الإنتاج الحرفي ، فهو نشاط ينتج بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن<sup>1</sup>..

### المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرع الأول : مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- الملكية المحلية : في كثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات هم مديروها و يقيمون ضمن نفس المنطقة مما يؤدي إلى استقرار العمالة و خلق مناصب أكثر للمقيمين في المنطقة و استثمار الأرباح داخل المجتمع المحلي و لما كان ملك المؤسسة هو مديروها ، إذ يتولى بنفسه العمليات الإدارية ، الفنية المالية للمشروع ، و ما تملكه هذه الخاصية من فوائد لصاحب المشروع الفرد .على عكس ما نجده في أحيان كثيرة في حالة الشركاء من حيث الحصول على الاستقلال عن سلطة الآخرين، و التحرر منها و امتلاك حرية القرار أو التحكم فيما يفعل ، و كيفية ما يفعل ، وأن ما يجنيه من أرباح سيؤول إليه مباشرة إلى ما هنالك من مزايا إلا أنها تحمل كذلك عدة عيوب تتمثل أولاً بالمجازفة برأسمال الذي يملكه أو الذي اقترضه ، و العمل لساعات أطول ، و أن مسؤولية النجاح أو الفشل ورعاية موظفيه تقع على عاتقه و أنه سيتحمل مسؤولية القيام بكل وظائف المشروع إن لزم الأمر

2- التمويل و الاستثمار: تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تمويل جزء كبير من مشروعها و إن لم نقل كله على التمويل الذاتي أو القروض لدى الأصدقاء ، أو أفراد العائلة حيث لا تحتاج إلى رأسمال كبير من أجل انطلاقها، بالإضافة إلى سرعة استرجاع المال المستثمر، ذلك لأنها لا تحتاج إلا مدة طويلة من أجل تحقيق المدروية

3- مرونة التنظيم و التسيير: يتميز هذا النوع من المؤسسات على هيكل إقتصادي أكثر قدرة على التكيف مع الأوضاع المختلفة فنجد أن هذه المؤسسات تقوم بالإنتاج حسب الطلب و بدفعات محددة ، كما تتميز بالمرونة و السرعة في اتخاذ القرار من قبل مالك المؤسسة على عكس المؤسسات الكبيرة ، حيث أن اتخاذ القرار يكون بعد التشاور بين مجموعة كبيرة من الشركاء و المسيرين ، مما يفقد القرار في النهاية عنصر السرعة خاصة في ضل اقتصاد السوق تميزه المنافسة الشديدة و سرعة الدخول و الخروج من السوق ، كما أن مالك المؤسسة و هو في أغلب الأحيان يكون مرتبطاً و مندمجاً أكثر بنشاط عمله و بدرجة أعلى من بعض مسيري المؤسسة الكبيرة ، كما أن له علاقة وطيبة مع الزبائن فيعمل دائماً على الإصغاء لحاجياتهم و متطلباتهم و العمل على تحقيقها

4- تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلّة التعقيد: و هو ما يسمح بالاتصال السريع بين المؤسسة و عمالها ، أما خارجياً فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة ، نتيجة قرب السوق جغرافياً ، وهي في مثل هذه

1 هواري يرمقران ، يواو يوسف .مرجع سبق ذكره ص :19

الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين

5- التدقيق في الإبداع والابتكار: تتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قدرة عالية في التجديد في أعمالها، والإبداع في منتجاتها، والسبب في ذلك أنها لا تستطيع أن تنتج بحجم كبير، فتعوض هذا النقص بتعديل منتجاتها عن طريق الابتكار والاختراع حتى تستطيع أن تنافس بها الشركات ذات المنتج الوفير، و تتفوق عليها حتى ترضي العملاء، ومن ثم فإنها تهتم بما يلي:

- التركيز على الجودة والتفوق في مجالات العمل بالمؤسسة  
- الرغبة في التفوق تعتمد على البحث عن الجديد والمبتكر  
- تشجيع الأفراد العاملين بالمؤسسة على الاقتراح وإبداء الرأي في مشاكل العمل ووسائل علاجها مما يخلق مناخا مساعدا على التجديد والابتكار

- الاستفادة من مقترحات العملاء ورغباتهم يساعد في توجيه عملية التجديد والابتكار  
- التجربة من الأمور المطلوبة للنجاح في تحديد النشاط وابتكار أساليب جديدة لخدمة العملاء  
- الاستفادة من تجارب الآخرين<sup>1</sup>

6- الانتشار الجغرافي الواسع: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعدادا كبيرة من السكان، وذلك نظرا لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، وغالبا ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار حدود منطقة إقامة المشروع الأمر الذي يستدعي تلبية احتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المشروعات (مما يستدعي تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة)<sup>2</sup>.

7- الافتقار إلى التخطيط الإستراتيجي: يقصد بهذه الخاصية نظرة إستراتيجية على المدى البعيد تمكن المؤسسة من تحقيق التنافسية في السوق.

### الفرع الثاني: نقاط القوة والضعف

ليس لكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص واحدة وظروف مماثلة، ولا مجالات عمل محدودة لذلك تبقى النقاط التي سنعرضها ليست على سبيل الحصر، وهي كما يلي:

#### نقاط القوة:

- البساطة في منظومتها
- بساطة التكاليف الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقاوم بسرعة التنافس الاقتصادي
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون فيها نظام الاتصال بسيط ومباشر بين المدير والزبائن
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون تكاليف الإنتاج أقل درجة من أسعار العائدات وأكثر تنافس

1. د.غالم عبد الله، أ. سبيع حنان. مرجع سبق ذكره ص: 06

1. أ. ميساء حبيب سليمان، أ. د. سمير العبادي. مرجع سبق ذكره ص: 29

بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بالمرونة

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات سرعة في اتخاذ القرارات ورد فعل سريع على التغيرات الحادثة التي تغرز مسيرة واستمرارية المؤسسات

#### نقاط الضعف :

- نقص المعلومات حيث أن قدرة التوقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كافية وذلك لتجاهلها للتطور الاقتصادي

- عدم استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة لمعاونة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التحديد الدقيق للاهداف من خلال التنبؤ الدقيق بالمبيعات والتكاليف والأرباح والمتطلبات ورغبات العملاء المتزايدة والتطوير المستمر، والقيام بالبحوث التسويقية المستمرة للسوق
- تذبذب نشاط المشروع ويتبين ذلك من عدم وجود استقرار في مبيعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمقياس بالمشاريع الكبيرة إذ أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على الاحتفاظ بالكفاءات البشرية المتميزة لعدم تقديمها المزايا التي تقدمها المشروعات الكبيرة
- تحمل الخسائر المالية بالكامل ، حيث أن صاحب المشروع يتخذ لك القرارات الخاصة بالمشروع (فنية ، مالية ، تسويقية ، إنتاجية... إلخ) ويتحمل كل الخسائر الناتجة عن قراراته
- عدم رضا العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن صاحب المشروع يقوم بإحكام الرقابة عليهم وتكليفهم أحيانا بأعمال كثيرة، فضلا عن عدم وجود قواعد موضوعية عادلة لتوزيع المكافآت على العاملين مما يؤدي إلى عدم رضاهم وعدم إجادتهم للعمل المنوط لهم مما يؤدي بهم إلى حد مغادرة المؤسسة
- عدم إلمام صاحب المشروع بالقوانين والتشريعات التي تحكم الاقتصاد الوطني والإدارة ، مما يعرضه لمشاكل قانونية
- إفراط صاحب المشروع في المسحوبات النقدية دون الأخذ هذا في حساب التكاليف والأرباح وبالتالي إعادة استثمار الأرباح يكون ضعيف بسبب عدم استطاعة صاحب المشروع تمويل مراحل التوسع مثل شراء آلات جديدة ، زيادة رواتب العمال ،.....<sup>1</sup>

المبحث الثالث : معوقات وأساليب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول : المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- 1- مشاكل تمويلية : وهي في مقدمة المعوقات والمشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة إن لم نقل مشكلتها الرئيسية كونه يعتبر الأساس لإنشاء ونجاح هذه المؤسسة التي تعتمد أساسا على التمويل الذاتي في شراء الأصول وسير دورة الاستغلال

1 . المستشار الاقتصادي. صلاح حسن . " التطورات والتغيرات الاقتصادية الدولية – دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر . دار الكتاب الحديث / مصر 2013 ص : 287/288/289

وقد وجد أن هذه المؤسسة في وجهة النظر المصرفية لا ترقى لأن تكون مشروعا يقلل التمويل البنكي حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذه المؤسسات

وبالتالي فإن ضعف التمويل وعدم توافر السيولة المطلوبة وفي الوقت المحدد يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة وهنا يجد صاحب المؤسسة نفسه في وضعية حرجة فإما يعتمد على نفسه ، في التمويل أو يلجأ إلى القروض والمصادر الخارجية الأخرى، بشروط قد لا يستطيع تحملها وذلك لانعدام الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية وعلى الرغم من المشكل المحوري في تمويل هذه المؤسسات هو القروض، إلا أن هناك العديد من المشاكل التمويلية الأخرى نوجزها فيما يلي

- إرتفاع سعر الفائدة وعدم تخصيص نسبة من القروض الموجهة إلى المؤسسات من قبل البنوك التجارية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المؤسسات تموت في في الهد لعدم إقدام أصحابها على الاقتراض
- اشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين
- عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها

2-المشاكل الادارية : عادة ما قد تنجم المشاكل الادارية والتنظيمية بسبب مركزية إتخاذ القرار (إعتماد نمط المدير المالك الغير محترف ) ، وهذا فضلا في عدم وجود تنظيم واضح ولوائح و نظم داخلية ، وكذلك مشكلة العمالة ، وتعلق بتأمين الحماية الإجتماعية للعاملين في المشروعات ص و م من حيث الأجور ، و مراعات قواعد الأمن والسلامة الصحية المهنية ، كذلك مشكلة الجمع بين الملكية والإدارة في مثل تلك المشروعات قد تؤدي إلى تعثر المشروع، في حالة أن يكون القائم بالإدارة على قدر قليل من الكفاءة ، وافتقاره إلى القوانين واللوائح التي تأخذ في الاعتبار الأهمية الاقتصادية للمشروع.<sup>1</sup>

كما أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم وتسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه إقتصاد تنافسي ، أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي ، وهذه الوضعية ناتجة عن الإنفتاح الكلي للسوق وغياب التأهيل لهذه المؤسسات وهو ما ينطبق على معظم الدول النامية، التي تمر بمرحلة تحول نحو إقتصاد السوق الحرة ، وعدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة والمعرفة الفنية وعدم الدراية بمشاكل الانتاج أو التسويق أو التمويل ، ونقص الإمكانيات والمؤهلات لتطوير المشروع بحيث يمكن أن يكون الشخص الواحد على علم تام وكاف بكل هذه المسؤوليات

1 . المستشار الاقتصادي . صلاح حسن . مرجع سبق ذكره ص : 280

3-مشكل العمالة : تسرب العمالة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة نظرا لما توفره هذه الأخيرة من مزايا من حيث الأجور وتوفير فرص أكبر للترقية ، مما يستوجب توظيف يد عاملة جديدة باستمرار أقل خبرة وكفاءة وتحمل أعباء تدريبهم، وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على نوعية السلع و الخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات إلى جانب إرتفاع التكاليف

#### 4- مشاكل التسويق والتصدير :

نقص الكفاءات التسويقية والقوة البيعية عموما ، وعدم الإهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل المنافسة وشدتها بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى من ناحية والمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية والمؤسسات الأجنبية من ناحية أخرى حيث تواجه هذه المؤسسات عدد من الصعوبات من بينها :

- قصور قنوات وشبكات التسويق المحلية
- نقص المعلومات عن الأسواق الداخلية والخارجية
- عدم كفاية الموارد لتوظيف المتخصصين في التسويق
- ضعف علاقات التشابك بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة والأجنبية و ضعف القدرة على الاستثمار في مجال بحوث التسويق والإنفاق على الدعاية التسويقية

كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات عديدة ومعقدة للغاية في مجال التصدير ، كما أن السيايات التجارية السائدة في معظم البلدان النامية لا تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النفاذ إلى الأسواق العالمية ، وذلك لتعدد الإجراءات الخاصة بالتصدير من جهة وعدم دراية أصحاب E ص وم بمتطلبات أسواق التصدير من الأذواق والجودة، أو لعجز أصحاب هاته المؤسسات عن الحصول على الإئتمان اللازم للقيام بالتصدير وبالتالي عجزهم عن الإستفادة من المزايا التي يحصل عليها المصدرون<sup>1</sup>

#### 5- معوقات تنظيمية وتشريعية :

بدأ من تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية ، الصحية ، الضمان الاجتماعي ، الدوائر الضريبية والجمركية ، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك ) ناهيك عن السياسات الحكومية المتحيزة لصالح المنشآت الكبيرة والمتمثلة في أنظمة الحوافز والتسهيلات و الدعم ، فنجد أن الأنظمة القائمة ، والقوانين واللوائح المطبقة في العديد من البلدان وخاصة في البلدان النامية تميز المنشآت الكبيرة على حساب المنشآت الصغيرة

يتضح من خلال الاستعراض السابق أن المشروعات الصغيرة تعاني جملة من المشكلات والمعوقات وأنها كي تنجح في أداء دورها في عملية التنمية لا بد لها من العمل ضمن إطار تشريعي يحميها ووفق آلية تنفيذية

1. د.غالام عبد الله ،أ. سبع حنان . مرجع سبق ذكره ص :09

تدعمها فيعني أنها بحاجة من أصحاب القرار إلى تبني استراتيجية خاصة تعمل على تنمية هذه المشروعات و رعايتها<sup>1</sup>

## 6-مشكل العقار الصناعي :

خاصة في الجزائر حيث يسود ميدان العقار تعقيدا من حيث التسيير والاستغلال غير العقلاني و غير الرشيد للمساحات الموجودة ، حيث تشهد معظم المناطق مشاكل بسبب نظام التسيير المطبق ، عدم استقرار المسيرين بالإضافة إلى خلافات حول أسعار التنازل عن هذه الأراضي وتنظيم سندات الملكية ...<sup>2</sup>

## المطلب الثاني : أساليب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تبني ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أصبح لهجا وإستراتيجية لا بد منها، إدراكا للدور المتميز لهذه المؤسسات فقد اهتمت دولا عديدة بإقامة المؤسسات والبرامج والسياسات المساندة والتي تهدف جميعها إلى خلق بيئة استثمار مشجعة منها :

### (1) في مجال التمويل :

تعد إشكالية التمويل، جوهر إشكالية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا ينبغي تنمية القدرات و السياسات المصرفية لصالح هذه المؤسسات ويتمثل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة تقنيات مستعملة في ميدان منح القروض

### (2) إقامة الدورات التدريبية المتخصصة لمالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن مالكي هذه المؤسسات في غالب الأحيان ليست لهم خلفية علمية تساعد على إحداث توازن بين وظائف المؤسسة (الإنتاج ، التسويق ، الأفراد ، المالية ) لأن مثل هذه الدورات تساعد على خلق نوع من القدرة على التعامل مع الأحداث ومواجهتها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، يمكن أن تلعب هذه الدورات التدريبية عملية إقناعيه بمدى أهمية التنسيق والعمل الجماعي والاهتمام بالإبداع والأسواق الخارجية<sup>3</sup>

### (3) إيجاد قنوات تنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة

إن وجود المؤسسات الكبيرة في الأسواق لا يمثل خطرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل بالعكس يساعد على خلق مؤسسة إضافية في حالة ما إذا كان هناك تنسيق، بشرط أن يلعب القطاع الحكومي دوره في تعريف حاجيات المؤسسات الكبيرة من السلع الوسيطة وتوجيهها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### (4) تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوغل في الأسواق الخارجية :

يرى البعض أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لها تأثير على السوق الذي تعمل فيه ، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى محدودية عدد عملائها و من الأساليب المعتمدة للتغلب على صعوبة منافسة المؤسسات

2 .أ.ميساء حبيب سليمان .أ.د سميير العبادي . مرجع سبق ذكره ص :45

3 . د.غالم عبد الله ، أ. سيع حنان . مرجع سبق ذكره ص :09 . ص :10

1 . د.غالم عبد الله ، أ. سيع حنان . نفس الرجوع ص :10

الكبيرة ، التركيز على شريحة محدودة في السوق ، وتوجيه الموارد المتاحة لهذه الشريحة. أفضل من توجيهها إلى السوق بأكمله<sup>1</sup>

في حين يرى البعض أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هي إلا صورة مصغرة من المؤسسات الكبيرة وأي إستراتيجية ملائمة للمؤسسات الكبيرة يمكن تطبيقها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي إمكانية التوسع أو التنوع والتكيف... الخ، من الاستراتيجيات المختلفة ، وهذا ما أكدته تجارب بعض المؤسسات الصغيرة. فمثلا في 1954 كان هناك مشروع بيع الهامبرجر في شوارع كاليفورنيا، وبعد 48 سنة أصبح هناك 24 ألف مطعم يحمل علامة ماكدونالد في 116 دولة، إذن فالمشروع الصغير تحول إلى إمبراطورية اقتصادية إن تحول مفهوم السوق من مكان لبيع وشراء، إلى مفهوم فضاء السوق من خلال استخراج الانترنت كوسيلة هامة للبيع والشراء بين المؤسسة والزبائن في مختلف الدول سيسهل عملية إدراك حاجات الأسواق الخارجية لكن يبقى للقطاع الحكومي دور مهم في دفع هذه الاستراتيجية من خلال برنامج وطني يقوم بالترويج لهذه الصناعات الوطنية في الأسواق الخارجية

(5) الأخذ بفكرة حاضنات المشروعات

إذا أردنا تعريفا مبسطا للحاضنة سوف نذكر أن فكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة فيها، فور ولادتهم من أجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم والتي قد لا تمكنهم من النمو الطبيعي (العادي)

أما حاضنات الأعمال والتكنولوجيا، هي مؤسسة تنموية ، تعمل على دعم المبادرين من أصحاب أفكار المشروعات الجديدة الطموحة الذين لا تتوافر لهم الموارد أو المعرفة الكافية، لتحقيق طموحاتهم ومساعدتهم على تأسيس هذه المشروعات وذلك بتوفير بيئة متكاملة تقدم خدمات ودعم يؤديان إلى تطوير هذه المشروعات وزيادة معدلات نموها وكفاءتها الاقتصادية. إلى الحد الذي يضعها على بداية الطريق النمودون الحاجة إلى مساعدة خارجية، وحاضنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، تخدم المشروعات داخل حدودها كما تقدم خدماتها أيضا لبعض المشروعات خارج الحاضنة ، ويمكن تلخيص أهمية الحاضنات بصفة عامة فيما يلي

- 1- تنمية تقاليد وثقافة العمل الحر، وتنمية مهارة إدارة المشروع الصغير
- 2- رعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البداية والنمو والنجاح وبالتالي خلق فرص عمل مباشرة ، وغير مباشرة
- 3- المعاونة في التغلب على المعوقات الإدارية لبدء المشاريع ومساعدتها على تحقيق معدلات نمو عن طريق تقديم خدمة متكاملة من الخدمات المشتركة وتوفير الاستشارات والدعم في المجالات المختلفة وذلك بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي ، والمراكز الصناعية المحلية والعالمية<sup>2</sup>.

2. نفس المرجع . ص : 10

1. المستشار الاقتصادي . صلاح حسن . مرجع سبق ذكره ص : 37 و ص : 38

4- تحقيق الاتصال و الترابط بين المشروعات داخل الحاضنة و المشروعات الكبيرة و المتوسطة من خلال التعاقد لتوريد المكونات ، و الأجزاء و قطع الغيار و الخدمات

5- قيام الحاضنة بدور الوسيط الناجح بين الجامعات و مراكز البحوث و رأس المال المخاطر و قطاع الأعمال المبحث الرابع : تجارب بعض الدول في تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يشهد الاقتصاد العالمي على نجاح العديد من تجارب الدول التي اتخذت من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ركيزة لتحقيق أهدافها التنموية ، و هذا ما يدفعنا الى التعرف على تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال

#### المطلب الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة

1) التجربة الكندية : أدركت الحكومة الكندية أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي أكبر قطاع يخلق العمل في الدولة (حوالي 80% من إجمالي فرص العمل ) فاحتكرت عددا من الهياكل و برامج المساعدات المالية ، و الفنية لمساندتها ، فيما تقوم من أنشطة لتضمن نموا صحيحا لمنظمتها حتى تساهم في زيادة الثروة العامة للدولة ، و تسهيل عملية خلق الوظائف الجديدة ، و قد احتارت آلية عمل لتنفيذ هذه السياسة تحى مسعى " الإدارة العامة للعمليات الاقليمية و خدمات الأعمال و التجارة و التعاونيات " ، يرأسها مساعد وزير و تتحدد مسؤولياتها فيما يلي

1- تزويد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإرشادات و المساعدات الفنية و المالية  
2- تنسيق أنشطة جميع الشركاء الموجودين في منطقة و احدة لمساعدتهم في عمليات توسيع و تنمية المنشآت القائمة

3- تجميع المعلومات اللازمة المتعلقة باحتياجات و متطلبات مجتمعات الأعمال لمساعدتهم بطريقة أفضل لتخطيط إستراتيجيتهم و حل مشاكلهم في ضوء المعلومات السابقة ، و من أهم أنشطة الإدارة مايلي  
1- تعريف مجتمع الأعمال و الشركات بالمنظمات الحكومية و البرامج التي تساعد على تحقيق أهدافها  
2- مساعدة المنشأة الصغيرة و المتوسطة لدعم مقوماتها الفنية و تعريفها بفرص التمويل  
3- مساعدة المبتدئين على بدأ مشروعاتهم

4- العمل تبسيط الإجراءات مع المنظمات الحكومية

5- القيام بالتنسيق بين مطالب مجتمعات الأعمال و الحكومة

و توجد ثلاث منظمات لمساعدة المشروعات الصغيرة على تمويل مشروعاتهم بالقروض أو لضماناتها و هي

1- صندوق مساعدة المشروعات الصغيرة و يغطي مختلف المناطق

2- شركة التنمية الصناعية تغطي خدمات التنمية الصناعية

3- البنك الفيدرالي لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يغطي جميع أنحاء كندا.<sup>1</sup>

1 . المستشار الاقتصادي . صلاح حسن . مرجع سبق ذكره ص :132

2- التجربة اليابانية : تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أبسط الطرق و أسهلها و أجدها لامتصاص قدر معقول من البطالة حيث أن مجالاتها كبيرة جدا في خلق فرص عمل جديدة ، لذلك نجد أن اليابان و هي دولة عملاقة اقتصاديا ، قد بدأت نهضتها الصناعية بالاعتماد أولا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدريب الأفراد على التصنيع و إتقانه ، مما خلق نوعا من التنافس الإيجابي بين أصحاب تلك الصناعات و مع مرور الوقت تكونت الشركات الصناعية المتوسطة ثم الشركات العملاقة التي دفعت اليابان إلى قمة الساحة الاقتصادية الدولية، رغم عدم توفر الموارد الطبيعية و المالية ، و بالمقابل توافر الأيدي العاملة المدربة و المؤهلة ، حيث أن المؤسسات الكبرى ما هي إلا تجميع لإنتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتكامل أفقيا و رأسيا و أماميا و خلفيا .

و قد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان سنة 1996 أكثر من 5070000 مؤسسة أي ما يقارب 99.4% و تشغل 29700000 عامل ، أي ما نسبته 64.4% من اليد العاملة الإجمالية ، كما تدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التكامل مع المؤسسات الصناعية الكبرى ، حيث تسهم في توفير 72% من احتياجات و مستلزمات الصناعات المعدنية ، و 72% من احتياجات و مستلزمات الصناعات المعدنية و 76% بالنسبة للصناعات الهندسية ، و 79% بالنسبة لصناعة الأجهزة الكهربائية و الإلكترونية و بذلك انخفضت نسبة البطالة ، و زاد الإنتاج و تحققت مشاركة و مساهمة الأفراد و الأقاليم المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي .

و قد لعبت الثقافة اليابانية دورا كبيرا في ذلك ، و المتمثلة في الولاء المطلق و المواطنة و الرغبة في تطوير القدرات و الإمكانيات الذاتية ، و الإخلاص المفرط في العمل بحيث يترسخ وجدان العامل الياباني أنه صاحب مصلحة مباشرة في العمل و الإنتاج و ان من السياسات و البرامج التي تقدمها الحكومة اليابانية للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر ما يلي :

أ) التمويل : تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان بتعدد مصادر التمويل و من بينها - البنوك التجارية : تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة - هيئات التمويل الحكومية : هناك هيئات حكومية تمنح قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولديها فروع عديدة منتشرة في مناطق مختلفة من اليابان و هذه الهيئات هي : small Business Finance Corpration . shoko Chukin Bank National Lifnace Corporation .

- نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقوم به Guarantee Credit corporation و التي تملك 52 فرع منتشرة في أنحاء متفرقة من اليابان و لا شك بأن من خلال هذا النظام أصبحت عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عملية سهلة و ميسرة<sup>1</sup>

1. 2. 1. 3. قنيدرة سمية . "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة . مذكرة ماجستير . جامعة منتوري قسنطينة . دفعة 2010/2009 . ص: 92 : ص: 93 : ص: 94 .

ب) الدعم الإداري و الفني : يهدف البرنامج الإداري إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتحسين طرق الإدارة بها ، و تقديم التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، و تقديم خدمات إرشادية تشرف عليه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليابانية لتقديم المساعدات الحكومية المجانية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال خبراء متخصصين في المجالات التقنية و الإدارية ، و التنظيمية و تهدف هذه المساعدات إلى حصر المشكلات ، و المعوقات ، و تقديم الحلول و التوصيات ، و العمل على تنفيذها ، كما تقوم الهيئة بتنظيم الدورات و الندوات لإطلاع مديري المؤسسات على التطورات و الوسائل الإنتاجية الحديثة ، و تكوين و حداث نموذجية و تعميم نتائجها على سائر الوحدات الأخرى

ج) التدريب : أعدت الحكومة اليابانية برامج تدريبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقوم بها معهد خاص يتمثل أهمها فيما يلي :

- برنامج تدريب خاص لمديري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- برنامج التدريب الفني ....<sup>1</sup>

د) التسويق : يوجد في اليابان هيئات حكومية تعمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على غزو الأسواق الدولية لمنتجاتها ، و ذلك بإقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه المشروعات و مساعدتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة ، و إجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات و تصدير و استيراد المواد الخام و مستلزمات الإنتاج ، و في إطار التسويق تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها بشأن مشترياتها من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية و شبه الحكومية بإتاحة الفرصة أمام هذه المؤسسات للحصول على عقود حكومية<sup>2</sup>

هـ) الإعفاء من الضرائب : اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب و ذلك

لتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمها

- الإعفاء من ضريبة العمل ، و ضريبة العقارات

- تخفيضات على ضريبة الدخل و على الأرباح غير الموزعة

- نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و يشجع على إقامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المناطق النائية<sup>3</sup>

و) الحماية من الإفلاس : تعتبر سياسة الحماية من الإفلاس أحد السياسات الهامة الموجهة لتشجيع و تنمية

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية و

التأمينية و يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمتها بقسط

4. المستشار صلاح حسن . مرجع سبق ذكره ص : 137

تأميني يدفع شهريا . تقوم بموجبه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية (jasmec) بسداد ديون المؤسسات المتعثرة قبل انتقال هذا العجز إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى ..<sup>1</sup>

3) التجربة الإيطالية : تعد التجربة الإيطالية من أهم وأنجح التجارب العالمية التي أكدت أن تحقيق التنمية الاقتصادية ليس بالضرورة من خلال الشركات الضخمة في الاقتصاد الإيطالي الذي يعتبر من أقوى وأهم الاقتصاديات العالمية، يعتمد في الأساس على الشركات الصغيرة والمتناهية في الصغر التي استطاعت أن تصبح من كبرى الشركات المصدرة عالميا للعديد من السلع ذات الجودة العالمية خاصة في مجال السلع الغذائية والماكينات الزراعية . ويعكس عدد المؤسسات الصغيرة في إيطاليا والذي يبلغ نحو 750 ألف مشروع ، سيطرت تلك المشروعات على البنية الإنتاجية للاقتصاد الإيطالي ، وتقوم العديد من الجهات الحكومية و غير الحكومية في الاقتصاد الإيطالي بتوفير الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، فمثلا تقوم وزارة المالية بتوفير المساعدات المالية لشراء المعدات اللازمة للعملية الإنتاجية ، وتقوم وزارة البحث العلمي بدعم مشاريع الأبحاث العلمية وتطوير وسائل الإنتاج ، وتقوم وزارة التجارة والخارجية بوضع سياسات الدعم الخاصة بالتصدير...<sup>2</sup>

فالسياسات والقوانين الإيطالية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق سلسلة من الحوافز والتسهيلات اللازمة لزيادة تواجدها في السوق .  
- دعم مشاريع الأبحاث العلمية والتطبيقية وتطوير وسائل الإنتاج لتحسين جودته  
- تحسين و تثبيت وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الأجنبية و مساعدتها على دخول أسواق جديدة عن طريق إصدار جملة من القوانين التي تعمل كحوافز للتجارة الخارجية و البروز إلى العالمية كالقانون 1989/83

- إصدار القانون 857/49 و الذي يوفر تمويل خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل المحافظة على مستويات العمالة في حالة التعرض للأزمات

و تعتبر إيطاليا مثلا غير عادي بسبب كثرة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط فيما بينها ارتباطا أفقيا ، على عكس علاقة ( التعاقد من الباطن ) الهرمية القائمة بين المؤسسات اليابانية ، وتشكل البيئة الأساسية الخصبة التي شجعت على نمو هذا القطاع ليصبح رائدا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إيطاليا.<sup>3</sup>

## المطلب الثاني : تجارب بعض الدول النامية

1. 2. 3 فنيدرة سمية. مرجع سبق ذكره . ص : 95 . ص : 96

1- التجربة الماليزية : على الرغم من قصر عمر التجربة الماليزية نسبيا في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، إلا أنها أثبتت تميزا ملفتا بين الدول الناجحة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عموما، بسبب إدراكها أهمية هذه المشروعات في التنمية الشاملة و دورها في تعزيز النهوض بالصناعة الوطنية الماليزية، حيث تشكل المشروعات الصغير والمتوسطة أكثر من 90% من إجمالي المشاريع الصناعية الماليزية لعام 2005 ، وقد تميزت هذه التجربة عبر سلسلة من الإجراءات و السياسات الداعمة وتقديم الكثير من التسهيلات و المزايا<sup>1</sup> كما تشترط في جميع التسهيلات ألا تقل نسبة الملكية الماليزية عن 60% بهدف دعم الصناعة الوطنية المحلية ولعل من أهمها :

(1) أسست هيئة متخصصة بتنمية هذه المشروعات عام 1996 تسعى من خلالها لخلق مؤسسات صغيرة والمتوسطة تتمتع بالكفاءة و المرونة، و قادرة على المنافسة في سوق حرة و قادرة على إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية .

(2) إنشاء بنك متخصص لتقديم قروض ميسرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة و الجديدة و بشروط مشجعة، مع سقف تمويل عالية تصل إلى 5 مليون رينجت و معدلات فائدة متدنية بحد أعلى 4.4% و فترت سداد من 10-15 سنة للأصول الثابتة، بما فيها فترة سماح حتى سنتين و حتى ثلاث سنوات بالنسبة لرأسمال العامل

(3) تقديم التسهيلات المالية و الضريبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تأخذ شكل إعفاءات ضريبية و التسهيلات المالية غالبا ما تكون على شكل منح من الحكومة الماليزية بما لا تقل عن 50% من كلفة المشروع تقدمها عن طريق هيئة تنمية المشروعات و هذه المنح تقدم إما :

- لتطوير المنتج و صناعته

- للحصول على شهادات و أنظمة إدارة الجودة

(4) تقديم برامج تدريبية داعمة لأداء هذه المنشآت تنفذ من قبل المؤسسات الإنتاجية الوطنية (NPC)

(5) تقديم المنح و الحوافز النوعية لبعض الأنشطة المستهدفة

2- التجربة المصرية : قامت الحكومة المصرية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين بالعديد من الخطوات في مجال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و قد زادت من جهودها و خاصة بعد وضع الخطة الخماسية 2007/2002 القاضية لتوفير 2.8 مليون فرصة عمل ، و قد أكدت العديد من الدراسات أن هذه المؤسسات تتميز بإمكانيات كبيرة في استيعاب هذا العدد الهائل من العمالة و القضاء تدريجيا على مشكلة البطالة في هذا البلد الذي يتميز بضغط ديموغرافي، و لعل أهم الإجراءات الذي اتخذتها الحكومة من أجل دعم و تشجيع هذا النوع من المؤسسات ما يلي :

(أ) الصندوق الاجتماعي للتنمية

تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وفق القرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991، نقطة البداية في البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة بشكل رسمي فحتى منتصف عام 1998 قام الصندوق بتمويل أكثر من 86

1. أميساء حبيب سلمان .أ. د سمير العبادي . مرجع سبق ذكره ص : 53. ص : 54

ألف مشروع صغير ، منها 45000 مشروع صغير جدا يعرف بإسم مشروعات الأسر المنتجة و المشروعات المنزلية ، وقد بلغت نسبة هذه المشروعات الأخيرة 53% من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها<sup>1</sup>

ولتمكين هذه المؤسسات من التصدير وتسويق منتجاتها في الأسواق الخارجية ، أعدت خطة فيما تسمى " حاضنات التكنولوجيا، وحاضنات الأعمال و الصناعات المغذية " وقد تقرر إنشاء جهاز لتنمية المؤسسات الصغيرة يتبع الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويعمل في جميع المحافظات المصرية لتنمية المؤسسات الصغيرة القائمة فعلا. و يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية مع بنوك القطاع العام بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من الآليات لتفعيل دوره، و من أهدافه ما يلي

- نشر ثقافة العمل الحر وتعميق الاهتمام بالاستثمار الفردي والخاص
- تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي
- تقديم المعونة الفنية اللازمة لإقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- برنامج الحاضنات الصناعية و حاضنات الأعمال ، حيث يقوم بتوفير المناخ و المقومات اللازمة لقيام نشاط صناعي

ب) المجمعات الصناعية : يتم في هذه التجمعات تصنيع جميع مكونات السلعة الواحدة، وفق مواصفات جودة محددة ، ثم يتم تغذية الشركة الأم بهذه المكونات، ويتم من خلال هذه التجمعات و الشبكات الصناعية تحقيق التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية وقد أخذت هذه المجمعات قدرا كبيرا من الاهتمام في مصر، تجسد في إنشاء عدد من المجمعات الصناعية في كل من العامرية ، و العاشر من رمضان ، و في مدينة السادات، و أسوان و الإسماعيلية وغيرها حيث تضمنت تلك المجمعات 4260 وحدة ...<sup>2</sup>

إذن فالصندوق الاجتماعي للتنمية يعتبر من التجارب الرائدة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاهتمام بشكل خاص بتوسيع فرص العمل أمام أعداد متزايدة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا سنويا و على الرغم من حداثة التجربة و عدم وجود تقييم شامل لها، إلا أن صداها و آثارها تركت بصماتها في كافة أرجاء البلاد، كما أن للمجمعات الصناعية دور فعال في تشجيع و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال جذب الاستثمار و المستثمرين للمدن الجديدة .

### خلاصة الفصل

من خلال ما سبق و كخلاصة لهذا الفصل و من خلال تحليلنا لمجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من بلدان العالم ، ظهر لنا بوضوح الغموض الذي ما يزال يكتنف تعريفها، رغم وجود معايير كمية و نوعية، و التي جاءت لتميز هذا النوع من المؤسسات، فإعطاء تعريف لها يعتبر عنصرا هاما لوضع برامج و سياسات الدعم لها و ترقيتها ، و التي يجب أن تعد وفقا لظروف كل دولة تبعا للأهداف التي تصبو لتحقيقها .

1 . عبد العزيز مجيد مخيمر . أحمد عبد الفتاح عبد الحليم . " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة بين الشباب في الدول العربية .

المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة 2007 ص : 69

<sup>2</sup> أيمن علي عمر . إدارة المشروعات الصغيرة " مدخل بيئي مقارن . دار النشر الثقافة الإسكندرية

لكن ذلك لا يخفي الدور المتناهي والمتزايد في الأهمية التي تعكسها هذه المؤسسات في دفع عجلة التنمية و النمو ببعدها الاجتماعي والاقتصادي ، الأمر الذي ظهر جليا من خلال الاهتمام المتزايد بها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، و ما واكبها من تطور متسارع في نمط نمو الاقتصاد العالمي، و الذي صاحبه زيادة ثقل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات القومية ، من خلال مساهمتها الفعالة في خلق قيمة اقتصادية واجتماعية متطورة ، و مع اتساع ظاهرة العمولة و ما صاحبها من ثورة معلوماتية وانفتاح الأسواق ، جعلها تواجه جملة من التحديات أضحت تهدد وجودها و كيانها، كاصطدامها بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كالصعوبات المالية و الصعوبات الإدارية و القانونية و مشاكل المحيط و التسويق و المنافسة ...إلخ

كما استعرضنا فيما سبق خمسة تجارب تتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التي تعتبر من التجارب الرائدة في هذا المجال ، و لم نتطرق إلى التجربة الجزائرية في هذا الفصل في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأننا سنخصص لها فصل كامل سنشرح فيه بالتفصيل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و سبل دعمها و ترقيتها ، و ما هي الآليات التي اتخذت في سبيل النهوض بهذا القطاع الهام حتى يكون الاستثمار في هذا الميكانيزيم، أنجع طريقة لتحقيق أكبر نمو اقتصادي، و بذلك نتخلص من ريقة التبعية للمحروقات و الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي .

## الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار

### مقدمة الفصل :

بعدها تطرقنا في الفصل الاول الى عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد انتهينا في خاتمته، إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن تحظى باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، وذلك لما لها من دور حيوي في تحقيق الاهداف التنموية، الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، وذلك لما لها من دور حيوي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

حيث أن اغلب الدلائل تشير الى ان العالم يتجه برمته الى مساندة هاته المؤسسات، نظرا للأهمية المتزايدة لها في اقتصاديات الكثير من الدول النامية منها والمتقدمة على حد سواء، نتيجة لما حققته من اهداف ملموسة في جوانب متعددة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يأتي في مقدمتها الحد من ظاهرة البطالة، وتدعيم الاقتصاد الوطني باستثمارات حقيقية، وتحقيق قيمة مضافة، وزيادة النمو الاقتصادي، وكما نوهنا إليه في الفصل السابق، أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اكثر القطاعات استقطابا للمشاريع الاستثمارية، فهي تعتبر مصدر للقيمة والنمو، وهذا نتيجة انتشارها الجغرافي، وولوجها إلى أعماق المجتمع، من خلال استفادة شرائح كبيرة ومتنوعة من افراد المجتمع من هاته المؤسسات وخاصة فئة الشباب، وتتممة لبحثنا هذا الذي نحن بصدد انجازه

فستعرض في هذا الفصل ( الفصل الثاني) الى دراسة نظرية حول الاستثمار، لان الاستثمار يعتبر محور الحياة الاقتصادية الا أن هذا مرتبط بمدى سلامة القرار الاستثماري المتخذ مسبقا عند إنشاء المشاريع الاستثمارية، ان اهمية موضوع الاستثمار ينبع اساسا من اهميته بالنسبة للمؤسسة باعتبارها الوحدة الاساسية للاقتصاد، فلا يمكن ان نتصور مؤسسة ناجحة لا تفكر في زيادة نشاطها وتحسينه او توسعته، فالتطور هو الهدف الاساسي للمؤسسة، وفي بعض الأحيان حتمية عليها إذا أرادت الاستمرار في النمو والبقاء، إذن تتميز وظيفة الاستثمار بأهمية بالغة داخل المؤسسة مهما كان حجمها او طبيعة نشاطها، وبالتالي فان المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول، وخاصة الدول النامية في راي الكثير من الاقتصاديين هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات بها

وعلى ضوء التجارب الناجحة في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، فان الاستثمار يخلق اساسيات التنمية، وان ندرة راس المال والاستثمار يؤثر على التنمية وعلى عوامل الانتاج الاخرى

لذا اصبحت سياسات التنمية الاقتصادية في العصر الحديث تتطلب بصورة اساسية تحرير سوق  
راس المال، وتشجيع الاستثمار المحلي، واستقطاب الاستثمارات الاجنبية وتشجيعها في اطار التنمية

## المبحث الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته

يستمد الاستثمار (investment) أصوله كمفهوم من علم الاقتصاد ، وهو على صلة وثيقة لمجموعة اخرى من المفاهيم الاقتصادية من اهمها الدخل، الاستهلاك ، الادخار، والاقراض، اذ من الصعب فهم الاستثمار مالم تحلل العلاقة التي تربطه بالمفاهيم الاقتصادية انفة الذكر<sup>1</sup>

ولقد اصبحت كل الدول دون تمييز تنظر الى الاستثمار على انه حتمية واداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس واداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الانتاجية، واستغلال للموارد البشرية، الا ان ادارة وتوجيه الاستثمارات الوجهة الضرورية لخدمة التنمية الاقتصادية تعد الاهم، لان الكثير من الدول النامية وجدت نفسها تستثمر في أنشطة ومجالات لم تحقق مفعولها، لذلك يجب تحديد الشروط وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار، حتى يكون فعلا في خدمة التنمية الاقتصادية المرغوبة<sup>2</sup>

**المطلب الاول: تعريف الاستثمار** اختلفت الآراء والأفكار في إعطاء أو تحديد معنى دقيق ومتكامل لمفهوم الاستثمار، فهناك من يعرفه على اساس الحاجة اليه، والهدف من قيامه ، وهناك من يعرفه على أساس وظيفته ، ويمكن تعريف الاستثمار كالآتي<sup>3</sup>

**التعريف الاول:** يعني توظيف الاموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم راس مال جديد، ورفع القدرة الانتاجية او تجديد وتعويض رأس المال القديم، او هو التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي، أملا في الحصول على عوائد اكبر في المستقبل، ولذلك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل، زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها، مقابل استثماراته

**التعريف الثاني:** هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد او الدخل او الربح او المال عموما، قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس، او على شكل غير مادي

**التعريف الثالث:** هو التخلي عن اموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة، ولفترة من الزمن، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك عن النقص المتوقع في قوتها الشرائية، بفعل عامل التضخم، بالاضافة الى توفير عائد معقول، يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات

**التعريف الرابع:** كثير ما يتردد مصطلح الاستثمار على الالسن، ويستخدم من قبل المختصين في الاقتصاد والمحاسبة، والادارة والمالية، وايا كان المجال الذي يستخدم فيه ، فانه كمفهوم لا يخرج عن كونه " الاضافة الى الطاقة الانتاجية، او الاضافة الى راس المال " هذا التعريف يعد جامعا مانعا في الوقت ذاته، وخاصة عندما وُضف راس المال في التعريف، حيث ان تحديد توضيح مفهوم راس المال يعطي صورة واضحة عن الاستثمار

<sup>1</sup> - أ.د محمد مطر " ادارة الاستثمارات، الاطار النظري والتطبيقات العملية " ، الاردن، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع . 2015 ص 15

<sup>2</sup> - د ، منصور الزين " تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية " دار الراجحة للنشر والتوزيع 2012. ص 16 ، ،

<sup>3</sup> - سامية فراحتية، خيرة نويوة " محددات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " مذكرة ماستر في علوم التسيير، المسيلة، جامعة محمد بوضياف

وابعاده، ويراد براس المال ما يملكه الشخص او اية جهة من قيم استعمالية في لحظة زمنية معينة، سواء اتخذت شكل موجودات ثابتة او متداولة، او حقوق عينية، وبناء على ذلك يعد من قبل الاستثمار انشاء المشاريع الانتاجية (السلعية او الخدمية)، اقتناء السيارات الانتاجية والخدمية، واقتناء الآلات والمعدات، والمكائن والاجهزة بغرض الاستخدام، وشراء الاسهم والسندات وعرّفه "بروناوس" بأنه تخصيص الموارد على امل تحقيق العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا خلا فترة زمنية طويلة"، كما عرفه فرانس "الاستثمار هو توظيف الاموال لفترة زمنية محددة، بهدف الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية، تعوض عن القيمة الحالية للاموال، ومخاطر التضخم والتدفقات "

الاستاذ عبد العزيز فهمي: فيعرف الاستثمار على انه " استخدام الاموال الحاضرة لتوليد ارباح في المستقبل اما لمبرت " LAMBERT" فعرفه " الاستثمار عملية تهدف الى انتاج سلع راسمالية، التي هي ليست مستهلكة في المرحلة الحالية، وتستعمل لانتاج سلع في المرحلة القادمة<sup>2</sup>

**التعريف الخامس:** يعرف الاستثمار من وجهة الادارة المالية والمحاسبة كما يلي  
ينظر الى الاستثمار من قبل (رجال الادارة) على انه اكتساب الموجودات المالية، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الادوات والاوراق المالية المختلفة من اسهم وودائع، اما في المحاسبة: تمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات، والقيم الدائمة المادية والمعنوية المنشأة والمشتراة من قبل المؤسسة، الهدف ليس بيعها او تحويلها ولكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال، بحسب العمر الانتاجي لها، وتمثل في الصنف الثاني من المخطط الوطني للمحاسبة 3

**التعريف السادس:** مفهوم الاستثمار عند الكثرين "الاستثمار هو عبارة عن تيار من الانفاق على السلع الراس مالية الثابة الجديدة، التي تؤدي الى خلق قيمة مضافة، وتوفير مناصب عمل جديدة 4

### المطلب الثاني : انواع الاستثمار

اولا- من حيث وسائله الى 5

(1) استثمار مباشر: وهو الاستثمار في جميع انواع المشاريع، باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية التي تقدم الى الدولة

(2) استثمار غير مباشر: هو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء اوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع .

ثانيا) من حيث الموقع الجغرافي: يمكن تبويب الاستثمارات من الناحية الجغرافية الى استثمارات خارجية كمايلي:

(1) الاستثمارات المحلية او الداخلية: هي تلك الاستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلي في البلد المعني، اي

1 . د، طلال كداوي، "تقييم القرارات الاستثمارية" الاردن. عمان. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. 2015 ص: 13

2. 3. د، منصور الزين، مرجع سبق ذكره ص 17 - ص 18

4. 5. زيقم ايمان "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1985 - 2015 باستخدام نموذج تصحيح الخطا المتعدد". مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، المسيلة. جامعة محمد بوضياف . 2016/2017 ص 06. ص: 07

داخل الحدود الاقليمية للبلد مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات والادوات المختارة وتكون هذه الاستثمارات بعدة اشكال كما يلي:<sup>1</sup>

أ) الاستثمار في تكوين راس المال الثابت: ويمكن تقسيمه الى ثلاثة انواع

أ.1) الاستثمار في راس المال الثابت الذي يساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي مثل تاسيس المشاريع الصناعية والزراعية والخدمات... الخ<sup>2</sup>

أ.2) الاستثمار في راس المال الثابت الذي يساهم غير مباشرة في تعزيز القدرة الانتاجية، ويساعد في توسيع الطاقة الانتاجية في القطاعات الانتاجية المرتبطة بهذا النوع من الاستثمارات مثل الطرق والجسور والهيكل الارتكازية الاخرى .

أ.3) الاستثمار في راس المال الذي لا يساهم بشكل مباشر، او غير مباشر في زيادة الطاقة الانتاجية مثل المتاحف والتمائيل، والنصب التذكارية<sup>3</sup>

ب) الاستثمار في تكوين المخزون السلعي: وهذا النوع من الاستثمار لا يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية والغرض الاساسي منه، تكوين مخزون سلعي لتسهيل عملية الانتاج والبيع بالنسبة للشركات الصناعية والخدمية، اي تامين استمرارية عملية الانتاج والبيع بدون توقف<sup>4</sup>

ج) الاستثمار في فائض التصدير: وهو عبارة عن صافي قيمة السلع والخدمات الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الخارجي، وبحسب فائض التصدير بمقدار الصادرات من السلع والخدمات في فترة زمنية محددة<sup>5</sup>

د) الاستثمار في الاوراق المالية: وهو الاستثمار في الاسهم والسندات وغيرها من الاوراق المالية المتاحة في السوق<sup>6</sup>

3) الاستثمارات الخارجية او الاجنبية: الاستثمار الخرجي هو استخدام الاموال الفائضة في الادوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الاسواق الاجنبية، اي الاستثمار خارج الحدود الاقليمية لدولة المستثمر المقيم مهما كانت طبيعة هاته الاستثمارات فردية ام جماعية او بصورة مباشرة او غير مباشرة، فالعراقي الذي يشتري عقار في الجزائر يعتبر مستثمر خارجي لانه وظف امواله في استثمارات خارجية<sup>7</sup>

وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الافراد والمؤسسات المالية اما بشكل مباشر او غير مباشر، فمثلا لو قام مستثمر يقيم في الجزائر بشراء عقار في لندن بقصد المتاجرة، او قامت دولة الجزائر مثلا بشراء حصة في شركة مارسيدس، فان الاستثمار في الحالتين يكون استثمارا خارجيا مباشرا، اما لو قام ذلك المستثمر بشراء حصة من محفظة مالية لشركة استثمار اردنية تستثمر اموالها في بورصة نيويورك مثلا فان الاستثمار في هذه الحالة استثمارا خارجيا غير مباشر، بالنسبة للفرد المستثمر، وان كان مباشرا بالنسبة لشركة الاستثمار ويلعب الاستقرار السياسي دورا مؤثرا في جذب الاستثمارات الخارجية، وكذلك حجم السوق من حيث عدد السكان، والدخل القومي، والنتاج المحلي الاجمالي، ودخل الفرد، اضافة الى توفر البنية التحتية

1. زيقم ايمان . مرجع سبق ذكره . ص 07

2 3 4 5 6 7. د . دريد كامل ال شبيب . " الاستثمار والتحليل الاستثماري " . الاردن . عمان . دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009 ص 47

- والهيكلية، الأساسية في اقتصاد البلد، باعتبارها ميزة جاذبة للاستثمار الخارجي .
- خصائص الاستثمار الخارجي: للاستثمار الخارجي خصائص تميزه عن الاستثمار المحلي، وهذه الخصائص هي:
- 1 - المرونة في اختيار ادوات الاستثمار نظرا لتعددتها وتنوعها من حيث العائد والمخاطر
  - 2 - تتصف اسواق الاستثمار الخارجية المتطورة بالانتظام والتخصص والنمو، والتعامل بكافة انواع ادوات الاستثمار
  - 3 - استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة بشكل موسع وبسهولة مما ينعكس على سرعة توفر المعلومات الكاملة للمستثمر، وتوفر الارضية المناسبة لاتخاذ القرار<sup>1</sup>
  - 4 - وجود خبراء ومحللين ماليين وسماسرة ومؤسسات متخصصة يمكن الاعتماد على ارائهم لاختيار ادوات الاستثمار المرهبة ومجال الاستثمار المناسب
  - 5 - ارتفاع درجة المخاطرة الناجمة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والقوانين الضريبية وارتفاع معدلات التضخم، وتغير قيمة العملة
  - 6 - عدم الحصول على العائد الاجتماعي المتمثل في تعزيز الاستثمارات المحلية وزيادة الناتج المحلي، والمساهمة في تشغيل قطاعات الاقتصاد الوطني<sup>2</sup>
- ثالثا: الاستثمارات حسب طبيعتها: يمكن تبويب الاستثمارات من الناحية النوعية الى استثمارات حقيقية واخرى مالية<sup>3</sup>
- 1) الاستثمارات الحقيقية او الانتاجية: هي مجموع الاستثمارات التي تتمثل في انشاء الاصول الانتاجية، بهدف تحقيق الربح او شراء وتملك الاصول الراسمالية، كالاتثمار في الاراضي والمصانع، والشركات الانتاجية، ومشاريع الهياكل الارتكازية. وهذا النوع من الاستثمارات تؤدي الى زيادة حقيقية في الناتج المحلي الاجمالي وفي تكوين وتراكم راسمال الثابت الوطني<sup>4</sup>
  - 2) الاستثمارات المالية: وتشمل الاستثمار في سوق الاوراق المالية، اذ يترتب على الاستثمار فيها حياة المستثمر لاصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم او سند، والاصل المالي يمثل حقا ماليا يخول لحامله المطالبة باصل حقيقي ويكون عادة مرفق بمسند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الاصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية

رابعا ) من حيث الاهمية والغرض : تنقسم بدورها الى عدة أقسام منها

- 1) استثمارات التجديد: وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بشراء الالات والمعدات ، وجل وسائل الانتاج، وذلك لاستبدال المعدات القديمة حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الاكثر تطورا، وبالتالي فهي تمكن من زيادة النوعية وزيادة الارباح<sup>5</sup>
- 2.) استثمارات النمو (الاستراتيجية): هدفها الاساسي تحسين الطاقات الانتاجية لتنمية الانتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق اذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة، وهذا

1. 5. أ، د محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 76 ص 50

2. 4. 3. د. دريد كامل ال شبيب، مرجع سبق ذكره ص 49. ص 50

ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، اما الاستثمارات الدفاعية فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها الى الحفاظ على الاقل على نفس وتيرة الانتاج

(3) الاستثمارات المنتجة والغير المنتجة: وهي استثمارات تنقسم على اساس معيار تكلفتها فكلما كانت زيادة في انتاج المؤسسة من التحسن في النوعية، وباقل التكاليف الممكنة، سميت هاته الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، وفي حالة العكس فهي غير منتجة<sup>1</sup>

4. (1) الاستثمارات الاجبارية: وتكون اما اقتصادية او اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة الى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، وذلك بتوفير المرافق العمومية، الضرورية اما الاقتصادية، فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للافراد من سلع وخدمات<sup>2</sup>.

خامسا) من حيث المدة الزمنية: وتصنف من حيث مدتها الزمنية الى ثلاث اصناف هي

(1) استثمارات قصيرة الاجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن السنتين وتكون نتائجها في نهاية الدورة لانها تتعلق بالدورة الاستغلالية

(2) استثمارات متوسطة الاجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن خمس سنوات وتزيد عن

السنتين وهي التي تكمل الاهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة. 3

(3) استثمارات طويلة الاجل: تؤثر الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس اموال ضخمة وتكون مدة انجازها خمس سنوات .

المطلب الثالث: ادوات الاستثمار خلال عرضنا لمجالات الاستثمار ذكرنا ان تلك المجالات تتيح للمستثمر ان يمتلك مقابل المبلغ المستثمر اصلا قد يكون حقيقيا ( عقارا او سلعة مثلا )، او ماليا ( سهم او سند ) ، ويطلق على هذا الاصل، مصطلح اداة الاستثمار، وهناك ادوات عدة للاستثمار، يكون من الصعب عرضها جميعا، لذا سنكتفي بعرض اهمها وهي: 4

(1) الاوراق المالية: تعد الاوراق المالية من ابرز ادوات الاستثمار، وتمثل مصدرا من مصادر التمويل المهمة، ويتصف الاستثمار المالي بانه استثمار قصير الاجل، هدفه الحصول على الارباح من جراء المضاربة، ويكون انتشاره في الدول المتقدمة اكثر من الدول النامية<sup>5</sup> ، لنضوج اسواقها، ومن عيوبه انه لا يعتبر استثمارا حقيقيا وانتاجيا بل مجرد نقل الملكية من شخص لآخر، وتتكون الاوراق المالية من نوعين هما، الاسهم والسندات .

(2) الاستثمار في سوق العقار: هذا النوع من الاستثمار يمكن مشاهدته على حقيقته، ويعد من الاستثمارات المربحة والمقبولة من قبل مجموعة صغيرة من المستثمرين الخبراء في هذا المجال، وتحتاج الى راس مال كبير للاستثمار، ويأتي الاستثمار في العقارات بالمرتبة الثانية من بين ادوات الاستثمار الاخرى ، كون العقارات متاحة بشكل واسع للمستثمرين اضافة الى المزايا التي يتمتع بها الاستثمار في العقار ، واكثر انواع الاستثمارات العقارية هو في شراء المنازل والنوع الثاني من الاستثمار العقاري، هو شراء الاراضي بهدف انتظار ارتفاع قيمتها وبيعها في المستقبل والحصول على الارباح .

1. 2. 3. 4. د . منصور الزين . مرجع سبق ذكره . ص 22

5. فاضل محمد العبيدي " البيئة الاستثمارية " الاردن . عمان . مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع طبعة 2011. ص 28

### خصائص الاستثمار في العقار:

- 1- يتسم الاستثمار في العقار بارتفاع درجة الامان على الاموال المستثمرة حيث يتم حيازة الاصل ويسجل باسمه ويتمتع بحرية التصرف الكاملة به .
- 2- تشجيع الاستثمار في العقارات تمنح اكثر دول العالم مزايا واعفاءات ضريبية للمستثمرين في العقارات .
- 3- لا يتمتع سوق العقار بالمرونة، نتيجة لعدم توفر السوق الثانوي له ، ويتميز بالانخفاض النسبي في السيولة، وبارتفاع تكاليف عملية البيع والشراء خاصة اذا لم يتمتع بالاعفاءات الضريبية .
- 4- تفتقر ادوات الاستثمار في العقارات الى عنصر التجانس ، لذا يلاقي المستثمرين فيها مصاعب شتى سواء في عملية تقييمها ، او في احتساب معدلات العائد المحققة منها، مما يتطلب من المستثمر في سوق العقار ان يكون متخصصا .

### (3) الاستثمار في السلع

تعد السلع احدى ادوات الاستثمار المهمة نظرا لكونها تتميز بمزايا اقتصادية خاصة تجعل منها اداة استثمارية جيدة، وخاصة مجموعة السلع التي تتعامل بها اسواق متخصصة ومعروفة تحدد اسعارها وترتب اصنافها داخل هذه الاسواق، مثل سوق الشاي السيلاني في سيرلانكا، وسوق الذهب في لندن، والقطن في نيويورك، واغلب عقود التعامل في هذه السلع، تتم بطريقة العقود المستقبلية، اذ يتعهد المنتج بموجب هذا العقد للسماح بتسليمه كمية معينة من السلعة المنتجة بتاريخ مستقبلي، وبكمية محددة وسعر متفق عليه، مقابل الحصول على تغطية او عمولة، تحدد بنسبة معينة من بلغ العقد، ولا بد من توفر شروط معينة في السلعة حتى يمكن التعامل بها .

ان تكون السلع متجانسة

ب- لها القابلية على الترتيب والتصنيف في درجات واصناف، حسب نوعيتها، مثلا يصنف القطن. قطن باب اول قطن باب ثاني. والنفط. نفط برنت، نفط عمان، والخليج، وذهب عيار 18، وذهب عيار 21<sup>6</sup>

ج) ان تسود سوق السلعة منافسة كاملة، تحد من نشوء الاحتكار، وهذا يتطلب وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين

د) ان يكون التعامل بالسلعة في صورتها الاولية الخام، او نصف المصنعة

### خصائص الاستثمار في السلع:

- ا) ارتفاع درجة المخاطرة الناجمة عن عدم قابلية الساعة للخرن، او انخفاض فترة تخزينها
- ب) ارتفاع روح المضاربة لدى المتعاملين بهذه السلع، كون مرونة الطلب على هذه السلع عالية وتستهلك من قبل شريحة واسعة من المجتمع الدولي
- ج) ان الافق الزمني للاستثمار في هذه السلع قصير نسبيا، مقارنة بالادوات الاخرى، فاقصى حد للعقود المستقبلية التي تتعامل بالسلع، سنتين من تاريخ العقد، ويتم استيفاء عمولة عن قيمة العقد من قبل الوسيط او السمسار في مثل هذه الاستثمارات 1
- 4) الاستثمار في المشروعات الاقتصادية: تعتبر المشروعات الاقتصادية من اكثر ادوات الاستثمار انتشارا، وتنوع انشطتها، ما بين صناعي تجاري، زراعي..... الخ ، والمشروع الاقتصادي من ادوات

1. 2 . د . دريد كامل ال شبيب . مرجع سبق ذكره . ص 55 . ص 56 . ص 57

الاستثمار الحقيقية، لانه يقوم على اصول حقيقية، كالمباني الالات والمعدات ووسائل النقل والافراد العاملين  
.....الخ لان تشغيل هذه الاصول معا،

يؤدي الى انتاج قيمة مضافة، تزيد من ثروة المالك، وتنعكس في شكل زيادة على الناتج القومي، وللاستثمار في  
المشروعات الاقتصادية مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:2 (ا) يحقق المستثمر في  
المشروعات الاقتصادية، عائدا معقولا ومستمر، لذا يعتبر المشروع الاقتصادي من انسب ادوات الاستثمار  
ذات الدخل المستمر

(ب) يتوفر للمستثمر في المشروعات الاقتصادية، هامش كبير من الامان، لان المستثمر يحوز اصلا له قيمة بحد  
ذاتها، لذا فان درجة المخاطرة تكون منخفضة الى حد كبير

(ج) توفر المشروعات الاقتصادية للمستثمر ميزة الملاءمة، اذ يختار المستثمر المشروعات التي تتناسب مع  
تخصصه

(د) يقوم المستثمر بادارة هذه المشاريع بنفسه، وخاصة في المشاريع الفردية، او يستعين بخبرات ادارية كفؤة

(هـ) ارتفاع حجم الفائدة المحققة للمجتمع من الاستثمار في هذه المشاريع، لانها تؤدي الى انتاج السلع  
والخدمات اي تزيد من الناتج المحلي الاجمالي، وتحد من البطالة، لاستيعابها للعمالة القادرة على العمل  
5) العملات الاجنبية: تظهر اهمية التعامل بالعملات الاجنبية من كونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة  
الدولية، اذ تحوز اسواق العملات الاجنبية، على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر، حيث  
تنتشر هذه الاسواق في شتى انحاء العالم، مثل لندند وباريس وفرنكفورت. وطوكيو، ونيويورك وغيرها ولم  
يكن سوق العملات مزدهر قبل سنة 1972، عندما كانت قاعدة الذهب هي السائدة في التعامل بالعملات  
الاجنبية، ان هذا النوع من الاستثمارات يستقطب الكثير من المستثمرين لان التعامل بالعملات الاجنبية 1  
يعتبر سوق حساس جدا، لتاثره بعوامل متعددة منها، اقتصادية سياسية، وهذا يؤدي الى ارتفاع درجة  
7 المخاطرة للتعامل فيها، ومن بين هذه المخاطر

1 - مخاطر سعر الفائدة، والناجمة عن التغير في اسعار الفائدة المصرفية

2 - مخاطر السيولة وهي تلك الناجمة عن عدم توفر السيولة عند حلول موعد التسديد

3 - مخاطر الائتمان، او مخاطر التسديد، وتاتي هذه المخاطر بسبب عدم تسديد الطرف المشارك في عملية  
الشراء للعملة الاجنبية نتيجة الافلاس<sup>2</sup>

المطلب الرابع: اهمية الاستثمار، اهدافه ومخاطره

أولاً) اهمية الاستثمار: تنبع اهمية الاستثمار من الدور النشط والفعال له في التنمية الاقتصادية وتنحصر  
هذه الاهمية على وجه الخصوص في الجوانب التالية<sup>3</sup>

1) ادخال الاساليب الحديثة في الانتاج والتمكين من اجراء التحسينات حيث ان كل تقدم فني مرهونا  
بالاستثمار على نطاق واسع في الصناعات الاساسية او ما يطلق عليها بالبنية التحتية للاقتصاد والتي ترتكز  
عليها الصناعات الاخرى .

1. د . دريد كامل ال شبيب. مرجع سبق ذكره ص 57 ص 61

2. أ، د . محمد مطر. مرجع سبق ذكره . ص 86 . ص 87

3. فاضل محمد العبيدي. " البيئة الاستثمارية " 2012. الاردن. عمان. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ص 30

2) الاستثمار في الأصول الرأسمالية هو الأسلوب العملي لتطبيق الاختراع والانتقال به مرحلة الابتكار ويحدد "شومبيتر" ثلاثة انواع من الابتكارات

أ- انتاج سلعة جديدة لم تكن في السوق من قبل .

ب- ادخال اسلوب فني جديد في انتاج سلعة معينة .

ج- اكتشاف مصدر جديد للمادة الاولية اللازمة لانتاج سلعة معينة

3) للاستثمار دور كبير في تمويل الخزينة العمومية ، وذلك من خلال التحصيل الضريبي والرسوم المفروضة على المشروعات التي تحقق عوائد معتبرة

4) توفير المزيد من السلع والخدمات من خلال المشروعات الانتاجية ، اي خلق القيمة المضافة في الاقتصاد

5) تلجأ الحكومات الى وضع سياسات فعالة لجلب الاستثمارات وتشجيعها لغرض خلق مناصب شغل جديدة والتقليل من مستويات البطالة .1

كما يمكننا ان نحدد اهمية الاستثمار حسب (bussery) بوسري ، وشاروا (charois) كما يلي

اهم دور للاستثمار يكون على المدى الطويل ، فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو ، فهو ذو بعد في المستقبل ، وله منفعة شبه دائمة ، اما النقطة الثانية والتي تخص الاستثمار فهي اهميته في اسغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط .

كما ان الاستثمار يشترط صورة لعامة المؤسسة بالنظر الى تاثير المحيط الاقتصادي والمالي، وبالتالي يزيد في

تنوع الانتاجية، ويفتح باب المنافسة ومسايرة التطورات التي تشهدها نوعية المنتجات

والاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية، والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات الى

الوصول الى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة. وبعض الدول النامية، فالاستثمار يخلق اساسيات

التنمية وندرة راس المال، وكذلك يؤثر على عوامل الانتاج الاخرى.

وهذا نجد ان الاستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجودها، وعامل استمرارها

وتطورها، وهذا على المستوى الجزئي او الوحدوي، كما انه يعتبر عماد التنمية، والنمو للاقتصاد الوطني على

المستوى الكلي، لذلك نجد ان الدول تسعى جاهدة لجذب وتطوير وترقية الاستثمار .

ثانيا) اهداف الاستثمار:

1) الاهداف الاقتصادية والتكنولوجية :

- الهدف العام للاستثمار هو تحقيق الربح او العائد الذي يتاتي عن طريق العملية الاستثمارية، اي زيادة

الانتاج وتسويقه بفعالية وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الانتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.

- ايجاد فرص توظيف القوى العاملة والقضاء على البطالة في كافة صورها واشكالها<sup>8</sup>

- السعي من اجل تحسين ميزان المدفوعات وتصحيح الاختلالات القائمة به والعمل على زيادة الصادرات

والحد من الواردات .2

1 . برحومة عبد الحميد "محددات الاستثمار وادوات مراقبتها" اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية قسنطينة. جامعة منتوري. 2006/2007 ص09

2. د . ساطور رشيد، د . بن زعدور شكري" اثر تنوع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1990-2016 ورقة بحثية .جامعة البليدة 2 ، 2017 ص05.

- 9- توفير ما تحتاجه الصناعات من مستلزمات الانتاج والمعدات والالات الخاصة بها، مع ادخال عنصر التكنولوجيا في هذه المعدات، وكل اساليب الانتاج لتصبح مناسبة للظروف المحلية، وكذا قدرتها على منافسة المنتجات الاجنبية، وهذا كله من اجل تقوية الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازنات العامة
- 2) الأهداف الاجتماعية والسياسية: - تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة - تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة في مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للاسراع في تنمية وتطوير المناطق المتضررة والنائية والبعيدة عن الاقطاب الاقتصادية 1
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقليل من حالات التوتر والقلق الاجتماعي، وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات
- ايجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي
- زيادة القدرة الامنية واداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير اساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي
- تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري، او السلمي

### ثالثا) مخاطر الاستثمار

ان مخاطر الاستثمار ترتبط بحالة عدم التأكد، المصاحبة للتدفقات النقدية، كما ان اتخاذ أي قرار استثماري يعتمد على التنبؤ بالأحداث المستقبلية عند تقدير التدفقات النقدية الداخلة ، كما ان مخاطر الاستثمار تعبر عن درجة الانحرافات في التدفقات النقدية الداخلة عن القيمة المتوقعة لها، لذلك كلما زادت درجة الانحرافات ارتفعت مخاطر الاستثمار، وترتبط مخاطر الاستثمار برغبة المستثمر في الحصول على عوائد سريعة ومؤكدة، وهذا يتطلب دراسة هذه المخاطر كالآتي:

- بعض المشروعات الاستثمارية التي توصف بانها استثمارات امنة، ولكنها تحقق في نفس الوقت عائدا اقتصاديا محدودا ومتوسطا .
- يفضل بعض المستثمرين المشروعات الاستثمارية التي توصف بانها استثمارات امنة، التي تصاحبها اقل درجة من المخاطر وتحدد عائدا اقتصاديا محدودا. بينما يفضل البعض الاخر المشروعات التي تحقق عائدا اقتصاديا كبيرا، ويصاحبها درجة عالية من المخاطر<sup>2</sup>
- وعليه يمكن ذكر انواع المخاطر المتعلقة بالاستثمار الى :
- 1) النوع الاول هي المخاطر الخارجية والمنتظمة: هي تلك المخاطر التي تتاثر بها التدفقات النقدية للادوات الاستثمارية، وتتسم بمظاهر عامة لا يمكن تجنبها، وترتبط هذه المظاهر بالظروف الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية للاقتصاد ككل، اي انها تؤثر على السوق بأكمله، وتشمل جميع الاستثمارات والادوات المتداولة فيه دون استثناء اي قطاع او صناعة، فعند انتقال الاقتصاد الى مرحلة الكساد او الراج، التغير في معدل

<sup>10</sup> التضخم، وارتفاع معدلات الفائدة او الحروب والتغيرات السياسية، والإضرابات على مقدار المخاطر، كما ان

التغير في طبيعة القوانين والانظمة الضريبية يرفع من درجة مخاطر القرارات السياسية

## (2) النوع الثاني: المخاطر الداخلية او الغير المنتظمة

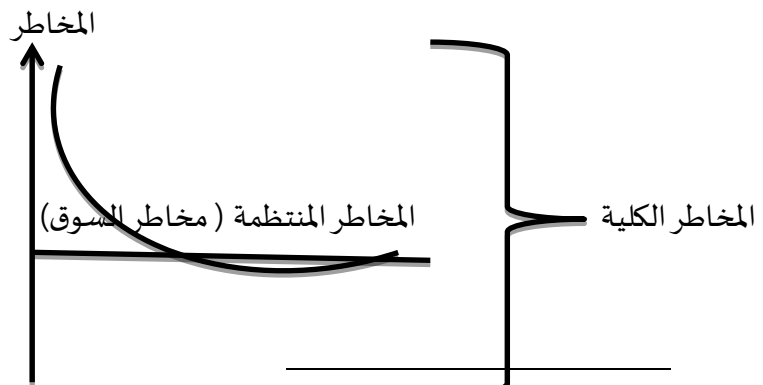
هي المخاطر التي تكون مصادرها خاصة منفردة، تتعلق باستثمار او مشروع معين، او قطاع محدد، وتحدث في اوقات غير منتظمة. ولاسباب خارجة عن ظروف السوق، وتكون درجة المخاطرة عادة مستقلة عن الظواهر الاقتصادية بشكل عام، وهذه المخاطر يمكن تجنبها، فظهور اختراعات جديدة في صناعة معينة يعد مخاطر على

تلك الصناعة، وعدم كفاءة الإدارة في شركة ما تؤثر على الشركة المذكورة فقط، ولا تؤثر على غيرها من الشركات وهذا معناه ان المخاطر غير المنتظمة التي تتعرض لها الشركات التي تنتج سلع استهلاكية او غير معمرة قد تأتي من عنصر المنافسة الذي يؤثر كثيرا على مثل هذه الصناعات، او مقدار المديونية، وصعوبة التمويل، وهذا النوع من المخاطر للمستثمر يمكن الحد منه.

فمثلا شركات الالبان يكون تاثيرها بالمخاطر غير المنتظمة اكثر من المخاطر المنتظمة لانها سلع اساسية وضرورية وتتميز بانخفاض مرونة الطلب عليها، ولا تتاثر بالظروف الاقتصادية او السياسية السائدة، وهذا النوع من الاستثمارات يمكن الحد من درجة خطرها من خلال اعتماد اسلوب تنوع المحفظة الاستثمارية . والمخاطر غير المنتظمة هي تلك المخاطر التي تنشأ من داخل المشروع، وهذه المخاطر يمكن السيطرة عليها، اذا توفرت الكفاءة الجيدة، في الإدارة العليا والتمويلية للمشروع، وتشمل هذه المخاطر، مخاطر التمويل والائتمان والسيولة والتشغيل، والاطعاء الادارية، والابتكار والابداع، وتغير اذواق المستهلكين، وراس المال وكيفية الوفاء بالالتزامات، ومن المصادر الاخرى التي تتكون منها المخاطر غير المنتظمة هي مخاطر خاصة بالشركة نفسها، مثل وجود صعوبة في توفير المواد الخام، وسوء العلاقة بين العمال والادارة، ومخاطر ضعف كفاءة الادارة 2

<sup>11</sup> والشكل الموالي يبين لنا المخاطر المنتظمة والغير المنتظمة، وتأثير تنوع الادوات الاستثمارية على هذه المخاطر

### شكل رقم (II-1) يبين المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة



2. 1. د . منصور الزين " مرجع سبق ذكره " ص 44 ص 45

1. د . دريد كامل ال شبيب " مرجع سبق ذكره " ص 106 ص 107

2. د دريد كامل ال شبيب . مصدر سبق ذكره . ص 107 . ص 108 . ص 109 ص 110

نلاحظ من خلال الشكل انخفاض المخاطر غير المنتظمة كلما ازدادت عدد الادوات الاستثمارية، وهذا يبين امكانية تخفيض هذه المخاطر عند التنوع في محفظة المستثمر، ولكن ازدياد عدد الادوات الاستثمارية بالتنوع لا يؤثر على مخاطر السوق

### (3) النوع الثالث. المخاطر المرتبطة بالاسواق المالية

يمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض اليها المستثمر في الاسواق المالية الى ثلاثة انواع نقدمها فيما يلي (أ) مخاطر انخفاض القوة الشرائية للنقود: و يقصد بمخاطر القوى الشرائية، فرصة تراجع القوى الشرائية للمدخرات او الثروة المستثمرة، بسبب التضخم، اي انها حالة عدم التاكيد بشأن القوى الشرائية المستقبلية للاموال المستثمرة<sup>1</sup>

(ب) مخاطر تغير اسعار الفائدة تنشأ مخاطر سعر الفائدة، نتيجة للتغير في مستوى اسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، لذا تصنف ضمن المخاطر العامة او المنتظمة، وهي مخاطر تصيب كافة الاستثمارات بصرف النظر عن طبيعة وظروف الاستثمار ويؤثر التغير في سعر الفائدة ارتفاعا وانخفاضا على الادوات الاستثمارية المتاحة، وتتعرض للمخاطر الناجمة عن الاختلاف بين معدلات العائد المتوقع ومعدلات العائد الفعلية لاي استثمار بسبب التغير في سعر الفائدة في السوق خلال فترة الاستثمار، والنظرية الاقتصادية الكلاسيكية تقول بوجود علاقة عكسية بين الانفاق الاستثماري وسعر الفائدة، وتستند بذلك الى نظرية تكوين راس المال، اي تراجع ايرادات بعض الاستثمارات نتيجة لتحركات اسعار الفائدة<sup>2</sup>

### <sup>12</sup>(4) النوع الرابع: مخاطر الاستثمار الاجنبي

(ا) مخاطر بيئة الاعمال: يتم تقييم مناخ الأعمال في بلد ما، بعلاقات تتراوح ما بين الصفر (المخطر المعدوم) و4 (المخطر الاقصى)

(ب) المخاطر السياسية: ونميز نوعين ، الاول يتضمن المخاطر الخارجية، والثاني يتضمن المخاطر الداخلية \* المخاطر الخارجية وتتمثل في :

- التبعية اتجاه بلد قوي ومتقدم (ذوي قوى عظمى )

- التأثير السلبي للقوى السياسية الجهوية

\* المخاطر الداخلية، فهي تتمثل في

- توزيع المخطط السياسي وسلطة الجماعات او الاحزاب السياسية

- توزيع السكان حسب اللغة، حسب الاعراق، حسب الدين

- الموقف اتجاه الاجانب<sup>3</sup>

1. 2. 3. نبيلة عرقوب " محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي. دراسة نظرية وقياسية 1970- 2008. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 3. 2011- 2012 ص 65

المطلب الخامس: محددات الاستثمار. نتيجة للدور البارز للاستثمار في تفعيل وتيرة النمو الاقتصادي، تأتي الحاجة الماسة للتعرف على مجموعة العوامل الاقتصادية التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على القرار الاستثماري وفعاليتها، هذه العوامل نشطة ومتذبذبة وتحتاج الى تحديدها بدقة، واليات وميكانيزمات، لتوجيهها ومراقبة ادائها في الاقتصاد حتى تكون تأثيراتها ايجابية بالقدر الذي يحقق برامج الاستثمار، ومنه فان تحليل مختلف المتغيرات الاقتصادية وغيرها، المؤثرة بشكل مباشر او غير مباشر على القرارات الاستثمارية، يقودنا الى دراسة محددات الاستثمار، والتي تنطوي على عوامل مباشرة واخرى غير مباشرة

(ا) العوامل المباشرة: وتمثل مجموعة العوامل التي لها تأثير مباشر على القرار الاستثماري وفعاليتها لما لهما من تأثير على الطاقة الانتاجية، او على الاقتصاد ككل، ومن جملة هذه العوامل، الفائض الاقتصادي، الدخل القومي، سعر الفائدة، المتغير المالي، المستوى العام للأسعار، معدلات الاستهلاك، النمو الديمغرافي 1

13 أ. 1) الفائض الاقتصادي: يعتمد مستوى الاستثمار لاي بلد على الفائض الاقتصادي المتمثل في الناتج المحقق في جميع قطاعات الاقتصاد القومي مطروحا منه الاندثار او الناتج المحقق، بعد طرح استهلاك المنتجين، اضافة الى النفقات العمومية، والتي تصمن استمرارية المستوى المعيشي لافراد المجتمع<sup>14</sup>

وقد اطلق شارل بتلهام على الفائض الاقتصادي بالفائض الجاري المتاح لعملية التنمية ويقول " ان استخدام جزء فقط من الفائض الاقتصادي في العملية الانتاجية يمثل ذلك الجزء من الانتاج السنوي للمجتمع والذي يذهب لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وعليه يعتبر الفائض احد المتطلبات الاساسية لعملية التنمية والتطور الاقتصادي، والذين يكونا رهينا زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع خلال فترة زمنية معينة " ، اما باران فيري ان الفائض الاقتصادي كمفهوم لا مكان له الا في نظام اقتصادي يعتمد على التخطيط الشامل، وان معدلات الاستثمار هي انعكاس للزيادة في الفائض، والذي يعتمد بدوره على زيادة الطاقة الانتاجية. ان العلاقة بين معدلات الاستثمار والفائض تظهر بشكل جلي كالاتي 3

زيادة الفائض الاقتصادي الفعلي المستخدم في التنمية ← زيادة معدلات الاستثمار ← زيادة الطاقة الانتاجية ← ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي ← زيادة الفائض الفعلي

يتضح مما سبق ان معدل الاستثمار يعتمد اساسا على معدل تكوين الفائض الاقتصادي الفعال في اطار سياسة تنموية هادفة. في الاقتصاديات النامية وحسب اوسكار لانج. لا يكون الفائض الاقتصادي سالبا او ضعيفا فقط بل يفتقر الى دوره الايجابي للتراكم الراس مالي، لان معظمه يذهب لتمويل اشكال مختلفة من الاستهلاك المفرط، او في تمويل استثمارات غير منتجة، لهذا فان تدخل الدولة ضروري لتعبئة الفائض و توجيهه وفق سياسات تنموية هادفة، ومنه القول ان الفائض الاقتصادي له دور استراتيجي في عملية التنمية الاقتصادية لاي بلد، وتزايد حجم الفائض يجعل المجتمع قادرا على تقرير مستقبله الاقتصادي بنفسه، بالاضافة الى ان اي زيادة في رصيد البلد من رؤوس الاموال، تكون ناتجة اساسا عن سياسات

1. ناظم محمد نوري الشمري واخرون " اساسيات الاستثمار المالي والعيني " الاردن. عمان . دار وائل للنشر والطباعة 1999 ص 52  
2. 3. برحومة عبد الحميد . مرجع سبق ذكره ص: 73

استثمارية محكمة، واستمراريتها وفعاليتها تتوقف على ترشيد استغلال الفوائض الاقتصادية المحققة

2.1) الدخل (الناتج) القومي 3: يعتبر الدخل القومي من العوامل التي لها تأثير مباشر وقوي على القرار الاستثماري، وتحديد الحجم الكلي له، فالتغير في الدخل يصحبه تغير في الاستثمار، في نفس الاتجاه، هذا مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهو ما يؤكد على وجود علاقة طردية بين الدخل والاستثمار، فزيادة الدخل مع افتراض ثبات الاستهلاك سوف يؤدي إلى زيادة الادخار، والذي ينعكس بدوره إيجابياً على الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية للبلد، هذه الأخيرة تعمل على توفير المزيد من السلع والخدمات والتي تنعكس إيجابياً على مستوى الدخل القومي لهذا تتضح صورة التأثير المتبادل بين الاستثمار والدخل، فزيادة الاستثمار من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في الدخل القومي بمقدار أكبر حسب مبدأ المضاعف، والزيادة في الدخل القومي تعمل على الزيادة في الاستثمار حسب مبدأ المسارع، فنظرية المسارع (المعجل) الكينزية تناولت مدى تأثير حجم الاستثمار بمستوى الدخل من خلال دراسة العلاقة بين مخزون رأس المال لبلد معين، والتغيرات في مستوى الدخل أو الانتاج، وتعتبر نظرية المسارع امتداداً للنظرية النيوكلاسيكية لرأس المال عند العمل بفرضية ثبات غلة الحجم، حيث يقوم

تحليلها على الفرضيتين الآتيتين 1

- ثبات نسبة رأس المال إلى الانتاج  $v$ ، رغم تغير حجم الناتج
- عدم وجود طاقات انتاجية عاطلة بالبلد

وتؤكد نظرية المسارع أن مخزون رأس المال المراد تحقيقه  $K_t$  ببلد ما مع نهاية الفترة  $t$  يتوقف على

$$K_t = vY_t$$

حجم الدخل (الناتج) القومي المقدر  $Y_t$  لنفس الفترة أي

حيث  $v$ : نسبة رأس المال إلى الدخل (الناتج) القومي، وتمثل معامل المسارع

$K_{t-1}$ : حجم المخزون الحالي وهو يعتمد على مقدار الدخل المحقق مع نهاية الفترة  $t-1$  أي

$$K_{t-1} = vY_{t-1}$$

وعليه فإن حجم الاستثمار لأي فترة يتغير بالنسبة  $v$  (معامل المسارع) والتي تصل

إلى 3 في الدول المتقدمة، وتتراوح بين 9 إلى 12 في الدول النامية 2

وحسب مبدأ المسارع دائماً فإن التغير في مخزون رأس المال لبلد ما ما بين فترتين متتاليتين يعتمد على التغير في الدخل القومي، والذي يعتبر في نفس الوقت صافي الاستثمار أي

$$K_t - K_{t-1} = v(Y_t - Y_{t-1}) = I_{nt}$$

حيث أن  $I_{nt}$  صافي الاستثمار، إلا أن هذه النظرية تعرضت لانتقادات عدة يمكن إيجازها في النقاط الآتية

- أن فرضية عدم وجود طاقات عاطلة غير عملية، فاستخدام معدات وتجهيزات غير مستعملة يؤدي إلى التوسع في الانتاج بدون الزيادة في مخزون رأس المال، ومنه فالعلاقة بين الاستثمار والتغير في الانتاج أو الدخل تفقد معناها

- أن فرضية ثبات نسبة رأس المال إلى الانتاج غير منطقية، يمكن زيادة انتاجية الآلة باستعمالها مدة أطول

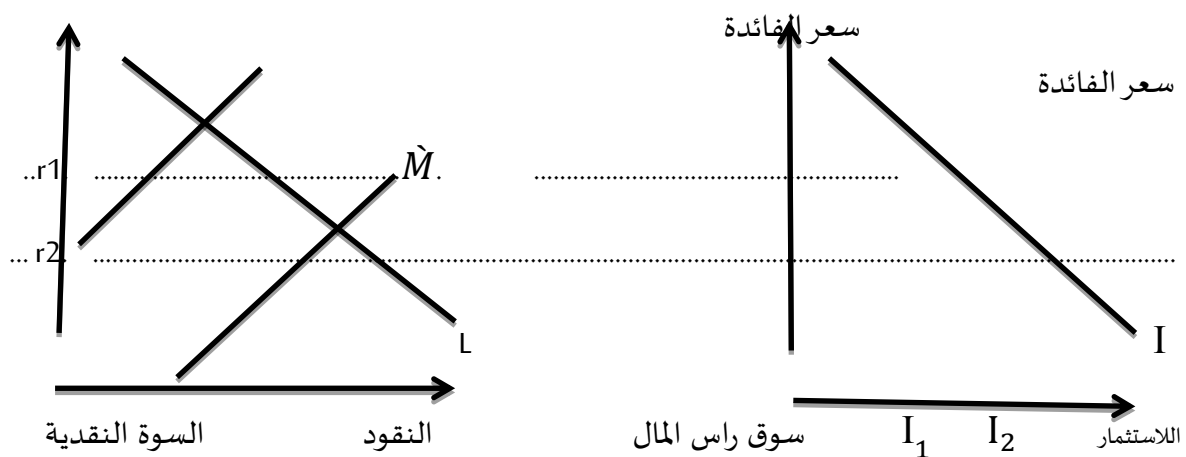
- أن فرضية التأثير الفوري والمباشر للمسارع لا يمكن الأخذ بها، فالمستثمرين لا تتأثر قراراتهم المتعلقة بزيادة

إمكانياتهم الانتاجية بشكل فوري ومباشر بالزيادة في الدخل، بل تعتمد على مجموعة من العوامل

الآخري، مثل توفر التجهيزات الرأسمالية في السوق وتكلفتها، ومدى توفر الأموال اللازمة لشراء التجهيزات<sup>3</sup> (أ) سعر الفائدة : تأثير سعر الفائدة على القرار الاستثماري كان موضوع جدل بين الكنزيين والكلاسكيين<sup>15</sup> الجدد، حيث اعتبر الكنزيون بان تأثير سعر الفائدة عال وغير مستقر، وكلما كان سعر الفائدة مرتفعا، كلما كانت

تكاليف الاستثمار عالية، والعوائد المنتظرة منه اقل، ان النموذج الكنزي يرى بان الربط بين السوق النقدي وسوق السلع والخدمات يتم من خلال دالة الاستثمار التي يظهر فيها سعر الفائدة، كمحدد اساسي لحجم الاستثمارات، فالتغيرات في عرض النقود تؤثر بشكل مباشر على الاستثمار عن طريق اسعار الفائدة او اسعار الصرف والشكل البياني يوضح العلاقة بين التغير في عرض النقود وتأثيرها على الاستثمار<sup>16</sup>

الشكل رقم (II-2) العلاقة بين السوق النقدية وسوق راس المال



المصدر: برحومة عبد الحميد - مرجع سبق ذكره - ص 79

<sup>17</sup> حيث تتأثر حجم الاستثمارات بالتغيرات في عرض النقود من خلال

1 - زيادة عرض النقود من  $M$  الى  $\dot{M}$  يؤدي الى انخفاض في سعر الفائدة من  $r_1$  الى  $r_2$

2 - انخفاض سعر الفائدة من  $r_1$  الى  $r_2$  سيؤدي الى انخفاض الانفاق الاستثماري من  $I_1$  الى  $I_2$

أ. (4) المتغيرات المالية: يركز بعض الاقتصاديين على المتغيرات المالية كمحددات للقرار الاستثماري سواء على مستوى المنشأة او الاقتصاد ككل، نظرية الاستثمار المقترحة من طرف JAMES TOBIN سنة 1969 اكدت على

$$q = \frac{\text{القيمة السوقية للمؤسسة}}{\text{القيمة المحاسبية للمؤسسة}} = \frac{\text{معدل العائد على الاستثمار}}{\text{تكلفة راس المال}}$$

ان الطلب الاستثماري يتأثر ايجابيا بالنسبة  $q$  حيث ان

نستنتج من التحليل انه يمكن اعتبار  $q$  معامل تقسيم للسلوك الاستثماري، نظرا لانه يمثل نسبة القيمة السوقية للمؤسسة الى تكلفة استبدال راسمالها الحقيقي ( القيمة المحاسبية للمؤسسة )<sup>3</sup>

1. 2. د. عمر صخري " التحليل الاقتصادي الكلي " الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية 1994 ص: 179

3. برحومة عبد الحميد . مرجع سبق ذكره . ص: 75 . ص: 76

3. 2. 1. برحومة عبد الحميد . مرجع سبق ذكره . ص: 79 . ص: 81

إن التغير في النسبة  $q$  بوحدة واحدة يعني أن المضاربين في الأسواق المالية مستعدون للدفع على وحدة إضافية من رأس المال أكثر من ما يتطلب من المؤسسة دفعه كتكاليف شراء واستخدام هذه الوحدة الإضافية ، وما يستنتج حسب Tobin أن المؤسسة تكون أكثر حماسة للاستثمار عندما تتوقع زيادة في قيمة المعامل  $q$  ، أن القيمة المالية لمخزون رأس المال تكون أكبر من قيمته المحاسبية وهذا ما يدل على أن فرض تحقيق الأرباح في المستقبل متاحة أكثر للمستثمرين .

أما في المدى الطويل فحسب Tobin أن النسبة  $q$  تؤول إلى الواحد الصحيح بشرط أن تقيم المؤسسة بطريقة سليمة في أسواق رأس المال، ويحدث هذا خاصة عندما تستثمر هذه المؤسسة من المستوى الذي تحقق 3 عنده كل وحدة نقدية مستثمرة ربحا تنافسيا رغم مستويات المخاطرة ، إن ما يمكن إستنتاجه أن هذه النظرية تسمح بتقييم وترشيد العلاقة الإيجابية من معدلات الإستثمار والقيم الحقيقية لأسعار الأسهم<sup>18</sup>

#### أ.5) المستوى العام للأسعار : 1

إن ظاهرة الإرتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية من العوامل التي تأثر سلبا على الدخل الحقيقي للفرد مما ينعكس على قدرته الشرائية، وبالتالي فإن مساهمته في الإدخار تقل نظرا لاستحواذ الاستهلاك على جزء كبير من الدخل ، كما أن الإرتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار ، أو كما يطلق عليه بظاهرة التضخم يؤدي إلى التقليل من حجم الأموال المودعة في البنوك لاستعمالها في المضاربة في الأراضي والعقارات وغيرها كما هو الشأن لدول العالم الثالث ، هذه الأموال توظف في عمليات استهلاكية بشكل مفرط ، بدلا من تعبئتها لتمويل إستثمارات إنتاجية تخدم الإقتصاد والتنمية وترجع التغيرات في المستوى العام للأسعار في عدة عوامل وأهمها عرض النقود ، وسرعة تداول العملة ، والتغيرات في حجم الإنتاج على مستوى الإقتصاد ، والتغيرات في أسعار الاستيراد وتكاليف عوامل الإنتاج المستخدمة ... إلخ و مما تقدم يمكن القول أن ظاهرة التضخم تصعب مهمة المستثمرين في تقسيم مشروعاتهم نظرا لتقلبات الأسعار ، كما أن الإرتفاع في المستوى العام للأسعار يزيد من تدهور قيمة العملة المحلية ، مما يسبب في زيادة تكاليف المشاريع الاستثمارية، فتتحول أنظار المستثمرين إلى قطاعات الربح السريع ، والتي تتأثر كثيرا بالتضخم كالتجارة<sup>19</sup>

#### أ.6) إرتفاع معدلات الإستهلاك :

إن الهدف من الإستثمار هو توفير طاقات إنتاجية لمواجهة الإرتفاع في معدلات الإستهلاك من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن نمو الإستهلاك بمعدلات تفوق القدرة في الخطة التنموية يؤثر على جميع المدخرات ، مما يحول دون توجيهه لتمويل الإستثمارات ، وبالتالي يكون له تأثير سلبي على معدلات النمو الإقتصادي ، هذا الأمر يستدعي تخطيط الإستهلاك وترشيده من خلال توجيه الزيادة في الدخل نحو القنوات الاستثمارية<sup>2</sup>

1. 2. 3. برحومة عبد الحميد . مرجع سبق ذكره . ص 82 ص 83

إلا أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إعتقاد سياسة ضريبية محكمة للقضاء على الإستهلاك الترفي لذوي الدخل المرتفعة ، بالإضافة إلى الحد من استيراد السلع الكمالية أو ما شابهها وتوجيه الفوائض نحو توفير وسائل إنتاجية إضافية من خلال استيراد سلع استثمارية لغرض الزيادة في الطاقة الإنتاجية للبلد قد يفهم من خلال التحليل السابق أنه ما دام الإستهلاك يعتمد على مستويات الدخل القومي ، فإن الاستثمار هو بدوره يتأثر بالدخل

و ما هو مؤكد أن الاستثمار لا يعتمد على الإستهلاك في حد ذاته، بل على معدلات ارتفاعه ، وهذا ما يتفق ونظرية المسارع التي تعتبر أن القرار الاستثماري يتأثر بالتغيرات في مستويات الدخل وبالتغيرات في معدلات الإستهلاك<sup>3</sup>

بحيث لو ارتفع مستوى الدخل فإن المستثمرين سيتوقعون إرتفاع في الطلب الإستهلاكي وهو ما يترتب عليه إتخاذ قرارات استثمارية للزيادة في القدرات الإنتاجية الحالية لمواجهة ارتفاع معدلات الإستهلاك<sup>20</sup>

7.أ) النمو السكاني و التكنولوجيا :

إن المعرفة التكنولوجية تقلل من تكاليف الإستثمار، وبالتالي تحفيز الإستثمارات فالدول الآن تسابق على التطوير والتحديث واستخدام وسائل تكنولوجية متطورة لفنون الإنتاج ، ومن المعروف أن ارتفاع المستوى التكنولوجي سيؤدي إلى زيادة الإستثمار وزيادة الإستثمار في أي نشاط أو مجال يتوقف على الطلب الكلي ، كما يمكن أن تؤدي زيادة نمو السكان واكتشاف مناطق جديدة أو موارد أولية جديدة إلى ظهور ما يعرف "بالإستثمار التلقائي"<sup>1</sup>

8.أ) الحوافز : نعني بالحوافز التشجيع والتسهيلات المختلفة التي تقدمها الدول للمستثمرين وتشمل هذه الحوافز تسهيلات للإقتراض بمعدلات فوائد قليلة وفترات إستحقاق طويلة الأجل، وتقديم دراسات جدوى للمشاريع الإنتاجية المختلفة بأسعار رمزية والقضاء على الروتين في إنجاز المعاملات الإستثمارية وتشجيع الكفاءات والقدرات وجذبهم للعمل داخل الدولة ، هذه الحوافز جميعها ستؤدي إلى زيادة الإستثمار و انتقال منحنى الإستثمار إلى الأعلى<sup>2</sup>

9.أ) الأرباح : يعد الربح أحد المحددات الهامة للإستثمار فهو يزيد من مقدرة المشروع على الإستثمار من حيث إمكانية استخدامه في تمويل الإستثمارات .

فعلى المستوى الكلي ، إتخذ تحليل العلاقة بين الربح والإستثمار أشكالاً مختلفة ، فقال البعض أن الإستثمار يتأثر طردياً بالربح، مع مراعاة أن الربح هو أحد مكونات الدخل القومي ، فإذا زاد الدخل القومي فهذا يؤدي إلى زيادة الربح ، وافترض البعض الآخر أن تغيرات الربح على المستوى الكلي أكثر<sup>3</sup> أهمية بمعنى أن هناك علاقة دالية بين الإستثمار والأرباح ، أي أن الإستثمار يتأثر بمستوى الأرباح ، كما يمكن أن يكون الإستثمار سبباً في إرتفاع مستوى الدخل، حسب نظرية مضاعف الإستثمار - والذي يكون بدوره سبباً في إرتفاع مستوى الأرباح .

1. 2. 3. نبيلة عرقوب . مرجع سبق ذكره ص 41 ص 42

ب) العوامل غير المباشرة: و تتمثل هذه العوامل فيما يلي  
ب.1) التوقعات المستقبلية لمستويات الدخل والإنتاج :

تلعب التوقعات المستقبلية دورا هاما في زيادة الطلب الإستثماري ، ذلك أن قرارات رجال الأعمال تأخذ في الحسبان توقعاتهم حول المستوى المستقبلي للدخل، لما له من علاقة بالأرباح المنتظرة من إنفاقهم الإستثماري فزيادة مستوى الدخل تعني زيادة رصيد المجتمع من رأس المال ، بمعنى آخر أن الكفاية الحدية لرأس المال يتأثر جزء منها بمستوى الدخل ، وهذا يعني أن الإنفاق الإستثماري يتوقف على مستوى الدخل و العامل الآخر الذي يتأثر على الكفاية الحدية لرأس المال هو حجم الإنتاج فظهور أساليب إنتاجية جديدة تتطلب الزيادة في الإستثمار، مما يؤدي إلى زيادة مخزون المجتمع من رأس المال وارتفاع مستوى الدخل و الذي يؤدي مرة أخرى إلى

جدوى أكبر في الكفاية الحدية وزيادة الإنفاق الإستثماري<sup>1</sup>

ب.2) العوامل الذاتية : تشمل العوامل الذاتية مجموعة العوامل الاجتماعية و المتمثلة في العادات و التقاليد و حب المحاكات ، هذه العوامل تأثر بشكل مباشر على سلوك الفرد في توزيع دخله بين الإذخار و الاستهلاك فالنظرة المستقبلية للأفراد حول مداخيلهم تعتبر من العوامل المؤثرة على الإستثمار أن توقعات الأفراد لحالة الرخاء في المستقبل سيجعلهم مطمئنين على المستقبل و بالتالي يزيد إنفاقهم الإستهلاكي الحالي، و يتقلص إيدارهم ، أما إذا كانت توقعاتهم بحالات من الكساد في المستقبل فإن ذلك يجعلهم يدخرون لمواجهة المستقبل، و هذا يؤدي إلى إستغلال مدخراتهم لتمويل الإستثمار<sup>2</sup>  
ب.3) الكفاية الحدية لرأس المال : تعتبر الكفاية الحدية لرأس المال من المحددات الرئيسية للطلب الإستثماري وهي تمثل العائد المنتظر من إستثمار معين أو الربحية المتوقعة من أصل استثماري معين ، كما يعتبرونها آخرون بأنها نسبة الإيرادات المتوقعة من إضافة إلى الأصول الرأسمالية إلى تكاليف هذه الأصول مقيمة بسعر عرض الأصل في السوق أي أن  $E = R/P$  حيث أن  $E =$  الكفاية الحدية لرأس المال  $R =$  الإيراد أو العائد المتوقع

$P =$  سعر السوق للأصل الرأسمالي

إن الإيراد المتوقع من الأصل الرأسمالي يمثل التدفقات المستقبلية للدخل المنتظر من الأصل و التي تكون مرتبطة بمعمره الإنتاجي

لقد أشار كينز لمفهوم الكفاية الحدية لرأس المال لكتابة المشهور " النظرية العامة للإستخدام و الفائدة و النقد " و اعتبرها بأنها تمثل " سعر الخصم الذي يحقق المساواة بين قيمة رأس المال و مجموع القيم الحالية للعوائد المنتظرة ، فحسب ما جاء في الفكر الكينزي فإن صاحب المشروع يقدم على الإستثمار فقط إذا كانت الكفاية الحدية لرأس مال أكبر من الفائدة ، أما إذا كان خلاف ذلك فإنه يحجم عن الإستثمار<sup>3</sup> بإفتراض أنه سيتم إستغلال آلة، حيث يتوقع أن تعطي عائد قدره R خلال العمر الإنتاجي لها ، و

الذي يقدر: h سنة حيث أن :

R<sub>1</sub>: العائد المنتظر من تشغيل الآلة في السنة الأولى

R<sub>2</sub>: العائد المنتظر من تشغيل الآلة في السنة الثانية

R<sub>h</sub>: العائد المنتظر من تشغيل الآلة في السنة h ، وبافتراض أن K تمثل تكلفة رأس المال ( ثمن الآلة ) فان

الكفاية الحدية لرأس المال تحسب بالطريقة التالية 4<sup>21</sup>:

$$K = R_1 / (1+E) + R_2 / (1+E)^2 + \dots + R_n / (1+E)^n$$

وعند معرفة العوائد المتوقعة يمكن حساب قيمة E، ويقبل الإستثمار فقط عندما تكون الكفاية الحدية

لرأس المال E أكبر من معدل الفائدة 4 V

ب.4) الضريبة: يمكن أن يترتب على إجراءات معينة لسياسات ضريبية ما ، تأثيرا كبيرا على الأرباح المحققة

بواسطة المشروعات، ومنه على حجم الإستثمارات، فقد تؤدي المعاملة الضريبية إلى تشجيع الإستثمارات أو

إلى انخفاضها، وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكلفة رأس المال ، من هنا نجد كثيرا من الدول تلجأ إلى

سياسة تشجيع الإستثمار بإصدار قوانين لذلك من خلال تسهيل الإجراءات وتخفيض الضرائب على

الإستثمارات الجديدة ، وربما الإعفاء منها نهائيا لمدة معينة، إلى جانب ذلك فإن زيادة الأعباء الضريبية على

المشروع تؤدي إلى تقليل الحافز على الإستثمار<sup>1</sup>

ب.5) القروض : عندما يتم الإتفاق على قرض معين فهذا يعني أنه سيتبعه دفع فوائد منتظمة دون أن

ندسى أصل الدين إلى المقرضين ، وهذا يؤدي إلى انخفاض الأرباح المتوقعة وبالتالي إنخفاض الإستثمار، كما

أن التوسع في القروض العامة يجعل الدولة ترفع من سعر الفائدة كوسيلة لجذب الأفراد للاكتتاب في

سندات القروض العامة ، فارتفاع سعر الفائدة يؤثر سلبا على الإستثمار الخاص لأن الأفراد المكتتبون في

القروض العامة<sup>2</sup>

المبحث الثاني: دور مناخ الاستثمار في دعم النمو الاقتصادي

المطلب الاول: النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات

يعتبر النمو الاقتصادي من الاهداف الاساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع اليها الشعوب، وذلك

لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، اذ يعد احد الشروط

الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو

الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع ، تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره كعامل توفر

المؤسسات ذات الكفاءة العالية ، البحث العلمي ، التعليم ، الصحة وبالتالي صارت عملية تحقيق نمو لاساس

به مرتبطة عضويا بتوفر هذا المناخ .

ولقد تطرقنا في بحثنا هذا الى موضوع النمو الاقتصادي لانه تعبير اقتصادي عن الناتج الداخلي الخام )

PRODOUIT INTERIEUR BRUT (PIB) او الناتج المحلي الخام ، او كما يعبر عليه بالدخل الوطني في اقتصاد

1. 2 . برحموة عبد الحميد . مرجع سبق ذكره ص 84

3. د . عمر صخري " مرجع سبق ذكره " ص 174

4. برحموة عبد الحميد . مرجع سبق ذكره ص 84

ما (اي انتاج السلع و الخدمات ) ،وبالتالي اذا ذكرنا عبارة النمو الاقتصادي او الناتج الداخلي الخام فهما مصطلحان يعبران عن نفس المفهوم الاقتصادي اي الاستمرار في انتاج السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة (سنة في اغلب الاحيان)

### الفرع الاول: اساسيات النمو الاقتصادي

1- تعريف النمو الاقتصادي : هناك العديد من التعريفات الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون و العلماء و المنظمات و الهيئات الدولية و الحكومية نذكر منها

- النمو الاقتصادي : هو عملية التوسع في الانتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الاجلين القصير و المتوسط . 3

الزيادة في الانتاج الاقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج ، الناتج المحلي الخام النمو

22 الاقتصادي اساسا عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني و من خلال التعاريف السابقة يمكن ان نشير الى نقطتين توضيحتين لهذا المفهوم :<sup>23</sup>

- النمو الاقتصادي لا بد ان يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي

- ان الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب

2- مصادر النمو الاقتصادي: كثيرة و متنوعة الا انه اتفق على وضع مصادر النمو الاقتصادي كمايلي :

ا- تراكم راس المال : ينتج عنها تخصيص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل و الناتج المستقبلي، بقصد زيادة الانتاج . 1<sup>24</sup>

ب- عنصر العمل: يعتبر عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الانتاج و بالتالي في زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، و يعتبر نمو السكان الاساس بالنسبة لزيادة عنصر العمل و زيادة القوى العاملة بشكل عام، فزيادة الحجم الكلي للسكان تعني الزيادة الكلية لحجم السوق المحلي . 2

ج- التقدم التكنولوجي: اشارت العديد من الدراسات ان معظم الزيادة الحاصلة في حصة الفرد الحقيقية من الدخل الوطني في الدول الصناعية تعزى الى التقدم التكنولوجي و القليل يعزى الى التراكم الراسمالي

3- قياس النمو الاقتصادي:

أ) مقياس اجمالي وهو الزيادة في الناتج القومي الاجمالي

لنفترض ان الناتج القومي هو (y) اذن معدل النمو =  $\frac{\text{الناتج القومي للسنة الحالية} - \text{ناتج السنة الماضية}}{\text{الناتج القومي للسنة الماضية}} \times 100$

ب) مقياس فردي: يركز هذا المقياس على نمو الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع ويقاس بالصيغة التالية :

1 . 2 . نبيلة عرقوب " مرجع سبق ذكره " ص 43

3 . 4 . وعيل ميلود " المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة الجزائر. مصر. السعودية. دراسة مقارنة 1990 /2010 اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر 3 2014/2013 ص 08 ص 09

1 - زكريا اودينة " النمو الاقتصادي في ظل تكنولوجيا المعلومات مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية المسيلة جامعة محمد بوضياف 2015/2014 ص 12

$$\frac{\text{الدخل (الناتج) القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}} = \text{الدخل الفردي الحقيقي}$$

معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي = معدل نمو الناتج القومي الحقيقي - معدل النمو السكاني <sup>25</sup>

4) المفاهيم الأساسية للناتج (الدخل): لقد تطرقنا في مقدمة هذا البحث الى تعريف النمو الاقتصادي وقلنا انه الزيادة المستمرة في الانتاج الاقتصادي عبر الزمن، وذكرنا ان الناتج المحلي الإجمالي يعتبر المقياس الأفضل لهذا الانتاج، اي المقياس الافضل للنمو الاقتصادي . حيث ان انتاج المجتمع للسلع والخدمات خلال سنة واحدة، يمكن النظر اليه وقياسه من خلال ثلاث زوايا (الناتج المحلي الاجمالي - القيمة المضافة)، الدخل المحلي الاجمالي، - الانفاق الكلي <sup>3</sup> . ويمكن ايضاح طريقة حسابات الناتج المحلي الاجمالي وفقا للأساليب الأساسية الثلاثة وفق الجدول أدناه .

#### جدول ( II - 1 ) يوضح طريقة حسابات الناتج المحلي

اسلوب الناتج ( القيمة المضافة )	اسلوب صافي الدخل المحلي	اسلوب الانفاق
أ) قطاعات الانتاج السلعي - قطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوانية - قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية - قطاع النقل والتخزين والمواصلات قطاع تجارة الجملة والتجزئة البناء والتشييد الكهرباء والمياه والغاز	* الاجور والمرتببات والحوافز * ارباح المنظمين ورجال الاعمال * عوائد راس المال او الفوائد * الايجارات والربوع * دخول اصحاب المهن والحرف والاعمال الصغير	أ) الانفاق الاستهلاكي (c) * السلع غير المعمرة * السلع غير المعمرة * الخدمات ب) (+) الانفاق الاستثماري (1) الاستثمارات الثابتة (تكوين راسمال الثابت) (2) التغير في المخزون
ب) قطاعات الانتاج الخدمي منتجو الخدمات الحكومية خدمات المنازل منتجو الهيئات اللاربحية	= الدخل المحلي بتكلفة عناصر الانتاج = قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الانتاج + الضرائب غير المباشرة + مخصصات اهلاك راس المال - اعانات الانتاج	ج) (+) الانفاق الحكومي (G) * مشتريات الحكومة من السلع الاستهلاكية (+) صافي الانفاق الخارجي (+) الصادرات السلعية والخدماتية (-) الواردات السلعية والخدماتية
XXX = الناتج المحلي الاجمالي	XXX = الناتج المحلي الاجمالي	XXX = الانفاق الكلي (الطلب الكلي)

2. زكريا اودينة . مرجع سبق ذكره ص 13

3- أ د . محمد احمد الافندي pdf . مقدمة في الاقتصاد الكلي . جامعة صنعاء اليمن

= العرض الكلي	= العرض الكلي	( = الناتج المحلي الاجمالي
---------------	---------------	----------------------------

المصدر: محمد احمد الافندي- PDF " مقدمة في الاقتصاد الكلي ص 30

### الفرع الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

1) النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك : ظهرت النظرية الكلاسيكية مع بداية القرن الثامن عشر، حتى منتصف القرن التاسع عشر، وتعود اسهاماتها الى كل من ( ادم سميث ) عام 1776 ، ودافيد ريكاردو عام 1817 ، ثم توماس مالتوس عام 1798 ، وتعتمد اساسا على مذهب الحرية. ولعل اهم الافكار التي تبنتها نجد (أ) تحليل ادم سميث عام 1776 : قداك ادم سميث في كتابه " تحقيق في ثروة الامم " لسنة 1776 ، على ان النمو الاقتصادي هو الية تتحدد بفعل عوامل داخلية. حيث اشار الى ان العامل الرئيسي في انتاجية عنصر العمل التي لا حدود لها هو تقسيم العمل الذي يرتبط بدوره بمدى اتساع السوق ومن ثم تراكم راسمال. و اشار " سميث" الى ان تقسيم العمل يؤدي الى تحقيق خاصية ارتفاع العوائد لعنصر العمل، وذلك من خلال ما ينتج عنه من تحسن في مهارة عنصر العمل ، ادخار الوقت وتجنب تضيقه في الانتقال من عمل لآخر ، واختراع اليات جديدة ، كما اكد على ان تقسيم العمل مرهون بمدى اتساع حجم السوق، حيث كلما اتسع حجم السوق ، كلما مكن ذلك من تقسيم اكبر للعمل ما بين الافراد او المؤسسات ، وهو ما يؤدي الى ارتفاع في انتاجية عنصر العمل على مستوى كامل المؤسسة

وعلى خلاف سميث فان ريكاردو لم يعط دورا كبيرا في تحليله لاثرا التراكم الراسمالي الناتج عن تقسيم العمل على الانتاجية ، اذ اشار الى ان معدل الربح لانخفاض بسبب المنافسة على راس المال كما راي سميث ، بل ان ذلك يعود الى تناقص عوائد الناتج عن ندرة الموارد الطبيعية وبالضبط الأراضي الخصبة وينطلق ريكاردو في تحليله من الاشكالية المتعلقة بكيفية تاثير ندرة الموارد الطبيعية على الربحية في ظل تراكم رأس المال المادي مشيرا الى ان ذلك يعالج في إطار ما يسمى بحسبه بـ "المسار الطبيعي للأحداث" حيث انه في ظل تراكم راس المال ونمو السكان وثبات معدل الاجر الحقيقي عند مستوى معين ، فان معدل الارباح لا بد ان ينخفض نتيجة تناقص عوائد عنصر الارض، بمعنى انه كلما اضيفت وحدة من راس المال مستخدمة فيها كلما انخفض حجم الناتج الذي يقابلها . وباعتبار ان الربح يمثل الجزء من الدخل المتبقى بعد اقتطاع الربح وتكاليف وسائل الانتاج فان انخفاض معدل نمو حجم الناتج يؤدي بالضرورة لانخفاض في الربحية 1

ب) النمو الاقتصادي حسب النظرية الكنتزية: لقد استمرت النظرية الكلاسيكية لعدة عقود ، حيث كانت هذه النظرية مفسرة لمختلف الظواهر الاقتصادية آنذاك، إلى ان ظهرت مشكلة اقتصادية كبيرة والمتمثلة في الكساد الكبير سنة 1929 ، وعجزت النظرية الكلاسيكية على تفسير ومعالجة هذه الازمة مما أدى الى ظهور نظرية جديدة والمتمثلة في النظرية الكنتزية .

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومرتفعا ومنتظما قبل الثلاثينيات من القرن العشرين، ولم تتخلله اي مشكلات، حتى جاء الركود الاقتصادي الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة 1930- 1939 ، وبذلك بدا الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك من خلال الثورة الكنتزية في نظرية الدخل التي قادها كينز . حيث انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، واهم ظرف ازمة الكساد الكبير التي اصابت العالم الغربي سنة 1929 ، والتي من مظاهرها حدوث كساد في السلع

والخدمات ( العرض يفوق الطلب) وتوقف العملية الانتاجية، وبالتالي عملية النمو الاقتصادي، بالإضافة الى ارتفاع مستويات البطالة، وانخفاض مستويات الاسعار، ولقد نقد كينز النظرية الكلاسيكية والفرضيات التي قامت عليها في عدة جوانب اهمها:

- عدم صحة فكرة التشغيل الكامل ، عدم فرضية التوازن التلقائي، عدم فرضية التوازن التلقائي  
- عدم واقعية فرضية حيادية الدولة ،- عدم صحة قانون ساي للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب ، كما  
قدم عدة فرضيات اهمها :

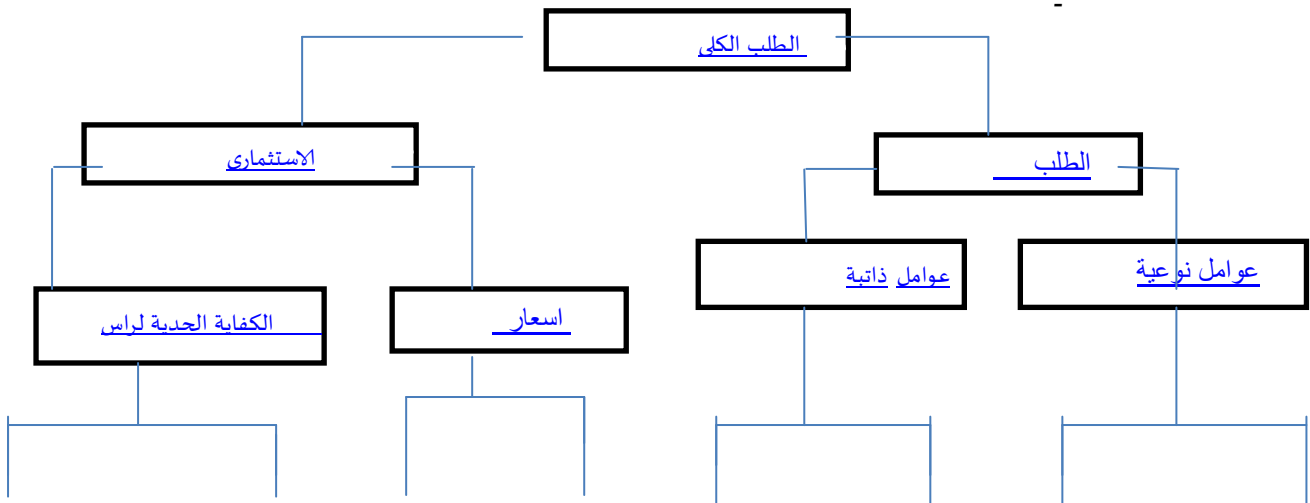
- يمكن ان يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.<sup>262</sup>

- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وان حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة  
- وجوب تدخل الدولة لاعادة التوازن الاقتصادي او للحفاظ عليه 2

- الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس ، و على اثر الفرضيات السابقة قام كينز ببناء النظرية الكينزية ، اذ اعتبر ان ازمة الكساد الكبير هي ازمة قصور في الطلب وليس ازمة فائض في العرض، وحلها يتطلب تحريك الطلب ، لكي يتحرك العرض، وبالتالي استعادة عملية النمو لصيرورتها ، وعليه فان الامر يتطلب - حسب كينز- تحديد محددات الطلب الكلي (الوطني) وذلك لمعرفة السياسات المناسبة، وقد قدم كينز المخطط الذي يوضح ذلك ، حسب المخطط تحريك الطلب، يكون اما بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل او بتحريك الطلب الاستثماري الخاص، وذلك بتخفيض سعر الفائدة او بتحريكهما معا .

ولكن المشكل الرئيسي هو استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد، واستحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة

### الشكل رقم (II-3) محددات الطلب الكلي عند كينز



1 . بودخد كريم " اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب او تطوير العرض . دراسة حالة الجزائر 2001-2014 .  
جامعة الجزائر 3 2014 - 2015 ص 40

2 . بلعوزين علي " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية " . الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2004 ص 36

المصدر: بلعوزين علي " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004 ص36

ج) التفسير النيوكلاسيكي : برزت النظرية النيوكلاسيكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تم فيها اضافة العديد من الافكار مقارنة بالمدرسة الكلاسيكية، لتتحول بعدها الى المدرسة الكلاسيكية المحدثه ومن ابرز روادها " الفريد مارشال" الذي جمع كلا من جانبي الطلب والعرض لتحديد التوازن والقيمة، وقدم اسلوبا للتوازن الجزئي كاداة للتحليل الاقتصادي، واسخدم فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار وفكرة توزيع الدخل القومي بين الاجور والربح والارباح والفائدة مع ادراج عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي، وفكرة الوفورات الخارجية واعتمدت النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي على عدة شروط نذكر منها :

-التوافق بين الرغبة في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي

- ارتفاع ميل الادخار في المجتمع

- ارتفاع مبدا الروح التنافسية بين الوحدات الانتاجية من حيث الحجم

- منح الدعم المناسب لالية السوق وحرية حركة الاسعار وكفاءة تخصيص الموارد والمنتجات

- توفر الخبرات الادارية المتطورة في عرض العمل

- امكانية تجزئة وقابلية انتقال موارد الانتاج

ويعتقد الفكر النيوكلاسيكي انه بتحقق الشروط السابقة يمكن الاحلال بين راس المال والعمل ، وبذلك 1 تتحرر نظرية راس المال من نظرية السكان ، حيث يمكن تحقيق تراكم راس المال دون الحاجة الى زيادة حجم العمل وذلك من خلال تحسين التكنولوجيا ، وبالتالي احلالها محل الطلب على العمل ، وهذا مايؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري ، وثم سعر الفائدة ، الشيء الذي يحفز على الادخار واندفاع اسعار السلع الرأس مالية الى الأعلى وتراكم راس المال في الاخير ، ومن ثم الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي 2

المطلب الثاني: نظريات الاستثمار، يمكن تحديد عدد من المدارس الرئيسية التي تطرح فرضيات ونظريات بديلة تحاول تفسير سلوك الاستثمار من خلال تحديد طبيعة العوامل المحدد له ومن تلك المدارس

اولا : النظرية الكلاسيكية

1) نظرية المعجل البسيط : لقد تطرق الى نظرية معجل الاستثمار كل من (1903. T.H carver)

و(1903 A.AFTALION و1917 J.M. CLARK)، فحسب هؤلاء الاقتصاديين فان الشخص لايقوم بالاستثمار قصد ربح منتظر فحسب بل يسعى ايضا لارتفاع الطلب لانه من الممكن اعتبار ان تغيرات الطلب هي احدى العوامل التي تحدد الاستثمار، وهذا ما يفسر مبدا المعجل.

تقوم نظرية المعجل على فرضية وهي ان التغير في مستوى الدخل هو الذي يؤثر في الاستثمار ، وليس مستوى الدخل ، ويمكن اذن اعتبار ان الاستثمار هو دالة في تغير مستوى الدخل ، فاذا بقي مستوى

الدخل ثابتا فانه لن يكون من الضروري التوسع في حجم الطاقة الراسمالية وسوف يكون الاستثمار

محدودا ، معجل الاستثمار اذن هو نسبة التغير في الراس المال على التغير في الناتج(الدخل). وبالصيغة الرياضية تكتب العلاقة لمعجل الاستثمار كما يلي:  $I = \Delta Y \times \frac{dK}{dY}$  حيث ان كل ارتفاع في الدخل ينتج عنه حجم استثمار متنا<sup>27</sup> سب مع  $\frac{dK}{dY}$

نطلق على هذه العلاقة اسم المعجل وهو اكبر من الواحد الصحيح عموما ، وللمحافظة على العلاقة بين راس المال والدخل فانه يتطلب زيادة الاستثمار، ولهذا فان الطلب على الاستثمار يجب ان يرتفع لمواجهة الطلب على السلع الاستهلاكية ، وتكون الزيادة في الطلب على الاستثمار معادلة للزيادة في الطلب على السلع المنتجة (الاستهلاكية) مضاعفة بمعامل راس المال الى الدخل ، كما ان النتيجة بين الزيادة في الدخل والزيادة التابعة في الاستثمار سوف تختلف من حالة الى اخرى حسب طبيعة النشاط الانتاجي وتوجيه رؤوس الاموال ، ولقد اعطيت المعادلة الخطية لمعجل الاستثمار كمايلي :

$$I_t = a(Y_{t-1} - Y_{t-2})$$

حيث:  $Y$  هو الناتج(الدخل) ،  $I$  هو الاستثمار ،  $a$  هو المعجل او المعامل المتوسط لراس المال

قامت نظرية المعجل البسيط على عدد من الفروض والتي وجهت اليها عدة انتقادات لعدم واقعيتهما كالتالي - فرض ثبات نسبة راس المال للناتج فرض غير واقعي لانها لا تكون ثابتة بل تتوقف على عدد من العوامل كسعر الفائدة ، وتكلفة الحصول على رأس المال ، وبالتالي فهي تتغير مع تغير تلك العوامل. - تساوي الرصيد الرأسمالي المرغوب فيه بالرصيد الرأسمالي الفعلي في نفس الفترة ، وهذا ايضا افتراض غير واقعي ، حيث لا بد من مرور فترات زمنية طويلة حتى يتحقق التوازن بينهما ، وبالتالي لا يعتمد صافي الاستثمار على الناتج الحالي بل على سنوات ماضية . - افتراض الاستخدام الكامل لراس المال ، حيث يكون هناك فائض والمتمثل في المخزون خاصة في فترات الكساد ونظرا للقصور في نظرية المعجل البسيط ظهرت نظرية اكثر مرونة وهي نظرية المعجل المرن<sup>1</sup> (2) نظرية المعجل المرن: تنص هذه النظرية على ان الاقتصاد القومي يتوافق فيه - في بداية كل فترة زمنية - رصيد معين من راس المال ، ويتمثل هذا الرصيد فيما تبقى للاقتصاد من الفترة السابقة من رصيد ، وهو الحجم المراد الحصول عليه من راس المال في الفترة الحالية<sup>28</sup> ويعتمد هذا الحجم المراد من راس المال على عوامل عديدة منها الدخل وتكلفة عناصر الإنتاج كالأجور والفوائد ، فلو فرض وان ارتفعت الأجور وأصبح عنصر العمل اكثر كلفة ، فان ذلك سيؤدي الى تحول المستثمرين الى اتباع الطرق الانتاجية الكفيلة بتقليل الاعتماد على العمل وإحلال رأس المال محل العمل وبالتالي يرتفع رصيد راس المال ، اما اذا ارتفعت أسعار الفائدة فان المستثمرين يقللون من حجم القروض اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية ، وبالتالي يقل رصيد راس المال ، وعليه فان رصيد راس المال المرغوب فيه يرتبط بعلاقة

1. نسيم سابق " اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي. دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014. اطروحة دكتوراه. تخصص اقتصاد مالي . جامعة حاج لخضر باتنة 1. 2016/2015 ص 85  
2. محمد العربي ساكر " محاضرات في الاقتصاد الكلي" الطبعة الاولى. القاهرة. دار الفجر للنشر والتوزيع 2006 ص 113 ص 114  
1. محمد العربي ساكر " مرجع سبق ذكره" ص 114  
2. نبيلة عرقوب " مرجع سبق ذكره" ص 50

طردية بمستويات الدخل والأجور، وبالعلاقة عكسية بسعر الفائدة . تهدف نظرية المعجل المرن إلى تفسير أحسن وأكثر واقعية للاستثمار خاصة الاستثمار الصافي وتقوم<sup>2</sup>

هذه النظرية على فرضيتين أساسيتين هما:

- عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة
- ثبات معدل رأس المال (أي نسبة رأسمال على الناتج)

اشهر وابسط طريقة لصياغة معادلة المعجل المرن هي التي طورها الاقتصادي الهولندي (L.M. Koyk.1954) ، والفكرة الاساسية التي يركز عليها المعجل المرن، تعتمد على التفرقة بين ردود فعل المنتجين في الفترة القصيرة وفي الفترة الطويلة ، فعند اتخاذ قرار الاستثمار يجب الاخذ بعين الاعتبار تغيرات الطلب الحالي وتطوراته السابقة، وهنا يتعلق الامر بتعديل مخزون راس المال ، وعلى هذا الأساس اقترح كويك توزيع اثر مختلف الفترات وفق متتالية هندسية متناقصة ويسمى هذا النموذج بنموذج التأخيرات المتتالية ويمكن شرح المعجل المرن جبريا كما يلي :

$$(1).....K_t = a(1 - \lambda)Y_t + a(1 - \lambda)\lambda Y_{t-1} + \dots + a(1 - \lambda)\lambda^n Y_{t-n}$$

$$(2).....K_t = a(1 - \lambda)[Y_t + \lambda Y_{t-1} + \lambda^2 Y_{t-2} + \dots + \lambda^{n-1} Y_{t-n}]$$

حيث:  $a$  هو معامل راس المال ،  $\lambda$  هو معامل التعديل وهو موجب واقل من الواحد نعلم ان الاستثمار الصافي ما هو الا الفرق بين مخزون راس المال للفترة  $K_t$  ومخزون راس المال للفترة السابقة  $K_{t-1}$

$$3.....I_t = K_t - K_{t-1} ، انطلاقا من العلاقة السابقة (2) نستنتج العلاقة الخاصة بالمخزون في$$

$$K_{t-1} = a(1 - \lambda)[Y_{t-1} + \lambda Y_{t-2} + \dots + \lambda^{n-1} Y_{t-n}].....4$$

وعند اجراء التعديل على المتتالية السابقة، بضرب كل الحدود بالعدد  $\lambda$  ينتج لدينا

$$\lambda K_{t-1} = a(1 - \lambda)[\lambda Y_{t-1} + \lambda^2 Y_{t-2} + \dots + \lambda^n Y_{t-n}] \dots \dots 5$$

نقوم بطرح المعادلة 5 من المعادلة 2 ينتج لدينا:

$$K_t - \lambda K_{t-1} = a(1 - \lambda)Y_t.....6$$

$$K_t = a(1 - \lambda)Y_t + \lambda K_{t-1}.....7 \quad 1$$

معامل التعديل في هذه الحالة هو  $a(1-\lambda)$  ، وهو اقل من  $a$  لان  $0 < \lambda < 1$  يلحظ ان سلوك المعجل المرن يختلف تماما عن سلوك المعجل البسيط ففي حالة المعجل البسيط يتناقص الاستثمار الصافي مع انخفاض نمو الانتاج ليصل الى الصفر، اما في حالة المعجل المرن فالاستثمار الصافي يرتفع اولاً ثم ينخفض بعد ان يكون قد بلغ اقصاه، بالاضافة الى ذلك يتعلق المعجل البسيط بتغيرات الانتاج او الطلب، وهو<sup>29</sup> مستقل عن مخزون راس المال، اما المعجل المرن فهو يرتبط بمستوى الطلب، و بحجم مخزون راس المال

### الفرع الثاني : النظرية الكنزوية

توضح نظرية مضاعف الاستثمار بان الزيادة في صافي الاستثمار تؤدي الى الزيادة في الدخل بمقدار اكبر من الزيادة في صافي الاستثمار والعكس صحيح ، وكلمة مضاعف تعبر عن المعامل العددي الذي يدل على مقدار الزيادة في الدخل المترتبة على كل زيادة في الاستثمار، وهو بالصياغة الرياضية يساوي  $IM = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$  حيث  $IM$  هو مضاعف الاستثمار ، و  $\Delta Y$  هي الزيادة في الدخل و  $\Delta I$  هي الزيادة في لاستثمار ويمكن تعريف المضاعف بانه العدد الصافي الذي يجب ان تتضاعف بموجبه الزيادة في الاستثمار للوصول الى الزيادة في الدخل اي ان  $\Delta Y = IM \times \Delta I$

1. نظرية المضاعف البسيط : سبق وان تطرقنا الى ان العلاقة التي تربط بين التغير في الدخل والتغير في الاستثمار هي ان التغير في الدخل يساوي مضاعف الاستثمار مضروباً في التغير في الاستثمار اي ان

$$\Delta Y = IM \times \Delta I \quad \text{ومنه، مضاعف الاستثمار يساوي الى } IM = \frac{\Delta Y}{\Delta I} \text{، انطلاقاً من العلاقة يمكن حساب قيمته كما يلي، نعلم ان } \Delta I = \Delta C + \Delta I \text{ ومنه } \Delta I = \Delta Y - \Delta C$$

وبالتعويض عن قيمة  $\Delta I$  بما تساويها يكون لدينا  $IM = \frac{\Delta Y}{\Delta Y - \Delta C}$  ويساوي  $\frac{1}{1 - \frac{\Delta C}{\Delta Y}}$  واذا كان  $a$  هو الميل الحدي للاستهلاك اي  $a = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$  و  $b$ ، الميل الحدي للادخار  $(1 - a)$  = الميل الحدي للاستهلاك فان قيمة

$$IM = \frac{1}{1-a} = \frac{1}{b}$$

تقوم نظرية مضاعف الاستثمار على عدة فرضيات، تعرضت للنقد من قبل بعض الاقتصاديين ، وفي مايلي اهم الفرضيات التي تقوم عليها النظرية والانتقادات الموجهة لها .

– صعوبة تحديد مقدار الميل الحدي للاستهلاك لمجتمع بأسره، وذلك لاختلاف الفئات الاجتماعية وانماط توزيع الدخل

- يفترض تحليل كينز للمضاعف غياب عنصر الزمن، اي اثار الانفاق الاستهلاكي تكون فورية، ولكن في الحقيقة هذه الاثار تاخذ وقتاً، واثناء هذا الوقت يقل الميل الحدي للاستهلاك، ويعنيك ان دالة الاستهلاك لن تبقى ثابتة طول مدة عمل المضاعف على الرغم من افتراض ثباتها في الاجل القصير، نظراً لما يحدث في الحياة الاقتصادية من تغير مستمر

- تفترض نظرية كينز ان الدخل الناجمة عن الاستثمار المستقل ( الذاتي) تستخدم اما في الاستهلاك او في الادخار، ولكن هذا امر يخالف الواقع، فقد تستخدم هذه الدخل في الاكتناز او دفع الديون او الاستيراد من

<sup>1</sup> . محمد شريف المان . "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية" .. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية 2003 ص 220

## الخارج

- يفترض تحليل كينز للمضاعف وجود طاقة انتاجية معطلة، اي ان الاقتصاد يعمل على مستوى العمالة الكاملة، فان اي زيادة في الانفاق ستنعكي في صورة ارتفاع في الاسعار (التضخم)، وهذا ما يحدث غالبا في<sup>30</sup>

الدول النامية نظرا لضعف مرونة الجهاز الانتاجي فيها

يفترض كينز ثبات دالة الاستثمار طوال مدة حدوث الزيادة في الدخل بعد زيادة الانفاق الاستثماري، ايخلاتل مدة عمل المضاعف، ولكن ما يحدث في الواقع ان دالة الاستثمار يمكن ان تتغير خلال هذه المدة 1

## 2- المضاعف الديناميكي

ان فكرة المضاعف البسيط تتضمن فرضية الانية، وهي ان الاقتصاد يعود سريعا الى وضع التوازن بعد ان يتكيف الانتاج (الدخل) مع تغيرات الاستثمار، لكن الواقع يبين غير ذلك، حيث لا بد من ادخال عنصر الزمن في التحليل ليتحول بذلك الى مفهوم المضاعف الديناميكي ، ومن اهم الفرضيات التي يقوم عليها فرضية مايسى بفترة التاخير، اي وجود فترة زمنية بين لحظة حصول الافراد على الدخل ولحظة انفاقهم لهذا الدخل، ومن اجل التبسيط يفترض ان يكون هذا الفاصل يمتد سنة كاملة . وبعد التحليل نصل الى صياغة المضاعف الديناميكي:  $K = \frac{1-C^T}{1-C}$  وبما ان  $0 < C < 1$  فان  $C^T$  يكون صغيرا جدا ، عندما تكون  $T$  كبيرة جدا بذلك يمكن اعتباره معدوما اي  $C^T \rightarrow 0$  لما  $\infty$   $T \rightarrow$

عندئذ نعود الى صياغة المضاعف البسيط  $K = \frac{1}{1-C}$  بعد ان تكون الية<sup>1</sup> زيادة الاستثمار قد استنفذت اثاره، وبعد اجراء تحويلات وتعديلات اخرى نكون امام مضاعف ديناميكي جديد هو  $K = C^{T-1}$  ونلاحظ ان هذا المضاعف اقل من الواحد دوما الا من اجل  $T = 1$  فان:  $C^{T-1} = C^0 = 1$  (1) الفرع الثالث: النظرية النيوكلاسيكية: اكتشف النيوكلاسيك ان الرصيد الامثل لراس المال يتحدد عن تساوي الانتاجية الحدية لراس المال مع تكلفة راس المال (سعر الفائدة الحقيقي) وعند هذه النقطة تصبح الاستثمارات الجديدة تساوي صفرو يتوقف التراكم الراس مالي عند هذا الحد 2. وفيما يلي شرح لنظريتي النيوكلاسيك ا- نظرية (Joyensen): يرجع تقديم هذه النظرية وتطويرها الى ستينات القرن الماضي ، وتكمن اهمية النظرية على خلاف نظرية المعجل ونظرية التمويل الذاتي في انها تقدم تفسيراً لعناصر تكلفة استخدام راس المال ، كما انها تكشف عن دلالات ضمنية لاهمية السياسات الاقتصادية ، فالسياسات المالية مثل

زيادة الانفاق الحكومي ، او تخفيض الضرائب على الدخل الشخصي تزيد الطلب الكلي في الدخل ، ومن ثم يزيد الاستثمار وكذلك فان السياسة النقدية تؤثر على الاستثمار من خلال تأثيرها على تكلفة استخدام راس

1 . نبيلة عرقوب . مرجع سبق ذكره . ص 52 ص 53

المال الذي يتأثر بسعر الفائدة ، فزيادة عرض النقود تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة ، ومن ثم <sup>31</sup> انخفاض تكلفة راس المال الذي من شأنه ان يحفز الاستثمار.

ب- نظرية (Tobin) : تعزى هذه النظري الاقتصادية الى الاقتصادي جيمس توبن وقد عرفت بنسبة توبن او نسبة (q) ، تركز النظرية على العلاقة بين تقلبات اسواق الاسهم وتقلبات الاستثمار الصافي ، حيث تعد مؤشرات ارتفاع اسعار الاسهم ذات دلالة على توفر فرص استثمارية مواتية ومرجحة للشركات وطبقا لتوبن فان الاستثمار الصافي يعتمد على قيمة النسبة (q)

القيمة السوقية لرصيد راس المال  
تكلفة احلال راس المال الموجود  
 $q = \frac{\text{القيمة السوقية لرصيد راس المال}}{\text{تكلفة احلال راس المال الموجود}}$  = نسبة التقييم فاذا كانت  $q > 1$  فهذا يعني ان اسواق الاسهم تسعر راس

المال الموجود بأكثر من سعره الحالي ، وهذا يحفز الشركات على زيادة الاستثمار مما يزيد من القيمة السوقية لأسهمها، اما اذا كانت  $q < 1$  وهذا يعني ان سوق الاسهم يسعر راس المال الموجود باقل من تكلفة احلاله مما يحبط الشركات عن زيادة الاستثمار وبالتالي احلال راس المال الذي يملكه . وقد لاحظ (توبن) ان انخفاض اسعار الاسهم بسبب انخفاض قيمة (q) وبالتالي انخفاض الاستثمار في الطلب الكلي .

ومن الواضح ان نظرية نسبة التقييم (q) تقدم تفسيراً لعلاقة الارتباط بين تقلبات اسواق الاسهم وتقلبات الناتج حيث تعتمد قيمة (q) على الارباح الحالية والمتوقعة من راس المال الموجود وبالتالي فان قيمة (q) ترتفع عندما تتوقع الشركات زيادة الارباح المتوقعة من راس المال ، مما يؤدي الى زيادة حجم الاستثمار <sup>3</sup>.

المطلب الثالث : دور مناخ الاستثمار في تسريع وتيرة النمو وجذب الاستثمار

الفرع الاول : دور الاستثمار والقطاع الخاص في تحسين معدلات النمو الاقتصادي

1) علاقة الاستثمار بالنمو: يلعب الاستثمار دوراً مهماً وإيجابياً في عملية النمو الاقتصادي ، ويؤلف عنصراً ديناميكياً فعالاً في الدخل القومي ، ولهذا فان حجمه وتوزعه بين اتجاه النمو او تقلصه وعلاقة ذلك بالتراكم الراسمالي والعمالة والدخل ، وتعتمد عليه الدول في حل بعض مشكلاتها الاقتصادية كالفقر والبطالة ونتيجة لذلك اخذت بوادر المنافسة بين مختلف الدول -خاصة النامية- بالاشتداد في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال برامج التصحيح الاقتصادي والمساهمة في تحقيق النمو <sup>32</sup> الاقتصادي . ففي دراسة لـ [Green.J.rillannera.D1992] بين فيها ان هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار ومعدل الناتج الاجمالي ، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد او في البحث والتطوير والتعليم والتدريب ، ومن خلال تأثيرها الايجابي على مجمل انتاجية عوامل الانتاج [PTF] تسهم في زيادة معدل نمو الناتج ، ومن شأنها ان تعطي المستثمرين مؤشراً تفاؤلياً عن مستقبل الطلب الكلي ، والاداء الاقتصادي بما يحفزهم

1 . نادية مسعودي " دراسة مقارنة لاثرا الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 1970- 2009 باستعمال معطيات PANEL .مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر 3. فرع اقتصاد كمي 2012/2011 . ص 36 ص 37. ص 38

2 . زيقم ايمان . مرجع سبق ذكره . ص 17

3 . محمد احمد الافندي " النظرية الاقتصادية الكلية " الطبعة الثانية. اليمن . صنعاء 2014 ص 279 ص 280

1 . 2 . ناجي بن حسين "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر" . اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة منتوري قسنطينة. 2007/2006 ص 26 ص 27

على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة ، و قدم دلائل تطبيقية على ان هناك علاقة ايجابية موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص 1

(2) دور القطاع الخاص في تحقيق النمو: من الواضح ان القطاع الخاص هو محرك النمو سواء اكان القطاع الخاص المحلي ، ام القطاع الخاص الاجنبي ، ويتطلب وجود قطاع خاص نابض بالحياة تامين العناصر البالغة الاهمية من السياسة الهيكلية ، وتشمل هذه العناصر السياسة التجارية وسياسات الضرائب وسياسة المنافسة واللوائح التنظيمية . ويجب تهيئة الازمات الملائمة لاكتساب ثقة المستثمرين من خلال القوانين الملائمة واللوائح التنظيمية المتسمة بالوضوح والشفافية والضرائب المستقرة ، ويجب على الحكومات ان تهيئ للمستثمرين المناخ الملائم للمنافسة ، وتوفير الايمان والضمانات والمصادر لتمويل المشروعات ، عوامل تساعد جميعها في تنافس الحكومات في البحث عن الاستثمارات وخلق فرص العمل ، فما من شيء اكثر اهمية من القطاع الخاص بالنسبة للنمو الاقتصادي 2 ،

ويترتب على التوسع في الاستثمار الخاص والخصوصية زيادة درجة المنافسة بين الوحدات الانتاجية ، مما يؤدي للتخلص من عناصر عدم الكفاءة التي عادة ما تنمو في ظل البيئات المحمية اقتصاديا كما تؤدي الى توليد الحافز على التجديد وتساعد على ظهور منظمين واداريين اكثر كفاءة على ادارة النشاط الاقتصادي ، كما يترتب على كافة انواع الاصلاح التي تتم بالنسبة للمشروعات الخاسرة قبل خصصتها تحولها الى وحدات مربحة او التخلص منها اذا لم يكن هناك جدوى من اصلاحها ، وتوجيه الموارد لاستخدامات افضل . ونتيجة لكل هذه التغيرات فانه من المتوقع نظريا ان يترتب على الخصخصة زيادة الكفاءة الانتاجية في الوحدات محل الخصخصة وعادة ما يؤخذ تحسن الكفاءة واحدا من الاشكال التالية او كلها :

ا - زيادة الناتج الكلي باستخدام نفس القدر من الموارد

ب- تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس حجم الناتج

ج- تحسين نوعية الانتاج<sup>33</sup> . وينعكس تحسن الكفاءة في صورة زيادة الانتاجية الحقيقية في الوحدات نتيجة لزيادة القيمة الحقيقية للناتج بمقدار اكبر من مقدار الزيادة في الموارد المستخدمة ، ويوجد هناك مدخلان لقياس اثر الخصخصة على الانتاجية ، مدخل السلسلة الزمنية ، ومدخل البيانات القطاعية ، ويعتمد المدخل الاول على مقارنة الانتاجية في شركة ما او قطاع ما بعد الخصخصة بنظيرتها قبل الخصخصة عبر سلسلة زمنية ومن ابرز الامثلة على ذلك نتائج الدراسة التي اجريت على الصناعات البريطانية<sup>1</sup> . والجدول التالي يعرض هذه الدراسة

جدول رقم (II-2) معدل النمو السنوي في الانتاجية الكلية في الصناعات البريطانية قبل وبعد الخصخصة:

الصناعة	قبل الخصخصة(1979-1983)%	بعد الخصخصة(1983-1990)%
الطيران البريطانية	-1,6	2,6
الفحم البريطانية	-0,8	4,6

1. الدكتور منصور الزين . مرجع سبق ذكره . ص 335 ص 336

2,2	- 1	الغاز البريطانية
3,7	- 2,9	السكك الحديدية البريطانية
7,5	4,6	الصلب البريطانية
3,7	3	الاتصالات البريطانية
2,6	- 0,3	الكهرباء
2,7	1,7	البريد
3,7	0,1	المتوسط

المصدر: الدكتور منصور الزين "تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية" ص337

3) تأثير السياسة الاقتصادية على النمو: تؤكد الملاحظات الميدانية ان وضع سياسة اقتصادية قائمة على التثبيت الهيكلي يمكن ان تكون لها اثار مهمة على الانتاج ، فتخفيض معدلات التضخم سينعكس ايجابيا على النمو من خلال تحسين ظروف الاستثمار ، وزيادة معدلات الجباية وزيادة الانفاق العام يؤثر سلبا على النمو بكيفية مباشرة عن طريق الاستثمار ، فزيادة المعدل العام للجباية ب: 1% يؤدي الى تراجع الانتاج ب: 0.7% كما اكدت ذلك دراسة قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E) وان زيادة الانفاق العام على البحث والتطوير يحسن معدلات النمو ، ويعود الاختلاف في معدلات النمو بين الدول الى طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة والمحيط الاقتصادي للمؤسسات ، والى الاختلاف في مستويات التعليم والتكوين فيها .

وتبين الدراسات الحديثة بان لراس المال البشري اثر معتبر على النمو وذلك من خلال المكونات التالية :

- التعليم : مردودية الاستثمار في التعليم هي اكبر بالنسبة لمجموع الاقتصاد اذا ما قورنت بالنسبة للفرد ، ويرتبط التطور التقني في العمليات الانتاجية بمستوى التعليم ، اذ ان تحسين المستوى التعليمي يسهل استخدام وتطوير التكنولوجيا الحديثة للانتاج ، فالتعليم يساهم في تحسين النمو ، ليس فقط عن طريق تحسين اداء اليد العاملة ولكن ايضا من خلال الابداع .

- الابداع : يساهم الابداع في التأثير على ثلاثة عناصر لنمو الانتاج هي راس المال ، العمل والانتاجية - زيادة الانفاق على البحث والتطوير .

بما ان وجود محيط اقتصادي جيد وسياسة اقتصادية كلية تشجع النمو، من خلال التحكم في التضخم وزيادة تراكم راس المال المادي في القطاع الخاص الوطني او الاجنبي ، وزيادة حجم الاستثمار في نشاطات البحث والتطوير والعمل على تحسين اداء الاسواق المالية ، فالسؤال الذي يفرض نفسه الان هو: "لماذا تحقق بعض الدول معدلات نمو مرتفعة على مدى فترة زمنية معينة، مقارنة بدول اخرى؟" .

. لقد اوضحت الدراسات الميدانية بان نجاح البلدان النامية في تحقيق معدلات نمو مستديمة ترفع من مستويات معيشة السكان ، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة مرهون الى حد بعيد بتوفير البيئة الملائمة لهذا المسعى ، اذ تلعب السياسة العامة والمؤسسات دورا بارزا في تحديد البيئة الاقتصادية والتنظيمية والتشريعية التي يتعامل فيها المنتجون والمستثمرون والمستهلكون ، البيئة التي توفر الامن والامان للممتلكات المادية والفكرية وتشجع الابتكار والابداع ، كل هذه العوامل تصب في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة والناجعة، وذات رؤية مستقبلية<sup>1</sup> .

(1) اهمية وتطور اقتصاد المؤسسات : لقد حظى اقتصاد المؤسسات باهمية كبيرة من طرف الباحثين خلال العقدين الاخيرين ، وتحصلوا على جوائز نوبل في الاقتصاد تقديرا لاعمالهم المهمة في ربط النمو الاقتصادي بالجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعات .

حيث ان هناك اتجاها عاما لدى الباحثين في اقتصاديات التنمية لدراسة اثر بعض المتغيرات غير التقليدية على النمو ، ويعود السبب في ذلك الى ان المتغيرات الاقتصادية التقليدية، اصبحت غير قادرة لوحدها على تفسير اسباب النمو ، وهذا ما دفع الاقتصاديين للتوجه نحو مزيد من التعمق في دراسة المتغيرات المؤسساتية، ومحاولة تقديم تبرير علمي للفارق في النمو والذي لم يتم تفسيره اقتصاديا، واجمعت هذه الدراسات على اهمية الدور الذي اصبحت تلعبه المؤسسات في احداث الفارق في النمو بين البلدان .لذا اصبحت اقتصاد المؤسسات يمثل مجالا مهما لتطوير البحث في العلوم الاقتصادية المعاصرة لجعلها اكثر واقعية.لقد جاء هذا التطور في النظرية الاقتصادية ليحل محل النظرية النيوكلاسيكية .

لقد تطورت نظريات النمو والمؤسسات منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، اذ تقدم الاقتصادي ( PAUL ROMER ) وآخرون في ربط النمو بالتطور التكنولوجي، الا ان هذه الاطروحات الاولى تميزت بطرحها النظري المجرد لانها افترضت على البحث في علاقات الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية، مثل راسل المال البشري والمادي، واختلالات السعر، ولم تركز على المتغيرات الاجتماعية والثقافية في تفسيرها لتطور مستويات النمو، ثم جاءت دراسات اخرى اصبحت تبحث عن المحددات الاكثر عمقا في تفسير اختلاف معدلات النمو بين الدول، مثل اختلاف العوامل الجغرافية ودور المؤسسات <sup>2</sup>

2- ضرورة تطوير المؤسسات وتحسين السياسات لبلوغ النمو ان الدور الرئيسي للمؤسسات هو تقليص حالة عدم التاكيد، وذلك بتوفير هياكل مستقرة تحكم العلاقات الانسانية. لكن استقرار المؤسسات لا يتعارض مع كونها تتغير، فالمؤسسات تتطور وفقا لتغير اختيارات الافراد في المجتمع الذي تحكمه، ان تطور المؤسسات هي مسألة معقدة، لان بعض التغيرات الهامشية يمكن ان تكون نتيجة لتطور القواعد او القيود غير الرسمية وفي تطبيقها .

يتم تطور المؤسسات ايضا في ضل الاستمرارية وليس في اطار الانفصال او القطيعة مع الموروث السابق، فاذا كانت القواعد الرسمية تتغير وفقا للقرارات السياسية والتعديلات القانونية، فان القواعد غير الرسمية المتجذرة في قيم وتقاليد المجتمع تكون اقل تاثر بالسياسة الرسمية .

إن رأس المال التنظيمي والاجتماعي لا يمكن استيراده من الخارج بل يجب تطويره من الداخل، حتى وان كانت معرفة النقاط الاساسية لنجاح تجارب البلدان الاجنبية يسمح ببروز افكار جديدة مثلما تطرقنا اليه في الفصل الاول عندما اشرنا الى تجارب بعض البلدان في ميدان الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فبرامج الإصلاح يجب تكييفها مع قدرات كل بلد في الحصول على راس المال الاجتماعي، لذلك يجب القيام بإصلاحات مؤسساتية وفق منهجية مدروسة وبعيدة المدى وفي هذا الصدد يرى [NORTH] بان التغيير المؤسساتي الفعال والمؤثر على

التنمية يقوم على النقاط الآتية :

- تفاعل المؤسسات والمنظمات في سياق اقتصاد الندرة، أي المنافسة وهي مفتاح التغيير المؤسسي
- تفرض التنافسية على المنظمات الاستثمار المستمر في التأهيل والمعرفة، للبقاء ولإستغلال الفرص، وتجديد الاختيارات التي تتخذها المؤسسات في المستقبل
- تؤثر العوامل الخارجية ودرجة التكامل بين المنظمات على المؤسسات مما يدفعها للتغيير قصد التكيف مع الظروف الجديدة التي تعمل فيها .
- هكذا يمكننا القول بان التغيير المؤسسي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للتغيير الاقتصادي طويل الاجل، ويضمن بالتالي الحلقة المفقودة بين النمو والتنمية، وهذا ما جعل البعض يعرف التنمية بانها النمو الاقتصادي المرفق بتغيير مؤسسي فعال، ويلخص الاطار الموالي العلاقة بين نوعية المؤسسات ، والسياسات الاقتصادية المنتهجة وتأثيرها على تحسين معدل النمو.

- سياسة اقتصادية ضعيفة + مؤسسات ضعيفة = نمو سلبي ( حالة البلدان المتخلفة )

- سياسة اقتصادية جيدة + مؤسسات ضعيفة = نمو ايجابي ولكنه ضعيف

- سياسة اقتصادية معتدلة + مؤسسات جيدة = نمو ايجابي ضعف المعدل السابق

- سياسة اقتصادية جيدة + مؤسسات جيدة = نمو ايجابي جيد ( حالة البلدان المتقدمة )<sup>1</sup>

**الخلاصة: استراتيجية جيدة للنمو يجب ان تقوم على دعم المؤسسات<sup>35</sup>**

ان اغلب البلدان النامية سعت خلال العقدين الماضيين من اجل الاسراع في تنميتها الاقتصادية الى القيام باصلاحات في سياستها الاقتصادية الكلية، التي دعمها الصندوق الدولي بدلا من الاهتمام بتحسين نوعية المؤسسات

فهذه السياسات سمحت حسب البنك الدولي بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ( تخفيض التضخم ، توازن الميزانية ، استقرار اسعار الصرف ، سعر فائدة موجب، وتحرير التجارة الخارجية والغاء القيود على المبادلات ) .

فعلا ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يسمح بتحسين معدلات النمو ، ولكن البلدان التي تمكنت من تحقيق ذلك الجزائر مثلا لم تتلق الاجابة التي كانت تنتظرها من طرف المستثمرين الخواص (الاجانب، والوطنيين) والعديد من البلدان النامية لم تحقق معدلات النمو الاستثنائية التي كانت تتوقعها .

يعود السبب بطبيعة الحال في ضعف نوعية المؤسسات القائمة في هذه البلدان، والتي لا تحمي حقوق الملكية والعقود بسبب تركيزها على اصلاح السياسة الاقتصادية واهمال دور المؤسسات ( ذلك هو الخطأ) فنجاح السياسات الاقتصادية مرتبط بمدى قيام المؤسسات بوظائفها<sup>1</sup>.

1. ناجي بن حسين . مرجع سبق ذكره . مرجع سبق ذكره ص49، ص50 ، ص51

3- ضرورة دراسة البيئة الاستثمارية للمشروع: تعد دراسة المناخ الاستثماري حجر الزاوية في الدراسة الاستطلاعية فالمشروع ايا كان يتاثر بالبيئة المحيطة به بشكل تبادلي، وذلك فانه يعتبر نظاما مفتوحا، فمن جهة يقوم باستيراد مجموعة من العناصر ( المدخلات) من بيئته المحيطة ثم يقوم بتحويلها الى مخرجات، يصدرها لذات البيئة مرة اخرى كما ان على المشروع ان يتفاعل مع البيئة من اجل بقائه، واستمراره ونموه، حيث لا يمكن ان يكون منعزلا عنها ومتجاهلا لها، وتتشكل العوامل البيئية من العديد من المكونات ، نذكر منه الداخلية وتمثل في المنافسين ، الزبائن الموردين، وخارجية تشمل البيئة التكنولوجية، البيئة السياسية والقانونية، البيئة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية<sup>2</sup>

### خاتمة الفصل<sup>36</sup>

- لقد تطرقنا في هذا الفصل الى مختلف مفاهيم الاستثمار، وكذا تطرقنا الى اهمية الاستثمار، وذكرنا ان الدول المتقدمة تولي الاستثمار اهمية كبيرة من خلال نص القوانين والتشريعات التي تشجع على الاستثمار، على عكس الدول النامية، كما بينا اهداف الاستثمار ومخاطره، وبعد ذلك ذكرنا محددات الاستثمار بالتركيز على اكثرها تأثيرا بالنسبة للدول النامية، من خلال التطرق الى المحددات الاقتصادية، ومحددات اخرى تنظيمية وثقافية، ثم اوردنا كذلك ادوات الاستثمار، كما عالجنا في بحثنا كذلك مختلف النظريات الاقتصادية التي فسرت الاستثمار، ابتداء من النظرية الكلاسيكية ، النظرية الكنزية، النظرية النيو كلاسيكية ، وان كل نظرية حددت عوامل مختلفة محددة للاستثمار في تأثيره على الناتج، وانتهينا الى انه من الصعب الالمام بجميع المتغيرات وجميع العلاقات التي تربطها عند دراسة مشكلة اقتصادية معينة، كما اخذنا فكرة عامة في هذا الفصل، هو ان الاستثمار لا يعتبر هدفا في حد ذاته، ولكن هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق النمو، وتحسين مستويات الدخل، كما استنتجنا من خلال هذا الفصل ان الاستثمار ليس هو العامل الوحيد المؤثر على النمو، بل هناك عوامل اخرى، نذكر منها نوعية المؤسسات السائدة في البلد ودرجة تأثيرها على مناخ الاستثمار . والقاعدة التي استخلصناها في هذا الفصل، والتي سنقوم باثرائها في الفصل الثالث، هي ضرورة ارتكاز السياسة الاقتصادية في الجزائر على تحسين مناخ الاستثمار وأدواته، من خلال الاستثمار في ميكانيزم المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، كقاطرة من قاطرات التنمية، والتي يعول عليها كثيرا من اجل تنوع الأنشطة الانتاجية، والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، ويتم ذلك من خلال وضع استراتيجيات شاملة لتطوير عمل هذه المؤسسات، وسبل ترقيةها والمحافظة على نموها، من خلال التركيز على المحددات الحديثة للاستثمار، مثلا راس المال البشري، والتكنولوجيا الحديثة، وقبل وضع هذه الإستراتيجية، يتطلب الوضع تشخيص مناخ الاستثمار كما نوهنا اليه في هذا الفصل، وإسقاطه على كيفية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تبين اثرها على الدخل الوطني الجزائري، هذا ما سنحاول الإلمام به في الفصل الموالي

1. ناجي بن حسين " مرجع سبق ذكره" ص 51

2. د. طلال كداوي "تقييم القرارات الاستثمارية" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع . الطبعة الثانية . عمان الاردن . 2015 ص 46 ص 47 ص 48 ص



مقدمة الفصل:

لقد تعثرت الدول النامية التي ركزت إستراتيجيتها التنموية على اعتماد مؤسسات ضخمة دون أن تهيأ الظروف المناسبة لتسييرها . وقد ساهم كبر حجمها في تعقيد الأمور في ظل انعدام الكفاءات والإمكانات مما صعب عملية الرقابة بها فكانت بذلك بعيدة كل البعد عن تحقيق المردودية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية منها التي كانت تنعت بالإهمال والتسيب، فلم تصمد بذلك لتلبية هدفها الاجتماعي المتمثل في تشغيل آلاف العمال

و الجزائر من بين هذه الدول التي عرفت مؤسساتها، ولازالت تعرف تغيرات جذرية بسبب فشل السياسات السابقة . التي اعتمدت في ظل النهج الاشتراكي والتي انتهت بتصفية العديد من المؤسسات " وما أنجر عن ذلك من انعكاسات على المجتمع بسبب التسريح الجماعي للعمال ، فكان لابد من النظر في السياسة السابقة ، والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على شبغ البطالة . وبالنظر إلى أن الواقع العالمي في ظل المتغيرات الحالية، يتجه بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والواقع التطبيقي في مختلف دول العالم يظهران بجلاء أن هذا القطاع يمثل قطاعا هاما، يتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة، ليصبح اقتصادا متينا، وعلى هذا الأساس وبقراءة متأنية لهذا الواقع العالمي المعاش من مختلف الجوانب، وبحكم الرهان المستقبلي للجزائر، وهو الترقية الحقيقية لاقتصادها وذلك بضبط كل المؤسسات التي بإمكانها ان تؤثر على حركية الإقتصاد، وفي هذا الإطار نرى من المناسب وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قلب هذا المشروع الإقتصادي، الذي يجب أن يأخذ اليوم بعين الاعتبار ما هو موجود في العالم، في ظل اقتصاد السوق تحت مظلة العولمة وفي هذا السياق نرى أنه من الضروري الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات، نظرا لأهميتها المستدامة وقدرتها على التخفيف من حدة البطالة ، وتحقيق قيمة مضافة بشكل متزايد، زيادة على مساهمتها في نمو وتطور الناتج الداخلي الخام ، واستئصال الفقر، وتحسين توزيع الدخل والوفاء بالإحتياجات الأساسية .

ولهذا يعد الإستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحق ذا أهمية كبيرة بوصفه منقذا جديدا لاستغلال الموارد والخدمات المحلية، نظرا إلى إرتباط أغلبها بذلك ، ومن ثم فهي تضيف موارد إلى البلد من خلال سد الحاجات المحلية ، والعزوف عن استيراد السلع المثيلة والمساهمة الفعالة في عملية التصدير لسلع لها ميزة نسبية محلية

والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر على النواحي الاقتصادية فقط بل يتجاوز ذلك ليشمل النواحي الاجتماعية والثقافية ، فهي حقل لتعليم المهارات التسييرية والفنية والخبرات ، كما أن سهولة تكيفها مع البيئة و مرونتها، تجعلها قادرة على رفع التحديات التنافسية والتنموية ، فهي إذن تمثل أفضل الوسائل

المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وبما أن دراستنا هاته تدخل ضمن حقل دراسات الاقتصاد الكلي ، فسنحاول التركيز على التطور الحاصل لهذه الأخيرة في الجزائر ، وأثرها على نمو الناتج الداخلي الخام ، وكذا على التشغيل ، ومن ثم المساهمة في حفظ معدلات البطالة وتحقيق قيمة مضافة

## المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري

### المطلب الأول : التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري

مر تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل صاحبت التغيرات التي مر بها البلد منذ الفترة الاستعمارية ثم التغيير في النظام السياسي ، إلا أنه يمكن التمييز بين حقيقتين أساسيتين، قبل الاستقلال كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين ، وكانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة العدد ومحدودة على المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة و بعد الإستقلال كان الرهان الحقيقي للبلد في البداية هو بعث نشاط اقتصادي وطني في إطار الاستقلال التام و ذلك على مراحل أهمها

**الفرع الأول) مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1982):** عرفت الجزائر منذ الاستقلال حركة من التعديلات و التشريعات و القوانين المتعلقة بالاستثمارات ، و الإستثمارات الأجنبية تحديدا، و خطة التنمية المتعددة أُنذاك لم تعرف إنفتاحا باتجاه الإستثمار الخاص الوطني ، قد كانت مشاريع التنمية كلها بيد الدولة فاسحة المجال و ضمن أطر محددة للإستثمار الأجنبي، إذ مباشرة بعد الاستقلال أقرت الحكومة بأول قانون يتعلق بحرية الإستثمار و هو قانون رقم 63/277 الصادر بتاريخ 26 يوليو 1963 الذي جاء صريحا في هذا المجال حيث تنص مادته الثالثة على ما يلي " إن حرية الإستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب، و ذلك حسب إجراءات النظام العام " و حسب ما تشير إليه هذه المادة فإن القانون كان موجها أساسا للمستثمرين الأجانب و في هذا ما يعبر على طبيعة هذه المرحلة التي كان فيها الأجانب يسيطرون على حصة لأبأس بها من النشاط الإقتصادي ، ولم تتم الإشارة إلى المستثمرين الوطنيين إلا في معرض الحديث عن الشركات المختلطة ، ففي المادة 63 من هذا القانون أشارت إلى تدخل المال الوطني مرتبطا برأس المال الأجنبي كما يلي " تتدخل الدولة بالإستثمارات العمومية إلى إنشاء مؤسسات و شركات مختلطة بمساهمة رأس المال الأجنبي و الوطني بغرض تحقيق الشروط الضرورية لبناء الإقتصاد الإشتراكي " <sup>1</sup>

و منذ بداية سنة 1965 أخذت الشركات العمومية مكانا بارزا من حيث الإنتاج و القيمة المضافة و استمر ذلك لغاية نهاية سنوات 90 ، و خلال الفترة الممتدة بين 1965-1970 أنشأت الدولة حوالي عشرين شركة وطنية في

<sup>1</sup> أحمد رحموني " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري " لطبعة الأولى. المكتبة المصرية للنشر و التوزيع

قطاع الصناعة، من أجل بناء قاعدة لسياسة التصنيع المكثف التي سوف تشهدها لبلاد خلال العقد 1970 هذه الشركات الجديدة كرسست سياسة التسيير الذاتي المنتهجة منذ عام 1963 ، و خلال هذه الفترة و في منتصف العقد 70 ظهرت شركات أخرى بنفس الشكل

القانوني في قطاعات أخرى من النشاط الإقتصادي ، الزراعة ، النقل ، التجارة ، الإسكان ، الأشغال العامة ..<sup>1</sup>

إن سياسة التأميمات التي تشتمها الجزائر المستقلة أثار تخوف المستثمرين الأجانب و حتى الوطنيين ، مما دفعهم إلى تهجير رؤوس الأموال و غلق مصانعهم و مؤسساتهم .

. و في سنة 1966، و تطبيقا لتعليمية مجلس الثورة، فيما يتعلق برأس المال في إطار التنمية الإقتصادية و مكانه أشكاله، و الضمانات الخاصة به صدر الأمر رقم 66/284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 و الذي يتشكل مع النصوص التي يستند إليها القانون الإستثماري ، فقد وضع هذا الأمر في إطار أكثر نضجا و منظما بتتويجه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الإقتصادي، و ذلك للتكفل الحقيقي بالإستثمارات الخاصة أجنبية كانت أم وطنية، و هو يستهدف سد الثغرات و النقائص التي كانت تشوب قانون الإستثمارات لسنة 1963 لقد أقر قانون 1966 المتعلق بالإستثمارات ضرورة إعطاء المكانة اللائقة للقطاع الخاص بشقيه الأجنبي و الوطني، و وضع لذلك مبادئ و أسس و ضمانات تحكمها الدولة، كما ورد في نفس المادة ضرورة حصول المستثمر على رخصة مسبقة حسب معايير حددها الباب الثالث من الأمر و قد ميز هذا القانون بين الرخصة التي تمنح للمستثمر الأجنبي ، و الرخصة التي تمنح للمستثمر الوطني

و يتم هذا الإتفاق مع وزارة المالية ، التخطيط أو الوزارة الوصية على نوع النشاط المستثمر فيه فالإستثمارات التي تقل قيمتها عن 500 ألف دينار جزائري يقوم الوالي بمنح هذا الترخيص، أما الإستثمارات التي تزيد عن ذلك يمنح بقرار وزاري بناء على رأي اللجنة الوطنية للإستثمارات

. و اعتبارا لهذا لجأت الدولة الى صياغة قانون اخر للإستثمارات سنة 1982 ، القانون رقم 982/11

المؤرخ في 21 أوت 1982 و هو القانون المتعلق بالإستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الذي يهدف إلى تحديد الأدوار المنوطة بالإستثمارات الإقتصادية للقطاع الخاص و في المادة 11 منه إشارة واضحة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معرض الحديث عن الميادين التي يجوز لأنشطة القاطعات الخاص الوطني النمو فيها ، كما أن وجود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعود إلى مرحلة الإستقلال ، حيث وجدت العديد من الصناعات كان أغلبها صغيرا يملكها الأوربيون، فقد كانت هذه الصناعات من نوع الصناعات الإستراتيجية للقطاع الخاص، و مع الإستقلال ورثت الجزائر العديد من هذه الوحدات حيث كان عددها آنذاك سنة 1964 يبلغ 1120 مع عدد عمال قدره 97480 لينتقل عددها بعد ذلك الى 1873 مع عدد عمال قدره: 65053 عامل سنة 1966 ، إلا أن هذه المؤسسات خضعت نسبة كبيرة منها إلى التأميم، ل يتم تهميشها مع انطلاق استراتيجية التنمية سنة 1967

<sup>1</sup>. محمد قوجيل "دراسة و تحليل سياسات دعم المقاوالتية في الجزائر. دراسة ميدانية" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. جامعة قاصدي مرياح. ورقلة

.. كما أن الدولة قد أشرفت عن طريق مؤسساتها الإقتصادية على مختلف جوانب التنمية الإقتصادية والاجتماعية وكذا السياسة الصناعية التي انتهجتها الجزائر، والتي ركزت على إنشاء المركبات و المصانع الضخمة، جعلت من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا ثانويا لم يكن يحظى بالإهتمام إلا مع نهاية السبعينيات ، و بصفة عامة تميزت هذه المرحلة الممتدة من الإستقلال إلى غاية الثمانينات ببناء قاعدة صناعية واسعة تحققت بفضل مجهودات الإستثمارات الضخمة و تدخل الدولة المباشر في التنمية الإقتصادية<sup>1</sup>

وفي ظل تبني الخيار الإستراتيجي و إعطاء الدور الأساسي للقطاع العام و اعتماد سياسة الصناعات المصنعة و ما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الإقتصادية فقد شهرت هذه المرحلة ضعف كبير لمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة تطبيق السياسة الاشتراكية

**الفرع الثاني) المرحلة الثانية (1982-1989):** حظى القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الإستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، و نستطيع اعتبار سنة 1982 بداية مرحلة جديدة في الجزائر تجسد فيها الإهتمام الحقيقي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث لم يتجاوز عددها منذ الاستقلال إلى غاية بداية هذه المرحلة إلى 12000 مؤسسة، أي بمعدل 600 مؤسسة في السنة، و قد كانت في شكل مؤسسات عائلية صغيرة و لم يؤخذ بعين الإعتبار دورها الحقيقي في التنمية ، لكن منذ سنة 1982 بعد اقتناع كلي من قبل المسؤولين الى الحاجة إلى هذا النوع من المؤسسات، اذ بدأ الإهتمام بها يتجسد ميدانيا و تجلى ذلك في التشريعات التي اعتمدها السلطات العمومية في الجزائر، بدأ بقانون 11/82 الصادر في 1982/02/21 الذي ينص عن بعث تنظيم جديد للإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني ، من خلال إنشاء ديوان للتوجيه و المتابعة و التنسيق في سنة 1983 (OSCIP) للإستثمارات الخاصة في سنة 1983 ، كما تميزت هذه المرحلة بانخفاض مداخل السلطات العمومية و ذلك نتيجة إنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و خاصة سنة 1986 ، و كان لذلك أثر كبير على الإستثمارات التي يديرها القطاع العام و التي كانت تمول من خزانة الدولة ، فقد كانت المؤسسات العمومية تتميز بانخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية و المردودية ، و ذلك راجع إلى رداءة منتجاتها إضافة إلى عدم وجود يد عاملة مؤهلة إضافة الى عدة مشاكل متعلقة بعدم التحكم في التكنولوجيا المستوردة.<sup>2</sup>

و قد عرفت هذه المرحلة أيضا بصدور القانون رقم 25-88 المؤرخ في 12 جويلية 1988 حيث بدأت التشريعات التنظيمية الخاصة بالاستثمارات تشهد مرونة الاستثمار الخاص، بفضل هذا القانون المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية الذي حرر الاستثمار الخاص ، و سمح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعددة، ماعدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات إستراتيجية ، و من جملة الأهداف التي جاء هذا القانون لتحقيقها نذكر ما يلي:

1. أحمد رحموني " مرجع سبق ذكره " ص 34

1. عبد القادر رقرق " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر " مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة وهران 2010/2009 ص: 96 ص: 97

- إحداث التكامل الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص  
- خلق نشاطات منتجة ومصدرة خارج القطاع الهيدروكربوني  
- دعم القطاع الخاص لتوفير مناصب الشغل، في ظل عجز القطاع العام على احتواء الطلب المتزايد على العمل  
ورغم ما تضمنه هذا القانون من تحفيزات، غير أنه لم يحدد التحفيزات الجبائية والتنظيمية الكفيلة  
بتجسيدها وتطبيقها، تاركا ذلك لقوانين المالية، وقد عرفت هذه المرحلة اشراك واسهام المؤسسات الصغيرة  
و المتوسطة واعتماد السلطة العمومية لسياسة التنمية اللامركزية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية  
التي كانت تتميز باختلالات كبيرة في مختلف الأصعدة، فمنذ بداية الثمانينات ظهر اهتمام كبير بالمؤسسات  
الصغيرة والمتوسطة، والدليل على الاهتمام بهذه المؤسسات هو التزايد المستمر لعدددها والجدول التالي يبين لنا  
هذه الحقيقة<sup>1</sup>

الجدول رقم (III-1) يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال الفترة (1984-1987)

الفروع	1987				1984			
	%	2	%	1	%	2	%	1
مناجم ومقالع	1.62	246	4.48	10	2.44	204	14.07	48
ص.ح.م.م.إ.ج	6.98	1487	13.9	31	7.24	1025	10.85	37
مواد البناء	9.31	1388	34.08	76	9.38	1328	37.82	129
كيميا و بلاستيك	2.32	346	4.358	10	1.73	246	2.05	7
صناعة غذائية	2.32	4659	3.58	7	30.93	4378	3.8	13
نسيج	31.27	2774	8.52	19	24.6	3482	8.79	30
جلود وأحذية	18.62	769	0.4	1	6	850	1.2	4
خشب وورق	5.16	2439	28.25	63	15.11	2139	20.83	69
نشاطات متنوعة	16.37	795	2.6	6	3.54	502	1.2	4
المجموع	100	14899	100	224	100	14154	100	341

المصدر: الأستاذ أحمد رموني " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري . المكنة المصرية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى: 2011 ص: 37

من خلال هذا الجدول تشير المعطيات الرقمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تميل إلى التركيز على فروع معينة والمحافضة نسبيا على هذا الميل خلال هذه الفترة، ففي سنة 1984 كانت أهم الفروع التي تركز فيها هذه المؤسسات هي مواد البناء، الخشب، الورق، مناجم ومقالع، حيث أن هذه الفروع

1. أحمد رموني. مرجع سبق ذكره. ص: 35. ص: 36

مجتمعة لوحدها أكثر من 72% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية التي بلغ عددها سنة 1984 إلى 341 مؤسسة ، أما في سنة 1987 كانت أهم الفروع التي تم التركيز عليها هي مواد البناء ، و الخشب و الورق و الصناعة الحديدية مع الملاحظة أن كل من فرعي المناجم و مواد البناء سجلا انخفاض، حيث تم توقيف 38 .. مؤسسة في فرع المناجم، و 53 مؤسسة في فرع البناء، و بذلك أدى هذا إلى انخفاض العدد الإجمالي لهاته المؤسسات من 341 سنة 1984 إلى 224 سنة 1987، أما في سنة 1987 فقد حافظ على نفس التوجه تقريبا ( الصناعة الغذائية ، النسيج ، الخشب ) إلى أنه تم التراجع في فروع النسيج ( تسجيل توقيف 708 مؤسسة ) كما عرف فرع الصناعة الحديدية إرتفاعا ملحوظا في عددها بانتقاله من 7.24 إلى 9.98 و نتيجة لذلك فالعدد الإجمالي<sup>1</sup>

للمؤسسات إنتقل من 14154 مؤسسة سنة 1984 إلى 14899 سنة 1987 أي بزيادة قدرها 5.26 حيث تم إنشاء 745 مؤسسة جديدة .

و بصفة عامة ، و تحت طائلة الإختناقات التي أفرزتها المرحلة السابقة في إطار سياسة التصنيع العامة ، بدأت سياسة إقتصادية جديدة منذ بداية الثمانينات إلى خلال المرحلة الثانية ، و بالضبط إبتداء من سنة 1982 تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الإقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، و قد كان المخططان الخماسيان (80-1984) ، (1985-1989) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل إستمرار تبني الخيار الاشتراكي ، و إعادة الاعتبار للقطاع الخاص ، و التراجع عن سياسات الصناعات المصنعة مقابل تشخيص الصناعات الخفيفة و المتوسطة فصدرت بذلك العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

### الفرع الثالث) المرحلة الثالثة (1990-1999)

ابتداء من سنة 1990 طبقت مجموعة من الإصلاحات و تجسد ذلك من خلال إصدار جملة من القوانين التي تهيء الإطار العام لخصوصية المؤسسات العمومية، و تحفيز القطاع الخاص و التقليص من التسيير الإداري للإقتصاد الوطني ، و تم الإعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في ظل تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، و بهذا الصدد تم صدور - القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14-04-1990 المتعلق بالنقد و القرض ، إذ يعتبر هذا القانون بمثابة إطار تنظيمي للقطاع المصرفي، كما ألغي التمويل المباشر من الخزينة العمومية لإستثمارات المؤسسات العمومية، و توحيد المعاملة بين المؤسسات العامة و الخاصة فيما يخص الحصول على القروض، كما كرس هذا القانون في مادته 183 مبدأ حرية الإستثمار الأجنبي ، حتى يتسنى فتح الطريق لكل أشكال مساهمة رأسمال الأجنبي ، و تشجيع كل أشكال الشراكة بما في ذلك شكل الإستثمار المباشر

2 . أحمد رحموني . مرجع سبق ذكره. ص 40

زيادة على ذلك فقد سمح هذا القانون بإنشاء بنوك أجنبية بالجزائر تفتح بموجها الطريق للمشاركة المالية<sup>1</sup> كما خول هذا القانون لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، إضافة إلى محاربة التضخم و الترخيص للاستثمارات الأجنبية، وإلغاء الأحكام المتعلقة ب نسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص، مع حرية الإستثمار و حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر و ضمانات ضد إجراء المصادرة.

ووصولاً إلى قانون الاستثمار لسنة 1993 ( المرسوم التنفيذي رقم 93/12 المؤرخ في 5-10-1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر) الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي<sup>2</sup>

إذ لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الإستثمار الخاص و العام ، و لا بين المستثمر المقيم و غير المقيم ، كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها ، كما إشتمل هذا القانون على ما يلي

1- من حيث ميدان التطبيق : المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 12/93 تسهل المجالات المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها ، أو لأي شخص معنوي معين صراحة لموجب نص تشريعي ، فهي تطبق على الإستثمارات الوطنية الخاصة و الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الإقتصادية الخاصة بإنتاج السلع و الخدمات

2- التصريح : أن يكون الاستثمار موضوع تصريح خاص بالإستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على أن يخص التصريح على الخصوص ما يلي

التصريح بهوية المستثمر ، التصريح بطبيعة النشاط الممارس ، التصريح بهيكل الإستثمار و تجهيزاته ، التصريح برأس مال المستثمر ، التصريح بعدد مناصب الشغل المزمع إحداثها ، التصريح بخصائص الأرض المطلوبة

التصريح بالتكنولوجيا المستخدمة ، التصريح بمكان إقامة المشروع ، والشروط الواردة في المادة 4 من القانون

3- من حيث الضمانات القانونية : وهي مصرح بها في الباب الخامس من القانون - المادة 38 و يتخلص في

- المساوات بين الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب و الجزائريين بحيث يتمتعون ببعض الحقوق و الالتزامات فيما يتصل بالاستثمار<sup>3</sup>

- الحق في الاستثمار بحرية، و قد ورد هذا الاعتراف في نص المادة الثالثة و التي محتواها " تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع و التنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة و تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح كما ذكرنا أعلاه

- يتحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات للمستثمرين أساساً عبر تقديم تخفيضات جبائية و شبه

1 . بودفغ زوليخة . " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (الواقع و الآفاق) مذكرة ماستري في العلوم الإقتصادية ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر 2013/2014 ص: 40. ص : 41

<sup>2</sup>الدكتور منصور الزين " مرجع سبق ذكره . ص: 95 ص: 96

جبائية حيث حدد القانون مختلف الحوافز ، التشجيعات والإعفاءات العامة بالإضافة إلى الحوافز الخاصة بتلك الإستثمارات التي تنشأ في المناطق التي تطمح الدولة في تنميتها

- إنشاء وكالة ترقية الإستثمار (APSI) لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الموحد و تحديد أقصى أجل لدراسة الملفات ب 60 يوم

كما تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه المرحلة إبتداء من سنة 1994 تتكفل بتهيئة المحيط الملائم، و الظروف المواتية لترقية نشاطات هذه المؤسسات بالإضافة إلى القوانين السابقة صدرت القوانين الآتي ذكرها

- قانون الخوصصة لسنة 1995 يفتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص وقد تم تعديله بقانون الخوصصة لسنة 1997

ثم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08/09/1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEI)

- قانون الشراكة لسنة 1998 أهم ما جاء فيه إتفاقيات التعاون و الشراكة مع الإتحاد الأوربي

**الفرع الرابع) المرحلة الرابعة (1999 إلى يومنا هذا) :** إن آثار تطبيق نصوص قانون سنة 1993 لقيت عدة تغيرات بسبب الجمود و الثبات لكل المحيط المرشح لأن يكون في خدمة الإستثمار، فالمماطلات البيروقراطية و المشاكل المرتبطة بالتسيير للعقار الصناعي ساهمت في عدم فعالية القانون الموضوع ، كما أن وكالة ترقية ودعم الإستثمار (APSI) كانت له حصيلة متواضعة، ففي نهاية 2000 و من خلال 43000 ملف إستثمار وضع فإن أغلبية المشاريع بقيت في حالة انتظار

إذن و بعد عجز المرسوم التشريعي رقم 12/96 عن تحريك عجلة الإستثمار، قررت السلطات الجزائرية إصدار قانون جديد يتمثل في الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 03-08-2001 و قد كرست الحرية التامة للإستثمار حسب المادة الرابعة منه ، و قد جاء هذا القانون لتقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الإستثمار وتحسين المحيط الإداري و القانوني كما ينص على ما يلي :

- إلغاء التمييز بين الإستثمارات العمومية و الإستثمارات الخاصة

- توسيع مفهوم الإستثمار ليشمل الإستثمارات المنجزة عن طريق الإمتياز، أو براءة الإختراع و أخذ حصص في المؤسسات، حين تتوفر مساهمات عينية أو نقدية و استئناف النشاطات في إطار الخوصصة

- إلغاء منح المزايا بصفة آلية

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) كبديل لوكالة دعم و ترقية الإستثمارات (APSI)

- إنشاء المجلس الوطني للإستثمار (CNI)

إن القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12-12-2001 ساهم هذا القانون في وضع سياسة تنموية جديدة، تعتمد على معايير وآليات حديثة تهدف إلى دعم مختلف النشاطات الإقتصادية، من أجل تحسين تنافسية هذا النوع من

المؤسسات

- يعد هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، إذ تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آلية دعمها وترقيتها ويهدف القانون إلى
- إنعاش النمو الاقتصادي
  - إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي
  - تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها
  - ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي التجاري ، الاقتصادي، المهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>1</sup>
  - تشجيع الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الإستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداءها
  - الحث على وضع أنظمة جبائية مكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التفاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها
  - تحسين الإجراءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السلع والخدمات
  - تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية لتشجيع الإبداع والتجديد
  - تشجيع بروز محيط إقتصادي وتقني و و علمي يضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم
- وفي هذا الإطار تميزت هذه المرحلة كذلك بصدور مجموعة من المراسيم والأوامر التي من شأنها إنشاء منضومة مؤسسية ، وهيكلية تقود قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الرقي والتطور ونذكر أهمها فيما يلي<sup>2</sup>
- القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة ( جريدة رسمية رقم 77 ، تاريخ النشر 15 ديسمبر 2001)
  - المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة المتوسطة وتحديد قانونه الأساسي (جريدة الرسمية رقم 74 تاريخ النشر 13 نوفمبر 2002)
  - المرسوم التنفيذي رقم 80/03 المؤرخ في 25/02/2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تنظيمه و عمله (جريدة رسمية رقم 13 تاريخ النشر 26 فبراير 2003 )
  - المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير لسنة 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات (جريدة رسمية رقم 13 ، تاريخ النشر 26 فبراير 2003)

1. بودفع زوليخة" مرجع سبق ذكره "ص: 42: ص: 43

2. د. خيابة عبد الله. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . آلية لتحقيق التنمية المستدامة " الإسكندرية . مصدر دار الجامعية الجديدة 2013 ص: 22 ص 23

- المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 25 فبراير المحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها (جريدة رسمية رقم 13 تاريخ النشر 26 فبراير 2003)
- المرسوم التنفيذي رقم 188/03 المؤرخ في 22-04-2003 المتضمن إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وعمله (جريدة رسمية رقم 29 تاريخ النشر 23 أبريل 2003)
- المرسوم التنفيذي رقم 298/03 المؤرخ في 10 سبتمبر 2003 المتضمن تنظيم و سير المفتشية العامة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (جريدة رسمية رقم 55 تاريخ النشر 01 سبتمبر 2003)
- المرسوم التنفيذي رقم 374/03 المؤرخ في 30 أكتوبر 2003 المتعلق بالتصريح الشخصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (جريدة رسمية رقم 67، تاريخ النشر 5 نوفمبر 2003)
- المرسوم التنفيذي رقم 442/03 المؤرخ في 29 نوفمبر 2003 المتضمن إنشاء مصالح خارجية في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، مهامها وتنظيمها و بعد نهاية سنة 2003 ، و بداية سنة 2004 ظهرت المراسيم الآتية
- المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 19 أبريل سنة 2004 يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (جريدة الرسمية رقم 27 تاريخ النشر 28 أبريل 2004)<sup>1</sup>
- وكذا بعد سنة 2004 صدرت مراسيم مختلفة خلال سنوات 2005 2006. 2007 نوردها كما يلي
- المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 03-05-2005 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهامها، وتنظيمها
- الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15-07-2006 المعدل والمكمل للأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتطوير الإستثمار
- المرسوم التنفيذي رقم 355/06 المؤرخ في 09-10-2006 المتعلق بصلاحيات مكونات تنظيم ومهام المجلس الوطني للإستثمار
- المرسوم التشريعي رقم 356/06 المؤرخ في 09-10-2006 و المحدد أيضا لصلاحيات تنظيم و سير الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
- المرسوم التشريعي رقم 08/07 المؤرخ في 11-01-2007 المحدد لقائمة النشاطات السلع والخدمات المستفيدة من الإمتيازات المحددة في الأمر رقم 03/01 ، المتعلق بتطوير الإستثمار<sup>2</sup>
- لقد جاءت معظم هذه القوانين لتكوين منظومة مؤسسية لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد مهام وصلاحيات كل مؤسسة منها
- غير أنه ورغم هذه الجهود فقد بين إستقصاء أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في الجزائر عبر 12 ولاية كبرى، خلص إلى أن مدة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستغرق حسب طبيعة

1. دكتور خبابة عبد الله " مرجع سبق ذكره "ص 23

2. بودفع زوليخة" مرجع سبق ذكره "ص: 45

- نشاط المؤسسة ما بين 6 أشهر إلى 03 سنوات و السبب يرجع إلى مجموعة من القيود
- قيود إدارية : و تتمثل في تنوع الوثائق و بطء الإجراءات الإدارية و صعوبة الحصول على السجل التجاري
- قيود بنكية : و تتمثل في طول فترة دراسة ملفات القروض و صعوبة الحصول على قرض بنكي
- العقار الصناعي : و تتمثل قيوده في صعوبة الحصول على عقار، و على عقود الملكية
- قيود أخرى : كارتفاع مستوى الرسوم و إشتراكات الضمان الإجتماعي

إن جميع الترسانة من القوانين التي أصدرتها الدولة بهدف تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نمو الإقتصاد الوطني ، لم تكن في مستوى التطلعات و لم تعط مردودها على أحسن وجه، و هذا لتباطؤ عملية تجسيد القوانين و تطبيقها على أرض الواقع

### المطلب الثاني : آليات و أساليب دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة إنتهجت الجزائر العديد من الآليات و السياسات في مجال تنمية هذا القطاع و بلوغ الأهداف المرجوة منه إن إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تزايد الإهتمام بها، فرض حتمية تعاضد جهود هيئات عديدة من أجل تمكين هذه المؤسسات بلوغ الأهداف المنوطة بها و التي من أهمها

### الفرع الأول : هيئات و هياكل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

#### (1) على المستوى المحلي :

#### أ) وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لقد أنشأت الجزائر إعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم تحولت من وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة إعتبارا من سنة 1993 و ذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة و المتوسطة<sup>1</sup>، و بموجب المشروع التنفيذي رقم 19/00 المؤرخ في 11 جويلية 2000 توسعت صلاحيات هذه الوزارة و مجالات إشرافها لتشمل<sup>2</sup>..

- حماية طاقات المؤسسات و الصناعات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة الموجودة و تطويرها
- ترقية الشراكة و الإستثمارات ضمن قطاع المؤسسات و الصناعات المتوسطة و الصغيرة
- ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة
- ترقية المناولة

1. صالح صالحي. أساليب تنمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري . مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة فرحات عباس سطيف. الجزائر. العدد 03/2004 ص:30

2. المرسوم التنفيذي رقم 00-19 المؤرخ في 11/07/2000 المتعلق بتمديد صلاحيات الوزير المكلف بـ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 42 ص 6

- التعاون الدولي و الإقليمي و الجهوي في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تحسين فرص الإستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج و الخدمات
- إعداد الدراسات القانونية و تنظيم القطاع
- إعداد الدراسات الإقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات و الصناعات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة
- تجهيز المنظومة الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع و نشر المعلومات الإقتصادية
- تنشيط النشاطات مع الولايات و الفضاءات الوسيطة
- تطوير التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات و الصناعات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة

#### ب) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم الشباب، من الهياكل المسخرة من طرف الدولة لتوفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و في هذا الإطار سنعرض هذه الوكالة حسب ما جاء في المراسيم التنفيذية من نشأة و مهام كما سنتطرق إلى مساهمتها في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة

**ب1) نشأة الوكالة :**

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لسنة 1996، و تعرف بأنها هيئة تعرف بطابع خاص ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة. و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابع العملية لجميع نشاطات الوكالة ، يكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر يمكن نقل إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل ، تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناء على قرار من مجلسها التنفيذي<sup>1</sup>

#### ب2) مهام الوكالة<sup>2</sup>

تضطلع الوكالة بالإتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية بالمهام التالية

- تدعم و تقدم الإستشارة و تدعم الشباب في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية
- تسيرو وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما ، تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، لاسيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للإستفادة من قروض البنوك و المؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و بالإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية العدد 52. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق

لسنة 1996. المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المادة 5.4.3.2.1 ص. 12.

2. المرجع السابق المادة 6 ص: 12. ص: 13.

- تقوم بمتابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الإستثمارات
- تشجع كل أشكال الأعمال و التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين و التشغيل و التوظيف الأولى و بهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص ما يلي:
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم
- تحدث بنكا للمشاريع المقيدة إقتصاديا و اجتماعيا
- تقدم الإستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي و تعبئة القروض
- تقييم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية، في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها
- تبرم إتفاقيات مع كل هيئة أو مقاوله أو مؤسسة إدارية عمومية، يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين و التشغيل أو برامج التشغيل الأولى للشباب لدى المستخدمين العموميين او الخواص
- ب.3) التركيبة التمويلية للوكالة
- توجد صيغتين من التمويل التي تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتوفيرها لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- ب.3.1) التمويل الثنائي : في هذه الصيغة تشكل التركيبة المالية من المساهمة الشخصية للشباب المستثمر و قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و فيما يلي توضيح للهيكل المالي الثنائي
- الجدول رقم (2-III) الهيكل المالي للتمويل الثنائي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	قيمة الإستثمار
71%	29%	5000.000 دج
72%	28%	من 5000.001 إلى 10.000.000 دج

[www.anseg.org.dz](http://www.anseg.org.dz)

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

- ب.3.2) التمويل الثلاثي : يتم التمويل الثلاثي بكل من مشاركة المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و يتكون من المساهمة الشخصية للشباب المستثمر، قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و قرض بنكي منخفض الفوائد بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة لضمان مخاطر القروض، و فيما يلي توضيح لهذه الصيغة

الجدول رقم (3-III) الهيكل المالي للتمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

القرض البنكي	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	قيمة الإستثمار
--------------	------------------	------------------	----------------

70%	1%	29%	5.000.000
70%	2%	28%	من 5000.001 إلى 10.000.000 دج

www.ansej.ay.

### ج) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة، حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه. بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها ج.1) نشأة الوكالة

بناء على التوصيات المقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22/01/2004 المعدل

وطبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 22 يناير 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، تعرف الوكالة الوطنية بأنها هيئة ذات طابع خاص توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، تحدث الوكالة فروعاً على المستوى المحلي بناء على قرار مجلسها التنفيذي<sup>1</sup>

### ج.2) مهام الوكالة:

تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية<sup>2</sup>

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول به
- . تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم
- . تمنح قروض بدون مكافأة،
- . تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم
- . تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفتر الشروط التي تربطهم بالوكالة' و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية لتنفيذ مشاريعهم

1 . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . الجريدة الرسمية العدد 6. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير سنة 2004 يتضمن إنشاء

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي المادة 04.03.02.01 ص 8:

2 . المرسوم التنفيذي رقم 00-19. مرجع سبق ذكره ص: 08 ص: 09

ويهدفه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يأتي  
تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز  
- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض  
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفذ خطة التمويل  
ومتابعة انجاز المشاريع ، واستغلالها

ج3) الخدمات المالية التي تقدمها الوكالة : يمنح الجهاز صيغتين من التمويل هما:

ج1.3) قرض شراء المواد الأولية (وكالة-مقاول):

هي قروض بدون فوائد، تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء المواد الأولية لا تتجاوز 100000 دج  
وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولا يملكون أموال لشراء المواد الأولية  
لإعادة أو إطلاق نشاطا. وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب ، بينما مدة تسديد هذه  
السلفة لا تتعدى 36 شهرا.

ج2.3) التمويل الثلاثي (وكالة-بنك-مقاول):

هي قروض ممنوحة من طرف البنك والوكالة بعنوان إنشاء نشاط . تكلفة المشروع قد تصل إلى 100000000 دج  
، التمويل يقدم كالتالي :  
- قرض بنكي بنسبة 70%  
- سلفة الوكالة بدون فوائد 29%  
-- مساهمة شخصية 1%

وقد تصل مدة التسديد إلى (08) سنوات، مع فترة تأجيل التسديد تقدر ب (03) سنوات بالنسبة للقرض البنكي  
د) وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI): أنشأت هذه الوكالة لدعم وترقية الاستثمار وهي هيئة حكومية بناء  
على المرسوم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993 حيث تقوم هذه الهيئة بمساعدة أصحاب المشاريع الاستثمارية من  
خلال تسهيل إجراءات وتقليص مدتها، حيث حدد بأجل لا يتعدى 60 يوما لإنهاء الإجراءات القانونية والإدارية  
لإقامة مشاريعهم ، وتوفير جميع البيانات والمعلومات الإحصائية، وكذلك التوجيهات ذات الطابع الاقتصادي  
التشريعي القانوني، والاجتماعي... إلخ ، وتهتم هذه الوكالة بالمهام التالية<sup>1</sup> :

- ترقية ومتابعة الاستثمارات
- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الاستثمارات
- التكفل بالنفقات المتعلقة بالاستثمارات سواء كانت بصفة كلية أو بصفة جزئية

1 . المرسوم التنفيذي رقم 93 / 12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار المادتين 08-09

- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج و المواد الأولية
- إعداد الإحصائيات حول الاستثمارات
- منح الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات
- مراقبة سير عمل الاستثمارات
- و نتيجة لل صعوبات و العراقيل التي واجهت عمل الوكالة ثم استبدالها بالوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) في سنة 2001

هـ) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): نظرا لبعض الصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية، و من أجل تجاوزها و محاولة استقطاب، و توطين الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، فقد أنشأت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 03/01، (المواد من 06 إلى 08، المواد من 21 إلى 22)

تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، تدعى في صلب النص "وكالة" وهي حسب المادة 21 من الأمر 03/01 مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. و تمر من خلالها تقليص مدة منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما، بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها و قد أوكلت إلى الوكالة المهام التالية<sup>1</sup>:

- ضمان ترقية و تنمية و متابعة الاستثمارات
- استقبال المستثمرين المقيمين و الغير مقيمين و إعلامهم و مساعدتهم
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات، و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة اللامركزية
- تسيير و منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به
- تسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادة 28 من الأمر 03-01
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء
- تقديم كل الخدمات الإدارية و المعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين او غير المقيمين و تبلغهم بقرار القبول أو الرفض للاستثمار المرغوب، و المزايا و الحوافز المطلوبة و هذا في مدة أقصاها 30 يوما
- تتولى الوكالة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي السياحي أو الخدماتي. و هذا الأمر في غاية الأهمية لأن منح العقارات كان يتم بصفة غير منسقة و في غاية التعقيد.

1. الجريدة الرسمية الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار العدد 47 2001 ص: 07

وللوكالة هياكل وأجهزة تعمل على تجسيد دعم وتطوير الاستثمارات وهي<sup>1</sup> الشبائيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني، تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية . كما يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج ما يلاحظ على نشاط ومهام هذه الوكالة هو افتقارها إلى الوسائل والإمكانيات لتطوير وترقية الاستثمار (موقع الالكترونى ديناميكي ، دليل للمستثمر بإحصائيات دقيقة وفعالية ) كما لا تتوفر على الكفاءات اللازمة لتطوير الاستثمار. حيث لا تمتلك استقلالية كافية فيما يخص التوظيف ، كما يتسم نشاطها بالتداخل مع مهام و صلاحيات هيئات ومؤسسات أخرى، مثل الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار والصندوق الوطني للاستثمار

كما أن الوكالة تطوير الاستثمار (ANDI) هي تخضع لوصايتين الأولى إدارية وتحت سلطة رئيس الحكومة . و أخرى سلطة عملية ، تخضع لوصاية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و تطوير الاستثمار (MDPPI)

و بالتالي فان تعامل الوكالة مع المستثمر تمنح لهذا الأخير إمكانية الطعن أمام ثلاث جهات أمام القضاء وأمام مصالح رئيس الحكومة . وأمام الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وتطوير الاستثمار (MDPPI) ، وهذا ما جعل الغموض يكتنف عمل هذه الوكالة. ويعقد من مهامها ويقلل من فاعليتها.

(و لجنة المساعدة من اجل تجديد وترقية الاستثمار (CALPI):

أنشئت بمقتضى التعليمات الوزارية 28 المؤرخة في 15/05/1994. وهي متعلقة بإجراءات توزيع الأراضي للمستثمرين، وترتكز مهمته الأساسية على العنصر الإعلامي والتشاور المحلي . حيث إن هذه اللجنة تتشكل من الوالي أو ممثله رئيسا، ومدير الدراسات و تهيئة الإقليم . مدير الصناعة و المناجم، مدير مكلف بالمجال الحضري . مدير الأملاك العمومية . مدير الفلاحة . مدير المناطق الصناعية . ممثلو مؤسسات الترقية العقارية . رؤساء البلديات و الدوائر مديري الوكالات العقارية . الذين بحوزتهم مناطق النشاط. ممثلو كل الغرف التجارية و الحرف الصناعية و الزراعية . ممثلو الجمعية الوطنية للمقاولين في الولاية .

و تتمثل مهام لجنة (CALPI) في :

- تشكيل و مسك الدليل العام للمساحات الموجهة لغرض العقار للمستثمرين مع توفرها على القائمة الكاملة للمناطق ذات الطبيعة الاقتصادية
- تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بالإمكانيات العقارية المتوفرة في إقليم الولاية .
- الوضعية العامة للأرض (العقار) المساحات المهمة و غير المهمة الوضعية القانونية للأرض . تعريف نوعيتها مالكها أو مسيرها و طريقة الاستفادة

2 .د. منصورى الزين .مرجع سبق ذكره ص :109 ص :110

- قواعد وطرق البناء فيما يخص الحصول على رخصة البناء واحترام قواعد التعمير<sup>1</sup> وحسب معطيات وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها و خصصت لها قطع أرضية منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13 ألف مشروع، يتوقع أن تستقطب 311 ألف عامل بعد انجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية<sup>2</sup>

(د) صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): هو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. أنشئ في 11 نوفمبر 2002 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 سنة 2002 ويسير من طرف مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة. ومن بين أهم وظائفه :

- توفير الضمانات الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض البنكية
- تحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة

(ذ) الوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI) : بعد أن حلت لجنة الدعم المحلية لترقية الاستثمار (CALPI) التي تم إنشاؤها سنة 1994، والتي لم تؤد الدور المنوط بها، والمتعلق أساسا بتوفير قطع الأراضي الخاصة بالمشاريع الاستثمارية. ولقد أخفقت بسبب المضارب والربوع المالية، ولهذا تم تعويضها بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي في سنة 2001، والتي تستحوذ على فروع ضمن كافة الولايات. ويتلخص الهدف الرئيسي لهذه الوكالة في الحصول على قطع الأراضي وتهيئة المناطق الصناعية، بيع قطع الأراضي وتأجير العمارات. وتقوم هذه الوكالة بجميع الإجراءات الضرورية لدى المصالح العمومية أو الخاصة من أجل إتمام انجاز الأعمال وتطهير الأراضي لإنشاء مناطق صناعية في مناطق لائقة لهذا الغرض. ولهذه الوكالة بنك للمعلومات العقارية على المستوى المحلي. حيث تسمح لكل الأشخاص الراغبين في الاستثمار بالحصول على المعلومات الخاصة بالإمكانيات العقارية الموجودة بفضل الشباك الوحيد على مستوى كل الولايات. وذلك مثل مكان تواجد العقار (الأرض) مساحته أسعار قطع الأراضي، كما تقوم بنشر وإيصال هذه المعلومات وجعلها في متناول المستثمرين، من خلال بنك للمعلومات على المستوى الوطني وتعمل هذه الوكالة بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)<sup>3</sup>

(ر) الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

يساهم هذا الصندوق في خلق وترقية النشاطات المحدثثة للثروات التي يراد تشييدها من قبل البطالين الذين تمتد أعمارهم بين 35-50 سنة والراغبين في خلق مشاريع متوسطة وصغيرة ومصغرة. وقد برمج هذا الصندوق

1. د. منصور الزين. مرجع سبق ذكره ص: 106 ص: 107

2. صالح صالح. مرجع سبق ذكره ص: 21

1. مشري محمد الناصر. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة) مذكر ماجستير. جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر ص: 98

3. نفس المرجع. ص: 103

وفق المرسوم التنفيذي 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2001 المتمم للمرسوم التنفيذي 94-188 الصادر في 06 جويلية 1994<sup>1</sup>

(ز) بورصات المناولة والشراكة : وهي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي، تم إنشاؤها عام 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها<sup>2</sup>

- إحصاء الطاقات للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل مستوى لطاقات المناولة
- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية
- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية
- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة لتقديم المساعدات الاستثمارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات
- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي، بتشجيع إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان المناولة
- ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني والعالمي
- تنظيم الملتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة
- تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض، وتوجد حاليا أربعة بورصات جهوية للمقاولات من الباطن والشراكة في كل من الجزائر العاصمة قسنطينة وهران وغرداية

## (2) على المستوى الدولي

(أ) برنامج ميديا : يعد برنامج ميديا الذي دشن سنة 1995 الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو متوسطية وأنشطتها. وتمنح مساعدات ميديا الثنائية للجزائر 'تونس' المغرب 'مصر' الأردن 'سوريا' لبنان 'فلسطين، ويستخدم الدعم الذي يقدمه البرنامج لهذه الدول في تحقيق ثلاثة أهداف<sup>3</sup>

- تعزيز الاستقرار السياسي والديمقراطية في منطقة مشتركة للسلام والأمن
- إقامة منطقة للرخاء المشترك ولدعم إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين بحلول عام 2010

- توثيق العلاقة بين شعوب هذه الدول عن طريق الشراكة الثقافية والاجتماعية والإنسانية

يعد برنامج ميديا الثاني (2000-2006) خليفة لبرنامج ميديا الأول (1995-1999). حيث أنه في ظل ميديا الثانية تم توفير مبلغ قدره 5.35 مليار أرو مقارنة ب 3.4 مليار أور في ظل ميديا الأولى. كما يرافق هذه المنح من الاتحاد الأوروبي فرصة إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي.

---

1. غدير أحمد سليمة. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. دراسة تقييمية لبرنامج ميديا. مذكرة ماجستير جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر 2007/11/14

خلال ميدا الثانية تم ضخ حوالي 90% من الموارد المخصصة على مستوى التعاون الثنائي و 10% الأخرى تم تخصيصها للأنشطة الإقليمية ، وتتمثل أولويات توجيه هذه الموارد على المستوى الثنائي في عنصرين هما<sup>1</sup>

- دعم التحول الاقتصادي، والهدف هو الاستعداد لتنفيذ تجارة حرة عن طريق زيادة القدرة التنافسية بقصد تحقيق النمو اقتصادي مستدام خاصة بتطوير القطاع الخاص
- تقوية التوازن الاجتماعي والاقتصادي

وقد استفادت الجزائر من غلاف مالي في إطار برنامج ميدا الأول يقدر ب 164 مليون أور و 338 مليون أور و في إطار برنامج ميدا الثانية . وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعاون الثنائي يأتي في شكل برامج ، فنجد في الفصل الثاني (الاقتصادي والاجتماعي) أعدت برامج لتطوير القطاع الخاص و المتمثل في تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة عبر مراكز للأعمال و برامج لتحديث الصناعة ، و تحديث القطاع المالي و دعم الخصخصة و مشاركة القطاع الخاص في البيئة التحتية ، و تسهيل التجارة بدعم الجودة، لقد جاء هذا البرنامج (ميدا) ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميدا الثانية ، و معد خصيصا لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و قد أحرسم "أور – تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية" و من أهدافه :

- الهدف الإجمالي : و يتمثل في تأهيل و تحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الخاص ليساهم بجزء كبير و مهم في النمو الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر
- الأهداف الخاصة : و هي
- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق
- تطوير طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام و الخاص
- المساهمة في الإنباع الجيد للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت و المنظمات المعلقة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- (ب) التعاون مع البنك العالمي: تم التعاون مع البنك العالمي و هو الشركة الدولية التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات (NAED) عن طريق برنامج واحد يعمل على وضع حيز التنفيذ "لبارومت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على<sup>2</sup>
- و صيغتها و التدخل أيضا في إعداد الدراسات الاقتصادية لفروع النشاط و يعرف البرنامج هو الرفع من عرض و نوعية التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد الايجاري

2. غدير أحمد سليمة. مرجع سبق ذكره ص :72 ص:73

1. عز الدين زين الدين " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أثرها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر " مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر 2013/2014 ص 112

ج) التعاون مع البنك الإسلامي (BID): في إطار التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ثم منح المساعدة المالية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ولهدف هذا التعاون إلى المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في الاقتصاد الوطني، وتحسين محيطها وإنشاء ورشة حول ترقية التمويلات بالاشتراك مع كل من ماليزيا، اندونيسيا، وتركيا، تحت غطاء مالي قدره 1.5 مليون دولار<sup>1</sup> وقد بدأ العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975 وفي إطار التعاون مع هذا البنك، تم منح المساعدة المالية في إطار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويهدف في مشروع التعاون إلى تكثيف الجهود وتبادل الخبرات بين الدول المؤسسة لهذا البنك وعددها 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي ويهدف مشروع التعاون إلى

- المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني
- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI):

تأسست (ONUDI) في 1767 في فيينا لترقية التنمية الصناعية في الدول النامية عن طريق وضع برامج صناعية مبرمجة لكل دولة هدفها الأساسي هو تدعيم ديناميكية إعادة الهيكلة والشفافية وإدماج نمو الصناعات المؤسسات في إطار مراحل التحرير والانفتاح الاقتصادي. بدأت ONUDI العمل في الجزائر في 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسية وإعادة الهيكلة الصناعية الذي خص 08 مؤسسات عمومية و 40 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تعمل على تقديم مساعدات فنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعة الغذائية بإحداث وحدة لتسيير البرنامج، واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص هذا الفرع

هـ) برنامج (GTZ) لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في إطار الشراكة التنموية الجزائرية الألمانية وفي ظل تحرير انفتاح السوق في صياغة برنامج لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك بالتعاون مع ألمانيا ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يعرف برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني (GTZ) وتمثل أهدافه فيما يلي :

- الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة من أجل الاستغلال الأمثل لإمكاناتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل والتعامل من المنتجات المستوردة
- التوجيه والتكوين في ميدان التسيير والاعتماد على مراكز دعم جهوية من أجل إنشاء نوع من الهيئة و الإلتقان

2. مسغوني منا "نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة الباحث كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة العدد 10/2012 ص: 131

- حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على طلب خدمات مراكز الدعم<sup>1</sup> وتمثل المؤسسات المستهدفة والتي يمكن لها الاستفادة من عملية التأهيل في معظم المؤسسات الصناعية التي تكون من 50 إلى 250 عامل في الفروع الآتية
- صناعة الحديد والصلب و مواد البناء
- الصناعة الفلاحية والغذائية
- الصناعة الكيماوية والصيدلانية
- بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكونة من 1 إلى 10 عمال والمنشأة من طرف شباب ANSEJ وما شابه ذلك، وتمثل خدمات مراكز الدعم في<sup>2</sup>
- إعداد مجموعة من الآراء والتوصيات في مجال التسيير بالنسبة للمؤسسات الصناعية المتوسطة تتعلق هذه التوصيات بالوظائف الحيوية في المؤسسة (الإدارة العامة، تسيير الموارد البشرية، الإنتاج والمؤونة إدارة المالية، التسويق التوزيع، والبيع)
- إقامة ملتقيات من اجل تأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة الخاصة (تقنيات وطرق التسيير تطوير ثقافة التسيير، التفكير الاستراتيجي)
- تقديم دروس تكوينية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة (الشباب المشرف على المشروع المستفيدين من القروض المصغرة)
- ويقوم هذا البرنامج بالنشاطات الآتية :  
تكوين مستشارين مختصين في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة  
- تكوين المحاضرين لفائدة مسيري المؤسسات  
- تقديم الدعم المناسب لمراكز وهيئات الدعم عن طريق تحسيس كفاءات المسيرين  
(و) التعاون مع فرنسا : لقد تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا في إطار التعاون بين البلدين، ويتم التحضير لمشروع تعاون مع المجلس الجهوي (Alpess Phane) ومجموعة من ولايات الشرق (سطيف عنابة قسنطينة)
- (ي) التعاون مع ايطاليا: تعتبر التجربة الايطالية من انجح التجارب في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأتي هنا اتفاقية الجزائر مع ايطاليا لتنفيذ خطة قرض مقدر ب 52,5مليار ليرة ايطالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ميادين اقتناء التجهيزات والتكوين والمساعدات التقنية بالإضافة إلى تدعيم كليات إنشاء المحاضن والمشاتل ومراكز التشغيل واليات مالية حديثة

1. 2. أحمد بن قطاف واقع سياسات و جهود التنمية المحلية بالجزائر، دراسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر. واقع و آفاق. معهد العلوم الإقتصادية. م.ج. برج بوعريج 15/14 أبريل 2008 ص:09

## المطلب الثالث: الأساليب والإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتحتم عليها التأثير الايجابي وسرعة التفاعل والتأقلم مع المتغيرات الجديدة المتتالية لهذا المحيط الصعب، ذو الواقع المحلي، والأورو متوسطي والعالمي. دون أن تملك القدرة بعد والأدوات العالية الضرورية التي تمكنها من ذلك لذا نعتد بضرورة تدخل السلطات العمومية بالياتها المختلفة لوضع وتوفير الشروط الموضوعية للمنافسة الحقه، وأن تعمل على دعم هذه المؤسسات وتنميتها وتطويرها، حتى تكون فاعلة في الاقتصاد الوطني وحتى تكون بديل استراتيجي لاقتصاد المحروقات وأن توفر المستلزمات الضرورية التي نجم عنها فيما يلي:

أولاً ( تأهيل العنصر البشري : لا يمكننا الحديث عن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة، دون التركيز على تأهيل العنصر البشري فيها، ولأن هذا العنصر يعتبر أساس العملية الإنتاجية، وبالتالي هو يحتاج إلى دورات تكوينية وتدريبية لتطوير إمكانياته الفنية والمهاراتية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمتعاملين فيها، ولهذا يجب أن يستثمر فيها بكثافة في كل الوظائف وعلى كل المستويات ولا يجب أن يعتبر أن هذا الاستثمار يمثل عبئاً إضافي على المؤسسات لأنه يحتاج إلى مبالغ. فهو وحده يستحق ذلك، لقدرته على التفكير والإبداع وإيجاد الحلول لمختلف المعوقات. وتعتبر كذلك قاطرة لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي

ونعلم أن الخبراء الاقتصاديين والإداريين قد يختلفون في تحديد أسباب تعثر المؤسسة اقتصاديا إلا أنهم يتفقون على أن أهمها ضعف إدارة الموارد البشرية، مما ينتج مناخ طارد لموظفين الأكفاء ويعزي ذلك إلى عدم إدراك مدى أهمية العنصر البشري ضمن منظومة أي عملية إنتاجية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي<sup>1</sup>

ونظرا لأهمية هذا العامل، يتوجب اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات لتكوينه وتأهيله وذلك على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الكلي

### (1) على مستوى المؤسسة

- إجراء دورات تكوينية للموظفين لاكتساب التقنيات الحديثة في جميع المجالات ( التسيير، الانتاج، التسويق التحليل المالي
- الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية للاستفادة من الخبرات والمعارف
- تكريس ثقافة التقاسم بين أفرادها، وبعث فيهم روح تبادل الحر للمعلومات والمعارف والكفاءات
- اعتماد أساليب تحفيزية سواء إدارية مثل الترقية التلقائية

<sup>1</sup> <http://www.Islomonlime.net/arabic>

- كسر الروتين في مجال أداء الوظائف وتحفيزات اجتماعية. تقديم خدمات اجتماعية، إعطاء للموظفين إيجارات دورية
- القضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات، كالإقصاء والتهميش واللامساواة والحد من الصراعات الفردية بين الموظفين، وتحسين الموظفين بأن لهم وزن في التسيير الإداري عن طريق الاستشارة الحوار وطلب إيواء الرأي، ومحاولة التقليل من القرارات الفوقية واعتماد الأسلوب الديمقراطي في التسيير
- (2) على المستوى الكلي : فيتطلب من الهيئات المعنية إيجاد السبل الكفيلة للتأهيل كإنشاء هيأت وطنية لرصد ومتابعة التطورات المعرفية والتأهيلية
- ثانيا) التخطيط الاستراتيجي : تتعلق العملية بتحضير الاستراتيجية التي تسمح للمؤسسة بتحسين مردوديتها كما أن التخطيط الاستراتيجي يقدم للمؤسسة وتسليح التحليل بنظام التوقعات الاقتصادية والتنافسية التي تسمح لها بعرض خطة عمل على المدى الطويل، وفي هذا الإطار يلعب التشخيص الاستراتيجي دور مهم في التطوير واستشراف المستقبل، وفي القدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، التي تعتبر من أهم مقومات نجاح عملية التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال البحث عن المردودية الاقتصادية في المعاملات بالاعتماد على تحليل مكونات محيط المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى البحث عن التنظيم المناسب داخل المؤسسة، والذي يجب أن يتميز بالمرونة في هياكله والسرعة في الحركة ورد الفعل، ويشمل تشخيص المحيط للمؤسسة في

### 1) تشخيص المحيط الاقتصادي والاجتماعي<sup>1</sup>

يتميز هذا المحيط بالتطور المستمر، وهذا ما فرض على المؤسسات القيام بتحليل عناصره وذلك بالاستعانة بمكاتب الدراسات والمستشارين والمختصين كخطوة أولى لعملية التشخيص، من أجل معرفة مصادر التهديدات والفرص ومنه العمل على تفاديها والتغلب عليها في حالة كونها تهديدات، أو حسن استعمالها والتصرف معها في حالة كونها فرص تسمح بالرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، ويرتكز تحليل المعطيات الاقتصادية لدولة ما على عناصر مختلفة نذكر منها

- متوسط الدخل للفرد، الناتج الوطني الخام، الاستهلاك، معدل النمو الاقتصادي
- الإجراءات الاقتصادية المتخذة من قبل الدولة من اجل ترقية وتمويل المؤسسات
- أثر بعض المتغيرات الاقتصادية والسياسية على نجاعة الصناعة مثل تدهور النقود، ارتفاع بعض عوامل الإنتاج، التكاليف المتوسطة لرأسمال، وتسريح العمال، وعليه لا بد من اخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار عند إجراءات تشخيص المحيط الاقتصادي والاجتماعي، بغية الوصول إلى تحديد نظرة شاملة ومنسقة من أجل تهيئة فضاء اقتصادي واجتماعي مساعد على الاستثمار والإنتاج التنافسي، وتحسين صورة الدولة اقتصاديا

2. ابتسام بوشريط. "آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية". دراسة تحليلية لنتائج برامج التأهيل المؤسسات الجزائرية. رسالة

ماجستير. جامعة منتوري قسنطينة (2009-2010) ص63

2- تشخيص المحيط التكنولوجي: في هذا النوع من التشخيص يجب القيام بما يلي  
اختيار و حيازة التكنولوجيا الحديثة و العمليات الإنتاجية. التكيف و التحكم في ثقل التكنولوجيا و أخيرا تطوير  
المعارف التكنولوجية

إذن من الضروري على المؤسسات التي تريد النجاح، لابد من إعداد و تنفيذ مخطط تأهيلها أن تقوم بتحسين  
كفاءتها التكنولوجية، و التحكم في التكنولوجيات الحديثة، و منه لابد على المؤسسات التي تريد أن تفرض  
وجودها في ظل العولمة الاقتصادية، و المنافسة العالمية و تمكينها من مسيرة الديناميكية التكنولوجية، و هذا من  
خلال القدرة على الفهم المسبق للتطورات التكنولوجية

3- التشخيص التسويقي : تقوم المؤسسة بتشخيص نتائجها و أسواقها و موقعها الاستراتيجي، و ذلك حتى  
تتمكن من قياس نجاحها التجارية، و نجاعة مختلف مجالات النشاط في المؤسسة مع تقييم السياسات  
الإستراتيجية التسويقية المتبعة، و عليه فالأمر يتعلق بالتعرف على العوامل الأساسية و التوصيات التي يرتبط بها  
نجاح نشاطات المؤسسة في القطاع الصناعي الذي نشط فيه .

أ- تحليل النتائج التجارية : إن المؤسسة تقوم بتحليل النتائج التجارية عن طريق الاهتمام بتحلي ثلاث عوامل  
أساسية و هي <sup>1</sup>

- تقييم نشاط المؤسسة: إن التقييم تلجأ إليه المؤسسات التي تنتج و تبيع منتجات كثيرة و لأسواق عديدة و عليه  
فالتشخيص الاستراتيجي لوظيفة السوق لابد أن يعطي تحليلا معمقا لكل نشاط استراتيجي، و ذلك بغية تصور  
إستراتيجية خاصة بالمؤسسة . و يرجع هذا الاختلاف و التمايز الذي تعرفه المنتجات و الأسواق  
- تحليل النتائج التجارية لكل مجال نشاط استراتيجي، و يتعلق هذا الأمر أساسا بإعداد مصفوفة (منتجات/  
أسواق ) لمختلف المجالات الإستراتيجية، و هنا تجد المؤسسة نفسها مجبرة على تحليل الطلب. معدل النمو. مرونة  
الطلب، تحليل الفرص من أجل التعرف على المنافسين و الموردن الأساسيين. التكنولوجيا المتوفرة. التعرف على  
المنتجات ذات التنافسية المرتفعة و المنتجات التي ما تزال تعاني من مشاكل المنافسين. و هذا ما يصعب القيام به  
في الجزائر بفعل غياب المعلومة التجارية و التقنية عن المنافسين  
- تقييم وضعية التنافسية للمؤسسة: ان المؤسسة تعتمد في تقييمها لوضعيتها التنافسية من أجل التعرف على  
أداءها على معرفة تصميم الاستراتيجيات التنافسية، سواء بالنسبة للمنتجات الأقل مردودية أو ذات مردودية  
المرتفعة على عدة طرق و التي من بينها :

- طريقة BCG

- طريقة ADL

- طريقة PORTER

ب- السياسات التجارية و المزيج التسويقي : تلجأ المؤسسة إلى تحليل سياساتها التجارية و مزيجها التسويقي

1 . إبتسام بوشريط. مرجع سبق ذكره ص: 65

وربطها بحاجيات واتجاهات الزبائن . وهذا من الناحية الكمية والنوعية ، وهناك عدة سياسات نلخصها فيما يلي سياسة المنتج ، سياسة التسعير ، سياسة الترويج ، سياسة التوزيع

#### 4- التشخيص المالي :

إن تقييم الوضع المالي للمؤسسة ، يعتمد أساسا على المعطيات المحاسبية والمالية للمؤسسة ، لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف عن المؤسسة ، وتحليلها مستقبلا ، وتتطلب عملية التشخيص المالي ، القيام بعدة خطوات نوجزها فيما يلي :

- تقييم المعطيات المحاسبية ، تحليل الميزانيات ، تحليل النتائج ، تحليل التكاليف وأسعار التكلفة  
ثالثا) تدعيم البنية التحتية : إن تدعيم البنية التحتية يساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ، وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة ، وفي هذا الإطار تبرز ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع المرافقة للطريق السيار شرق غرب ، مثل محطات التزود بالوقود ، إنارة الطريق ، المرافق العمومية مثل المطاعم ، المراكز الصحية ، الفنادق...إلخ  
و اعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق الولائية ، الوطنية والبلدية ، وكذلك النظر في مشروع الطريق السيار شمال جنوب ، وكذا ربط الطريق السيار بطرق اجتنابية تربطها بالموانئ والمطارات لتسهيل حركة نقل البضائع ، وتجديد الحضرة الوطنية للسكك الحديدية

و على صعيد آخر يجب حل مشكلة العقار الصناعي ، والتي تشكل عقبة عويصة أمام أي مستثمر  
رابعا) ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة أو وسط دقيق لا يمكنها أن تتطور في حيز مغلق ، ويتمثل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي<sup>1</sup>  
1) المحيط المالي : يجب تأهيل الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإطاراته ، وإرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد على معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية ، مع ضرورة الإنفتاح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل أنشطتها خاصة في حل مشكلة الضمانات ولذلك يجب

- إنشاء الصندوق الوطني لضمان الإستثمارات  
- إعادة التفكير في طريقة تسيير البورصة ، ووضع الآليات المثلى لعملها من أجل جلب المدخرات المحلية والأجنبية

- تطوير آليات تمويل ، تتلاءم مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة  
- الرفع من الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن تمنحها البنوك على مستوى وكالاتها  
- تحديث الجهاز المصرفي لمساعدة المشاركة الأجنبية ، أو من خلال الخصخصة لدعم المؤسسات وتعميق الوساطة المالية

1 . المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر" جوان 2002 ص:13

(2) المحيط الإداري : تبسيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء عن الإنشاء أو أثناء النشاط ، وتخفيف الطرق التي تعرقل بعض التطبيقات الميدانية بسرعة قصد تشجيع وترقية و استثمار الأنشطة الإنتاجية

(3) المحيط الجبائي : يعتبر النظام الجبائي من أهم المعوقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و لهذا أصبح من الضروري خفض الأعباء، وتهيئة المحيط اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل انضمام القطاع الغير رسمي إلى إستراتيجية تطوير القطاع الخاص الوطني ولذا يجب - التقليل من العبء الجبائي عن طريق إعادة النظر في إجراءات الضريبة على الأرباح - إعادة النظر في الدعم على القيمة المضافة - إجراء تخفيضات و إعفاءات تدريجية في معدلات مختلف أنواع الضرائب لتوسيع قدرات التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- وضع نظم ضريبية تتماشى مع طبيعة و مناطق النشاط  
- تقترح كذلك على السلطات المحلية التقليل من أنواع الضرائب لأن كثرة الضرائب تقتل الضريبة<sup>1</sup>  
(4) المحيط التشريعي و التنظيمي : لقد أصبح تطوير المنظومة القانونية للإقتصاد الجزائري حتمية حتى تواكب التطورات الحاصلة على المستوى العالمي

وحتى تتكيف إجراءاتها و قوانينها مع أحكام و قوانين المنظمة العالمية للتجارة و اتفاقيات الشراكة الأور متوسطية، وهذا ما يسمح بتحفيظ الآثار السلبية الناتجة على الانضمام و الشراكة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة و على المؤسسات الإقتصادية بصفة عامة ، و بالإضافة لما سبق ، فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

- زيادة الإنفاق على البحث و التطوير، لأن هذه الأخيرة تعتبر وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة اقتصادية باعتبارها الضامن لاستمراريتها و قدرتها على المنافسة في السوق ، فالاختراع و الابتكار و التجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكها و الاستجابة لأذواقهم  
- يجب إنشاء نظام فعال لجمع المعلومات الاقتصادية و تحليلها و إفادة المستثمرين بها و ذلك من أجل توجيه الاستثمار

- الرعاية و الاحتضان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل السلطات العمومية من خلال الاهتمام بأسلوب (حاضنات الأعمال ) حتى يتم تأهيل و تطوير و تحضير هذا النوع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لقواعد اقتصاد السوق

- ترقية المناطق الصناعية و مناطق النشاط، و ذلك بتهيئة هذه المناطق الخاصة بالصناعة ، النشاط و التخزين ، عبر أرجاء الوطن و ذلك من خلال إعادة تنظيم العقار الصناعي ، إنشاء صندوق خاص بالعقارات الصناعية

<sup>1</sup> Mouri F (1998) « le développement des micros entreprise en question éditions magarebines casablanca .maroc p119

## المطلب الرابع : معوقات و مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تتعرض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى العديد من المشاكل التي تعرقل نشاطها و تحد من إمكانية استمرارها حيث أن هذه المشاكل تحيط بكل المؤسسات سواء كانت صغيرة ، متوسطة أو كبيرة إلا أنها أكثر حدة و تأثيرا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

### الفرع الأول : مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولاً) المشاكل التسويقية : إن العوائق التسويقية تأتي من جانبين جانب الحصول على المواد الخام بالكميات و الأسعار المناسبة و جانب تسويق المنتجات بالأسعار المناسبة

(1) من جانب الحصول على المواد الخام بالكميات و الأسعار المناسبة : نذكر ما يلي<sup>1</sup>

- صعوبة الحصول على الخامات بالقدر الذي يكفي الطاقة الإنتاجية
- عدم القدرة على الحصول على حصة أو إذن إستيراد للخامات أو المعدات للمؤسسات التي تحتاج إلى موارد مستوردة الأمر الذي أدى إلى وجود سوق سوداء تباع فيها هذه الخامات بأسعار مرتفعة
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الشراء بالجملة و بكميات ضخمة

(2) من جانب تسويق المنتجات بالأسعار المناسبة : يمكن أن نوردها فيما يلي

- صغر حجم السوق و ضعف قنوات التسويق
- نقص المعلومات عن الأسواق الداخلية و حصر التسويق في المفهوم البيعي
- سوء اختيار موقع البيع و ارتفاع تكاليف النقل و تأخر العملاء في التسديد
- تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية و عدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مسايرة التغيرات
- نقص الكفاءات و كذلك المعلومات حول أذواق المستهلك (نقص الدراسة الخاصة بسلوك المستهلك ) ، لعدم الاهتمام ببحوث السوق

ثانياً) المشاكل الاقتصادية : يمكن تقسيم المشكلات الاقتصادية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى قسمين<sup>2</sup>

(1) مشكلات اقتصادية خارجية :

- انكماش النشاط الاقتصادي و ركود حركة التبادل التجاري و أنشطة المقاولات
- زيادة عرض الإنتاج الوطني و صعوبة التصدير بالإضافة إلى منافسة المنتجات الأجنبية للإنتاج الوطني
- مشكلة المنافسة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع بعضها البعض من ناحية، و بينها و بين المؤسسات

1 . فتحي السيد عبده . أبو السيد أحمد " الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية". مؤسسة شباب الجامعة مصر 2005

1 . د. خباياة عبد الله " . مرجع سبق ذكره ص : 40 ص 41 ص 42

الكبيرة من ناحية أخرى

- عدم القدرة على الاستفادة من حوافز الاستثمار ومن إعفاءات جمركية وتغير أسعار الصرف خاصة في حالات التضخم

## (2) مشاكل اقتصادية داخلية :

- ضعف وعدم دراسة جدوى إنشاء المؤسسة قبل الشروع في تأسيسها  
- مشكلة التوسعات غير مخططة ، فقد لوحظ أن أصحاب هذه المنشآت يقومون بإجراء توسعات واستثمار في المباني والتأثيث وشراء مخزونات سلعية كبيرة ، وذلك دون تخطيط وتقدير للظروف الاقتصادية المستقبلية ، مما ينتج عن هذه المشكلة ، طاقات إنتاجية عاطلة ، فشل كثير من المنشآت وخروجها من السوق -ارتفاع عبي المصروفات والنفقات الثابتة غير المباشرة ( أجور إيجار نفقات الكهرباء وتكاليف التخزين )

(ثالثاً) عراقيل الاستثمار وإنشاء المؤسسات : تعكس ثلاثية التمويل، العقار، والبيروقراطية مجمل المشاكل التي ينبغي على المستثمرين مواجهتها وتظهر مدى نقص نضج الاستراتيجيات الهادفة إلى جلب وترقيته الإستثمارات ، وتتكون سلسلة الإستثمارات من مجموعة من العناصر المستقلة التي غالباً ما تكون متضادة عند استعمالها<sup>1</sup>

(1) الصعوبات المرتبطة بالعقار: من بين العراقيل التي واجهت المستثمرين في الجزائر هو عدم الاستقرار وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية حيث عرف العقار توزيعاً غير مدروساً ، إذ نجد أن الكثير من الأراضي مازالت بور أو استعملت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع ، بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين ينتظرون الحصول على العقار لإقامة مشاريعهم لمدة طويلة دون جدوى، لذا يلجأ المستثمر إلى تحويل مسكنه إلى ورشة عمل أو مصنع صغير ، كما أن إمكانية حصول المستثمر على عقد ملكية العقار من الأسباب الرئيسية التي تحول دون حصوله على القروض اللازمة من البنوك ، فالمجال العقاري يعتبر من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة ، والعديد من النصوص القانونية وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز الاستثمار، ومن بين المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز وتنمية مشاريعها الاستثمارية ، مسألة العقار الصناعي فهناك<sup>2</sup>

- طول مدة منح الأراضي وقد تصل مدة منح الأراضي إلى خمسة سنوات  
- الرفض غير المبرر أحياناً للطلبات  
- الأراضي عموماً لا تتبع جهة إدارية واحدة ، إذ نجد أراضي تابعة للبلدية ، أراضي دومين وأراضي خاصة ، ومن ثم فمسألة العقار تخضع لأكثر من وزارة  
- اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل عن الأراضي

2 . المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في 05-10-1993.المتضمن ترقية الإستثمار

1 . المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي .مرجع سبق ذكره ص: 54

2) الصعوبات المرتبطة بالتمويل : يعتبر التمويل أو الائتمان أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسة تحتاج إلى الاقتراض لتمويل إقامة مبناها و شراء آلاتها و موادها الخام ، ولا توجد مؤسسة مالية متخصصة في التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حتى إن وجدت هذه المؤسسات فعادة ما تكون محدودة الإمكانيات، فضلا عن أنها تضع شروط للاقتراض صعبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و يعتبر مشكل التمويل من أكثر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و هذا بسبب قلة الإمكانيات المالية المتوفرة لدى أصحاب هذه المؤسسات<sup>1</sup> فالعلاقة بين البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عملية فيها مخاطر كبيرة كون أن أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تتوفر على أصول عقارية يمكن أن تقدمها كضمان للقرض ، أما من ناحية أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن البنوك تعزف على تمويل هذه المشاريع للأسباب الآتية :

وجود تمييز واضح بين القطاع العام و القطاع الخاص في مجال منح القروض و هو ما يتناقض مع النصوص التشريعية ، فالمؤسسات العمومية و خاصة الكبرى منها مازالت تحظى بامتيازات خاصة لدى البنوك العمومية إرتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لأغراض استثمارية لتعويض درجة المخاطرة

- كثرة الشروط التي تعرضها البنوك على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل الحصول على القروض بالإضافة إلى البطء في دراسة و معالجة ملفات القروض
- الشروط القاسية التي وضعها بنك الجزائر على القروض البنكية، و المتمثلة في التمويل البنكي المحدد بـ 30% من مبلغ حجم الاستثمار، و تحديد سقف التمويل للمبالغ الاستثمارية بـ 30 مليون دينار لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات ذات أسهم، و 10 مليون لإنشاء المؤسسات فردية و تضامنية
- إن طلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية من أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي 1 نادرا ما تتوفر لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فقد بينت دراسة البنك العالمي خاصة في الدول النامية أن 80% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قد تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة 100%
- تشترط البنوك لضمانات عقارية أو عينية على القروض ، قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين ، فقد تتجاوز نسبة هذه الضمانات 150% من المبلغ المقترض ، و يعتبر هذا إجحافا في حق المستثمر و عاتقا كبيرا لأية مبادرة
- هشاشة العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنك ، ففي غالب الأحيان تتجنب البنوك التعامل مع هذه المؤسسات بسبب هشاشتها ، و قد أصبحت هذه الوضعية لا تطاق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و

2. المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي "إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية" الجزائر 2000 ص: 11

المتوسطة ذات نسب النمو العالية ، الشيء الذي يجبرها على تخفيض استثماراتها ، وبالتالي انخفاض مستويات التشغيل بها، لذا البنوك تعتبر مصدرا لإحدى الصعوبات التي تعاني منها هاته المؤسسات - نجد في معظم البنوك التجارية، أن التعامل مع الأغنياء أكثر من التعامل مع الفقراء، وخاصة في الدول النامية فالذي يملك ثروات طائلة يستطيع أن يحصل على القروض بالحجم المطلوب، و العكس صحيح فقد أصبحت الفئات التي لها القدرة على الحركية الاستثمارية والتي تملك الخبرة والمؤهلات لا يتاح لها التمويل دون وجود ضمانات من الهيئات العامة للدولة<sup>1</sup>

- غياب الأسواق المالية، فغالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على اللجوء إلى تلك الأسواق لسببين رئيسيين هما

\* عدم توفر شروط طرح السندات والأسهم مما يضيع فرصة كبيرة لتمويل استثماراتها  
\* عدم إنجذاب المستثمرين لهذه المؤسسات بسبب عدم استجابتها لمعايير الاستثمار التقليدية (الأمان، السيولة، الإيراد الجاري)

#### رابعاً) عراقيل إدارية وتنظيمية

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل النقص في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية أو العائلية، التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار. كما أن هؤلاء الأفراد يكونون جددا في هذا المجال. ومن الذين تخرجوا حديثا من الجامعات، حيث يقوم فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد بكافة المهام والمسؤوليات الفنية والإدارية والتمويلية والتسويقية، وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية مع غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة من خلال عدم وجود تنظيم واضح للاقسام. و غياب اللوائح المنظمة لسير العمل داخل المؤسسة ، وعدم وجود تنسيق في القرارات المتخذة بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية للمدير والذي هو في بعض الوقت المالك لهذه المؤسسة والذي يتدخل في كافة شؤونها<sup>2</sup>

خامساً) مشاكل متعلقة بالتكنولوجيا : تظهر مشكلة التكنولوجيا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ضعف تأهيل مستخدميها . و صعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة ، وذلك بسبب قلة الموارد المالية المتاحة واللازمة لاقتناء هذه التكنولوجيا وهو ما يجعل الحصول عليها أمر صعب المنال. وأن معظم هذه المؤسسات

---

1 . جبار محفوظ " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها " .جامعة العلوم الانسانية. جامعة سطيف. الجزائر. فيفري 2004 ص :217.  
2. عبد الحق روايج. خالد طالي " القرض الايجاري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حالة الجزائر. الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والتنمية المستدامة. واقع وافاق. جامعة العربي بن مهيدي. ام البواقي. الجزائر. 14/13 نوفمبر 2012 ص:07  
1 . هالم سليمة " هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. دراسة تقييمية للفترة 2004-2014. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. 2016/2017 ص :53  
2. نفس المرجع ص:60

تنشط في مجالات التكنولوجيا ضعيفة، خاصة المؤسسات التي تتطلب تكنولوجيا في نشاطها كصناعة النسيج مثلا بالإضافة إلى افتقار أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القدرة على التعرف التكنولوجية المناسبة لمجالات نشاطهم، وكذا جهل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبدائل التكنولوجية في الأسواق الدولية، وفي هذه الحالة قد يتعرضون إلى نوع من الاستغلال<sup>1</sup>

سادسا) المشاكل المرتبطة بنظام المعلومات : إن وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة معلوماتية ضعيفة، لا يساعدها على النمو والتقدم نحو الأمام. فإلى غاية يومنا هذا لا توجد بطاقة صحيحة ومفصلة بعدد هذه المؤسسات وتوزيعها الجغرافي. وبحسب قطاعات النشاط الاقتصادي. وبالتالي فإن إنشاء هذه المؤسسات يتم في فوضى مطلقة فكيف تنشأ وتنمو مؤسسات لازال مفهومها وحجمها محل جدل، وكذا عدم إدراك صاحب المؤسسة لفرص الاستثمار المتاحة، أو جدوى التوسع أو تنوع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية مما يجعل صعوبة على صاحب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنه من تدعيم نموه في السوق

سابعا) الصعوبات الجبائية : إن الصعوبات الناتجة عن النظام الجبائي المطبق على عملية إعادة استثمار الفوائد منع المؤسسات من إجراء إستثمارات ضرورية لتكييف أدائها الإنتاجي، وتطبيق رسوم جبائية على المنتج الوطني اعلى من المنتج المستورد.. خاصة ارتفاع الرسم على القيم المضافة

لقد تناول برنامج الحكومة هذا الجانب مشيرا الى أن الثقل المفرط للضرائب، وأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية . بالمقارنة مع البلدان المجاورة، دفع عدد هام من المؤسسات إلى الهروب نحو القطاع الغير رسمي وفي منع إنشاء

مؤسسات أخرى كثيرة<sup>2</sup>

لهذا أصبح من الضروري خفض الأعباء، وتهيئة المحيط اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل انضمام القطاع الغير رسمي الى استراتيجية تطوير القطاع الخاص الوطني

ثامنا) مشكل التدفق الفوضوي للسلع المستوردة:

تعتبر مشكلة التدفق الفوضوي للسلع المستوردة من أكبر المصاعب والعوائق المؤثرة سلبا على إمكانية المستثمر المحلي الجزائري في التوسع في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لم تستطع بذلك فرض وجودها من

---

1 . المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي "الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000 " ماي 2001 ص 107

الدخول الحر للمنتجات الأجنبية التي تتميز بقدرات تنافسية عالية وهو ما ينعكس مباشرة على تلك المنظومة المؤسسية ويمكن حصر أهم مظاهر الاستيراد فيما يلي:<sup>1</sup>

- سياسة الإغراق والمتمثلة في دخول سلع أجنبية جديدة ذات جودة عالية وبيعها كليا بأسعار أقل من تلك الموجودة محليا

- التدرج بالحرية الاقتصادية، وشروط تحرير التجارة ، وذلك في اطار المنظمة العالمية للتجارة  
- غياب جهاز معلومات كفاء، و محدود لأنواع المنتجات المحلية . الأمر الذي ينتج عنه رسم خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات و المنتجات، و من ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية، من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

وهكذا من أجل مواجهة التحديات المفروضة، لابد من رسم جملة من السياسات يمكن حصرها فيما يلي:

- حماية مختلف النشاطات و الصناعات التي يهددها الاستيراد
  - رسم سياسات هدفها الأساسي الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات
  - وضع إجراءات لمنع بيع المنتجات المستوردة بأسعار أقل من الأسعار المحلية
- المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واثرها على الدخل الوطني الجزائري خلال الفترة (1999-2017) دراسة احصائية

- تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهمية بالغة في الاقتصاد، باعتبارها منفذا جيدا لاستغلال الموارد والخدمات خاصة المحلية منها ، وباعتبارها بديل تنموي جديد استفادت منه الدول المتقدمة ، وقطعت فيه شوطا كبيرا ، ثم تفتنت اليه الدول النامية بما فيها الجزائر ، التي سعت الى تطويره لجعله الية مثلى لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي ودفع عجلة التنمية ، باعتبار ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا في استراتيجيات التنمية وتمثل جزءا كبيرا من قطاع الانتاج في مختلف الدول سواء المتطورة او السائرة في طريق النمو ، حيث كانت ومازالت اداة تنموية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد ، واداة تعمل على احداث الملايين من فرص العمل

وعلى هذا الاساس ومن خلال هذا المبحث، سيتم تسليط الضوء على الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه

---

2. سعدان شبايكي " معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها

في التنمية . كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الاغواط يومي 08 و 09 ابريل 2002 ص: 02



- المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تحقيق تنمية فعلية في النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي ، مثل الحد من البطالة ، القيمة المضافة، اجمال الناتج المحلي ، بالاضافة الى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقليمية ، وهذا بالاستناد على الاحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية .

#### - المطلب الاول : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (1999-2017)

على ضوء التجارب الفاشلة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، واستنادا الى التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر، ومانجم عنه من تغيرات في هياكل الاقتصاد الوطني، حضيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدعم خاص من قبل الدولة، اذ اصبح يولي لها اهمية بالغة من حيث توفير مصادر التمويل الضرورية، واتباع استراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع الحيوي على المدى المتوسط و البعيد، وانشاء هيئات وميكانيزمات فعالة وقابلة للتنفيذ من اجل تطوير هذا القطاع ، وتذليل كل الصعوبات والعراقيل التي تحول دون نجاحه، اذ عرف الاستثمار في هذا القطاع تطورا ملحوظا، خاصة منذ تنفيذ السلطات الجزائرية لمجموعة متنوعة من من برامج الاصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمار الخاص، من خلال اصدار القانون التوجيهي 18-01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي كان له بالغ الاثر في احداث اقلع حقيقي لمشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يجدر انه من الصعوبة حصر الواقع والاطار الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تضارب الاحصائيات (المعطيات) وعدم توفرها في بعض السنوات، السبب الذي جعلنا نستثني هذه السنوات من الدراسة لتعذر الحصول على الاحصائيات .

#### - الفرع الاول : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (1999\_ 2017)

تم اعتماد الفترة (1999-2017) بدلا من (1997\_2017) لعدم توفر المعطيات عن سنتي 1997 و 1998 يمكن ابراز تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (1999\_2017 جدول رقم (III-4)، إذ يتضح من خلال الجدول ورسمه البياني ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تطور بشكل كبير من عام 1999 الى عام 2017 ، وقد تم تسجيل اعلى نسبة تطور في الفترة الممتدة بين سنة 2005 وسنة 2008 اذ بلغت نسبة التطور في سنة 2008 33.36%، بحيث كان عددها يقدر ب 159507 مؤسسة نهاية سنة 1999 ليصل الى 816590 مؤسسة نهاية السداسي الاول من سنة 2017، تم تسجيل ادنى نسبة انخفاض سنة 2016 بالمقارنة مع سنة 2015 فبعدها بلغت النسبة سنة 2015، 18.78% تدهورت الى 0.85% سنة 2016. والسبب في هذا راجع الى عدد الوافيات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث حسب نشرية المعلومات الاحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 31 المنشورة في نوفمبر 2017 بلغت عدد الوافيات في



السداسي الاول لسنة 2016 لوحدة 3338 مؤسسة صغيرة و متوسطة في القطاع الخاص، وبلغت عدد الوافيات في القطاع الصناعي لوحده في السداسي الاول لسنة 2016 حسب النشرة الاحصائية المذكورة اعلاه 1433 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة، اذ اختفت نهائيا و خرجت من السوق و احوالت معها عدد كبير من العمال الى البطالة الاجبارية، وهذا بسبب البيروقراطية و عدم المرافقة الميدانية سواء المعنوية او المادية او من ناحية البنوك او القروض.....الخ

كما ان هذا التراجع في نمو هاته المؤسسات راجع الى عدم وجود استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم و حتى لو تعمقنا في صميم البحث عن الاسباب الكامنة وراء هاته الوافيات كلها، نجدها عوامل غير اقتصادية مثل نقص التكوين ، فنجد ان الدولة منحت لأصحاب المشاريع مبالغ مالية قد تصل الى 800 مليون او مليار سنتيم فتذهب هباء في مشاريع واهية لعدم دراسة الجدوى الاقتصادية او الاجتماعية و هذا لعدم المرافقة و المتابعة فكيف لها ان تمنح شاب امي مبلغ مليار سنتيم بدون مرافقة و بدون رقابة!

ثم عادت النسبة الى الارتفاع من جديد خلال السداسي الاول من سنة 2017 حيث بلغت 3.76% و هذا بعد سعي السلطات المعنية الى اعادة بعث روح هاته المؤسسات من خلال تعديل القانون الاساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.(المرسوم التنفيذي رقم 17/ 193 المؤرخ في 11- يونيو- 2017 – الجريدة الرسمية عدد 36) والشكل البياني تحت رقم(III - 1) يبين ذلك، اذ يوضح الشكل تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة خلال الفترة الممتدة بين(1999-2017) ، نلاحظ تطور في نمو هاته المؤسسات على مستوى العدد. لكن عندما نلاحظ بالنسبة لتطور الفرق نجده تطور متذبذب و في بعض السنوات يتناقص الى ما دون الصفر (سنة 2011).

#### - الفرع الثاني : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة خلال الفترة (1999-2017)

يمكن توضيح تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة بالتفصيل لكل السنوات خلال الفترة (1999\_2017)، إذ يتضح من خلال الجدول المرقم تحت(III - 5) انخفاض عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة لأخرى. اذ بلغ عددها سنة 1999 ما مقداره 788 مؤسسة، وهذا وان دل على شيء فإنما يدل على عدم وجود تمحيص واقعي و ملموس لهذه المؤسسات التي أصبح مآلها الزوال و الاختفاء من سنة لأخرى نتيجة سيادة العقلية الاتكالية في المؤسسات العمومية، الموروثة من حقبة السبعينات . عهد المؤسسات الكبيرة و الصناعات المصنعة إبان النهج الاشتراكي للبلاد، ولكن المشكل ليس في النظام الاقتصادي المتبع ولكن في الحس بالمسؤولية الملقاة على عاتق الرؤساء و المرؤوسين للارتقاء بالمنظومة المؤسساتية، فلو اخذنا بالتجربة الصينية في ميدان الصناعات الصغيرة و المتوسطة، فهي زاوجت بين النهج الاشتراكي و النهج الرأسمالي، و ارتقت بصناعاتها الى مصاف الدول المتقدمة . و يكمن تمثيل معطيات الجدول المرقم تحت (III - 2)



الملاحظ من الشكل انه عكس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة تتميز بانخفاض عددها الذي بلغ ادنى نسبة انخفاض حددت ب: 32,30-%. من الواضح ان هذا التراجع المستمر ناتج عن عمل اقتصادي متمثل في تغير البنية الهيكلية بسبب حوصصة مؤسسات القطاع العام، نتيجة الضغوط الممارسة من قبل الهيئات الاقتصادية العالمية مثل البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة على الدولة الجزائرية لأجل خصخصة المؤسسات و تحرير السوق

### - الفرع الثالث: (تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالصناعات التقليدية خلال الفترة (2004-2017)

من خلال الجدول رقم (III - 6) الذي يمثل تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التقليدية خلال الفترة (2001 - 2017)) وبمقارنة مع جداول المؤسسات العامة والخاصة، يتبين ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، استطاعت ان تحتل نسبة اكبر خلال مختلف السنوات من سنة (1999-2017) اذ اخذت حصة الاسد من بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة والتقليدية، وهذا ما نلاحظه من خلال معطيات الجدول، فقد بلغت اكبر نسبة نمو سنوات 2008، 2009، 2013، 2015، وهي على التوالي، 33,36%، 17,16%، 12,93%، 18,78%، وهي بالتقريب في نفس الوتيرة مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التقليدية، الا ان المؤسسات ص وم التقليدية حققت اعلى نسبة نمو سنة 2009 حيث بلغت نسبة 27,74%، وسنة 2015 نسبة 19,9% محققة بهذا المرتبة الثانية بعد م ص وم الخاصة أما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة فقد حققت نسب نمو سلبية على طول فترة الدراسة.

هذه الوضعية يمكن تفسيرها بتخلي الدولة عن سياسة المؤسسات الكبيرة وتوجيهها نحو الخوصصة وتشجيع الاستثمار الخاص، كما ان جهود الدولة من خلال برامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2014 كان لها اثرها البارز في مضاعفة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاعتبارات التالية

- فتح المجال امام هذه المؤسسات وخاصة تلك التابعة للقطاع الخاص لتستفيد الاستثمارات العمومية المبرمجة مثل الاشغال العمومية وتوسيع هيكله البنية التحتية، الطرق والمواصلات<sup>1</sup>
- تقديم الدعم في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وهذا بدوره كان له اثرا في جذب الاستثمارات الخاصة الى هذا القطاع.
- كما يمكن ارجاع سبب تفوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة عن العامة الى ماييلي<sup>2</sup>

1. أ. د بوهزة محمد. أ. بوحورود فتيحة "تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة

2001 - 2014. ابحاث المؤتمر الدولي. جامعة سطيف. 11 - 12 / 03 / 2013 ص: 07. ص: 08

2. عمار جمعي "استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية". رسالة دكتوراه. جامعة باتنة 2011 ص: 95



- التحولات الاقتصادية العالمية و ما يشملها من برامج التعديل الهيكلي في الجزائر، و هو ما جعل تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ضرورة لمعالجة تخلي الدولة عن بعض الانشطة بالاضافة الى اعادة تشغيل ما تم تسريحه من عمال بسبب هيكله قطاع النشاط الاقتصادي
- فشل دور الدولة في تحقيق الاهداف المرجوة ، و ما نتج عن ذلك من عجز مالي كبير و من ديون مالية دائمة
- و على الرغم من الزيادة الهائلة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و الناشطة في قطاع الصناعة التقليدية، الا انها لا تعكس بالفعل الزيادة الحقيقية في النمو الاقتصادي لانه لم يؤخذ بعين الاعتبار تطور عدد السكان
- **المطلب الثاني: توزيع حركة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري**
- **الفرع الاول: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات خلال الفترة ( 2004 – 2017 )**
- يمكن توضيح توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات من خلال الجدول و المرقم تحت (III - 7 ) و لعدم توفر الاحصائيات لسنوات 1999-2003 اكتفينا بالفترة من 2004 الى 2017
- يتضح من خلال الجدول ان الجهة الشمالية تحتل المرتبة الاولى من حيث تركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحتل الهضاب العليا المرتبة الثانية، في حين يحتل الجنوب المرتبة الثالثة و هو ما يوضحه الشكل البياني رقم (III - 4) الموضح له
- من خلال الجدول و رسمه البياني يتبين ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نهاية السداسي الاول من سنة 2017 تتمركز بشكل كبير في الجهة الشمالية للوطن ب 415242 مؤسسة و نسبة 69.94% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تلمها جهة الهضاب العليا في المرتبة الثانية ب 129767 مؤسسة و نسبة 21.78% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الجنوب في المرتبة الثالثة بنسبة 8.53% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وهذه الملاحظة متكررة بالنسبة للسنوات الاخرى من سنة 2004 الى 2016 و يعود السبب في في هذا التركز في المناطق الشمالية الى توفر الهياكل القاعدية و الخدمات و سهولة الحصول على المواد الاولية، مقارنة مع المناطق الاخرى، و هو ما ساهم في خلق نوع من التوزيع غير العادل لخريطة وجود هذه المؤسسات على مختلف مناطق الوطن، و هذا التوزيع غير المتكافئ، يؤثر سلبا على وضعية
- التنمية المتوازنة في الجزائر، و التي تعتر من الوظائف الاساسية لهذا النوع من المؤسسات، و هذا يدل على ان هذا النوع من المؤسسات لم تؤد الغرض المطلوب منها، و هو تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و احقاق التوزيع العادل للثروة، مما ينجر عنه تفاقم البطالة في المناطق الداخلية و الهضاب العليا للوطن

و مناطق الجنوب مما يؤدي الى هجرة داخلية نحو الشمال للبحث عن سبل العيش و البحث عن مصادر  
الثروة وهذا ما يؤثر على التوزيع الجغرافي للسكان

## الفرع الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

تتوزع المؤسسات الصغيرة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي حسب الجدول ، وقد اعتمدت السنوات من 2002 الى 2017 لعدم توفر المعطيات لسنوات 1999 الى 2001 من خلال الجدول رقم (III- 8) و الرسم البياني الموضح له، يمكن القول ان اغلب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتركز في قطاع الخدمات ثم يليها قطاع البناء والاشغال العمومية، ثم ياتي قطاع الصناعات التحويلية ثم قطاع الفلاحة وفي الاخير قطاع المحروقات والطاقة والمناجم، حيث بلغ عدد المؤسسات في قطاع الخدمات حوالي 316044 مؤسسة خدمية وفي قطاع البناء والاشغال العمومية 177727 وفي قطاع الصناعات التحويلية 92804، وفي قطاع الفلاحة 6392. وفي الاخير قطاع المحروقات والطاقة والمناجم ب 2843 مؤسسة وهذا خلال السداسي الاول من سنة 2017 ويتضح سيطرة قطاع البناء والاشغال العمومية على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2017 نسبة 30% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود السبب في هذا الى برامج الاسكان التي تبنتها الدولة والرامية الى تحقيق انجاز مليوني سكن وكذا الطريق السيار شرق \_ غرب الذي ساعد على انشاء مؤسسات صغيرة ثم نجد كذلك سيطرة قطاع الخدمات على مجموع المؤسسات ب 53.04% وذلك لان نسبة المخاطرة فيها قليلة وقصر فترة استرجاع الارباح، وسهولة الانشاء وتوفر اليد العاملة التي لا تحتاج الى مؤهلات كبيرة ثم ياتي قطاع الصناعات التحويلية ثم قطاع الفلاحة ثم قطاع المحروقات بنسب ضئيلة 15.85%، 1.07%، 0.47% على التوالي وهذا ما يعكس عدم التوازن بين فروع النشاط الاقتصادية وعدم التنوع الانتاجي

وقد نجد ان قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات حققا اقل نسبة فالنسبة لقطاع الفلاحة، السبب راجع الى عزوف الشباب الى الولوج الى قطاع الفلاحة، كونه يعتبر من القطاعات ذات الاعمال الشاقة كما ان عملية استرجاع التكاليف وتحقيق الارباح طويلة، كما انه عرضة للتقلبات الجوية وقابلية المنتوجات الفلاحية للتلف بسرعة الشيء الذي ينجم عنه، زيادة على هروب اليد العاملة من القطاع الفلاحي كما ان قطاع المحروقات مازال حكرا على الدولة لان الدولة تعتبر ضمن القطاعات السيادية

لذا يتطلب من الدولة بذل مجهودات كبيرة للارتقاء بقطاع الفلاحة وهذا بمرافقة الشباب المقبل على هذا القطاع ميدانيا واجتماعيا واعطاء تحفيزات للشباب، حتى يقبل على هذا القطاع وذلك بتدعيمه بالماكنات الحديثة، وحماية اسعار المنتوجات الفلاحية من المضاربة، وتوفير عوامل الانتاج من طرق وكهرباء ومياه ونقل وتخزين وتسويق ، وكذا حماية المنتج الفلاحي بالحد من استيراد المنتوجات الاجنبية وزيادة استصلاح الاراضي، لأنه وحسب ريكاردو، فان الأرض هي مصدر الثروة

- لكن لا يخفى علينا بعض المجهودات التي قامت بها الدولة في سبيل دعم القطاع الفلاحي، وهذا ما تبلور في اطار المنشور الوزاري المشترك الصادر في 2011/02/23. اذ تم اصدار امر بانشاء مستثمرات

جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات، يتم من خلاله تشجيع و مرافقة ملاك الاراضي من الخواص على انشاء  
مستثمرات للفلاحة

وتربية الحيوانات، وذلك عن طريق الاستفادة من قرض مدعم في حدود 1 مليون دينار للهكتار الواحد و يكون سند الملكية موضوع رهن، بالإضافة الى المزايا التي توفرها اجهزة وزارة الفلاحة و التنمية الريفية لصالح المستثمرين، كالاغفاءات الضريبية لمدة عشر سنوات و الامتياز صالح لمدة 40 سنة قابل للتجديد بطلب من المستثمر، وبناء على هذا نورد مجموعة من التوصيات بخصوص القطاع الفلاحي و الارتقاء به

- استخدام التكنولوجيا المتطورة التي تكون ذات كفاءة اقتصادية

- توفير التكوين المناسب للفلاح من اجل الاتقاء على مستوى مرتفع من المهارات و الكفاءة الانتاجية

- وضع قوانين واضحة و شاملة تحدد صيغ الحصول على العقار الفلاحي حيث تشكل ملكية الارض عائق امام المستثمر

- استرجاع الثقة بين الفلاح و الدولة و المتمثلة في اجهزتها الحكومية من خلال توسيع قنوات الاتصال بين الطرفين

- دور الجامعة ( البحث العلمي ) في مرافقة المؤسسات من خلال تفعيل دور البحث العلمي الذي يمكن ان يستفيد منه المستثمر

- وضع مكاتب تنشيط فلاحي على مستوى البلديات و الدوائر، تعني بمشاكل الفلاح و تذليل الصعوبات امامه و تبسيط الاجراءات الادارية امامه، حتى توفر له عنصر الزمن و المال، و كذا تدعيمه بالارشادات الفلاحية و كذا احصاء الاراضي الغير مستغلة و التي لازالت بور، حتى يتم استصلاحها و الحاقها بالوعاء العقاري الفلاحي

- المطلب الثالث : تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة ( 2001\_2017 )

تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأهمية كبيرة في النسيج الاقتصادي الجزائري حيث انها تساهم في توظيف الاستثمار و رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتبارها من اهم القطاعات القادرة على خلق الاستثمارات و توفيرها مناصب شغل

- الفرع الاول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل خلال الفترة ( 2001-2017 ) تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل حيث استطاعت هذه الأخيرة و في ظل الإصلاحات الاقتصادية و برامج التعديل الهيكلي، التي نتج عنها حل العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية و تسريح عدد هائل من العمال<sup>1</sup>

<sup>1</sup> . عمار جمعي . مرجع سابق . ص 103

من بينها برامج الخوصصة سنة 1997 و التي نتج عنها تصفية 250 شركة تساهم بنسبة 30 % من اجمالي عمالة الشركات العمومية، اضافة الى تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة الى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>1</sup>، وسوف يتم توضيح قياس مدى تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التشغيل في الجزائر خلال الفترة من (2001-2017) وهذا من خلال الجدول رقم ( III -9)

من خلال معطيات الجدول وشكله البياني الموضح تحت رقم (III -5) يمكن ملاحظة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل في الجزائر وبالتالي الحد من مشكل البطالة، و الشيء الملاحظ اكثر في هذا الجدول هو التطور الملحوظ لسيطرة القطاع الخاص خلال سنوات 2001\_2002\_2003\_2004\_2005 ثم سجلت بعد 2005 انخفاضات متتالية ثم سجلت سنة 2013 ارتفاعا طفيفا جدا قدرت نسبته ب 2.41 % ثم عادت النسبة بعد ذلك الى الانخفاض سنوات 2014 الى 2017 ، كما نلاحظ ان اعلى نسبة تشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المحققة في القطاع الخاص لسنوات 2016 و 2017 بنسبة 98.86% و 99.09% على التوالي، كما ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية حقق مستويات توظيف اعلى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة لسنوات 2001 الى 2009 ، مع ملاحظة عدم توفر إحصائيات لسنوات 2010، 2017 حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية، و الاسباب الكامنة وراء المساهمة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في خلق مناصب شغل ، هو اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات و<sup>1</sup> اتخاذها اجراءات تحفيزية كرفع نسبة الإعفاء التي يستفيد منها ارباب المؤسسات في مجال التأمين الاجتماعي و التي تتحملها الدولة بحيث تنتقل من 56% الى 80% في ولايات الشمال و من 72% الى 90% في ولايات الهضاب العليا<sup>2</sup> و الجنوب، تهدف الى زيادة تامين الاليات التي تشجع الراغبين في انشاء نشاطات و مناصب شغل لأنفسهم بواسطة الاستثمار المصغر فضلا عن منحهم الامتيازات في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للبطالة لتشجيعهم و تحفيزهم بـ :

- تخفيض اسهامهم الشخصي في تمويل الاستثمار من 5 % الى 1 % بالنسبة للاستثمارات التي تتجاوز 5 ملايين دج ومن 10% الى 2 % بالنسبة الى الاستثمارات التي تصل الى 10 ملايين دج

- تمديد فترة مؤجل دفع الفوائد بسنة واحدة، ومؤجل تسديد اصل القرض البنكي بثلاث سنوات، مع منح قرض اضافي بلا فوائد بقيمة 500,000 دج عند الاقتضاء لتأجير محل يستغل في النشاط

- تحديد فترة ثلاث سنوات تتطور خلالها المؤسسة المصغرة بصفة تدريجية باتجاه الخضوع التام للجباية

1. التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات سنة 2010

2 . مدونة المؤشرات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2013



بعد انقضاء فترة الاعفاء الجبائي، كل هذه القرارات ساعدت وبشكل كبير المؤسسات الخاصة على ان تحتل المرتبة الاولى في توفير مناصب الشغل لدى الشباب العاطل عن العمل

### الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة خلال الفترة (2011-2015)

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى الجانب الاجتماعي من توفير لفرص العمل وتخفيض نسبة البطالة في المجتمع دورا هاما وفعالا في تحقيق النمو الاقتصادي ، حيث كان لانشاء وزارة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف القوانين والأنظمة التي تسيروها اثرا على تنمية وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الامر الذي نتج عنه مساهمة هذه المؤسسات في خلق الثروة، من خلال تسجيلها لمعدلات نمو مرتفعة للقيمة المضافة، مقارنة بالمؤسسات العمومية، اذ تمثل القيمة المضافة مؤشرا هاما يعمل على قياس المساهمة الانتاجية في الاقتصاد الوطني ويبين الجدول رقم ( III -10 ) مدي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 ويمكن اسقاط معطيات الجدول في الشكل البياني المرقم تحت ( III -6 )

حيث يوضح الجدول ورسمه البياني حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المضافة، وقد يلاحظ ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة وتراجع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، وهذا نظرا للتحفيزات الكبيرة الموجهة للقطاع الخاص، وعملية الخصخصة التي شهدتها المؤسسات العمومية، ففي سنة 2013 مثلا قدرت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تشكيل القيمة المضافة بنسبة 98,64% بمبلغ قدره 6463,18 مليار دينار جزائري، كما حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نسبة اكبر من 90% من المساهمة في القيمة المضافة خلال سنوات 2008 الى 2013 ، وكذا نسب اكثر من 85% خلال سنوات 2001-2007 بالمقابل نجد المؤسسات اصغيرة والمتوسطة العامة ، مساهمتها بسيطة في القيمة المضافة تتأرجح بين نسبة 7% و 15% فقط خلال سنوات 2001-2015 وهذا مايفسر تراجع الدولة عن دعم مؤسسات القطاع العام وفي المقابل قامت بتدعيم وترقية مؤسسات القطاع الخاص، وهذا بسبب سد الفراغ الذي تركه القطاع العام منذ ثمانينيات

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1999-2016) يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ابرز القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى، ومن اهم القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام، اذ يمكن ان نعرف هذا الأخير بأنه يشتمل على كل ماتم انتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب، وقد تم التطرق الى تعريف الناتج في الفصل الثاني من بحثنا هذا، ولتوضيح ما يمكن ان تقوم به هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي للجزائر وخاصة التابعة للقطاع

الخاص، ومدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، يمكن عرض تطور القطاع الخاص والعام من الناتج الداخلي الخام (PIB) خارج قطاع المحروقات حسب الجدول رقم (III-11) السابق، ولتوضيح أكثر يمكن اسقاط معطيات الجدول في شكل بياني تحت رقم (III-7)، وقد يتضح من خلال الجدول ورسمه البياني و الذي يبين مدى تطور المساهمة قطاع المحروقات خلال الفترة (1999-2016)، حي وصلت اعلى نسبة 2013 بنسبة 88,30% اي ما قيمته 6741,19 مليار دينار جزائري، بعدما كانت عام 1999 حوالي 1288 مليار دينار جزائري، كما ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حققت معدلات مساهمة مرتفعة الى اكثر من 75% على طول الفترة من (1999 الى 2016) على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، التي كانت نسبتها متدنية خلال نفس الفترة، حيث تأرجحت بين نسبة 12% و 24% خلال نفس الفترة، أخذا في الانخفاض ابتداء من سنة 1999 التي بلغت فيها النسبة 24,6% الى ان بلغت ادنى نسبة لها سنة 2014 نسبة 13,93% وهذا ما يفسر تفوق مساهمة القطاع الخاص، على مساهمة القطاع العام وذلك نتيجة تطبيق الجزائر لميكانيزمات السوق بالاضافة الى فتح الاستثمار امام الخواص، وهذا ما يوحى بضرورة تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاصلاحات الاقتصادية وذلك من اجل تفعيل مساهمتها في النمو الاقتصادي

#### الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية خلال الفترة (1999-2017)

##### 1- مساهمة الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (1999-2017)

تعتبر تنمية الصادرات قضية معظم الدول النامية، التي تعاني عجزا كبيرا ومتزايدا في ميزان مدفوعاتها وبصفة خاصة في الميزان التجاري، نظرا لكون التصدير ظل حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، كون الاستثمارات التي كانت معدة لانشاء الشركات التجارية، كانت مرتبطة بشكل كبير بالسوق العالمية، اضافة الى انه لم يكن يسمح حينها عمليا الا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، لكن الواقع اثبت ان الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير من بينها

- القدرة على التأقلم والمرونة، حيث تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة في تأقلم برامج انتاجها مع احتياجات الاسواق الخارجية، نتيجة لقلّة رأسمال المستثمر

- التخصص: ان التخصص في مجال انتاجي واحد يشكل المعيار الافضل لنجاح وانفتاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاسواق الدولية

- التجديد: ان مرونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى اساسا في التكيف مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين، وتوقعاتهم وواقع المنافسين في السوق، وقد عقدت مجموعة العمل الجزائرية الخاصة بترقية الصادرات خارج المحروقات اربع اجتماعات، وخلصت الى 62 توصية، والتي تم الموافقة عليها خلال اجتماع الثلاثية المنعقد بتاريخ 2011/10/01، وقد تم تنفيذها تدريجيا



ان دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل حصولها على التمويل وتشجيع الصادرات تستهدف بشكل خاص المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية<sup>1</sup>

وحتى نقف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير، يمكن توضيح هذا بشكل مفصل في الجدول رقم (III-12) السابق، اذ يوضح الجدول تطور الصادرات غير النفطية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة (1999 الى غاية 2017)، ويمكن ترجمة معطيات الجدول في التمثيل البياني رقم (III-8) السابق، يتبين من خلال الجدول ورسمه البياني، ان صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير النفطية بدأت تتطور منذ سنة 1999 حيث انتقلت من 357,2 مليون دولار امريكي الى 21810 مليون دولار امريكي سنة 2014، ماعدا سنتي 2009 و2013 اين انخفضت قيمتها بفعل بعض القرارات المتخذة من طرف الحكومة، ثم تعود الى الانخفاض محققة نسب نمو سلبية لسنوات 2015-2016-2017 وهي على التوالي -26,58%، و-13,67%، و-46,55%، وهذا راجع الى اكتساح الصادرات النفطية لمعظم الصادرات، وهذا لاعتبار الدولة قطاع المحروقات ضمن القطاعات السيادية، الذي لا يزال حكرا على الدولة. والدليل على ذلك اذا قارنا نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الكلية نجدها ضئيلة جدا، اي لم تتعد في اغلب السنوات 3% لذا يبقى مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون المستوى، وهذا لان صادرات قطاع المحروقات اخذت حصة الاسد من التجارة الخارجية، لذا تسعى الجزائر الى تغيير هذا الواقع ورفع صادراتها غير النفطية

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستيراد خلال الفترة (1999-2000)،  
ان الاهمية التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، بالاضافة الى تشجيع الاستثمار، وخلق مناصب شغل جديدة، خولها ان تلعب دورا بارزا من حيث تدعيمها لقطاع التجارة الخارجية وبالأخص الواردات ويمثل الجدول السابق رقم (III-12) ماتساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الواردات، اذ نلاحظ من خلال الجدول تطور واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لآخرى فبعدما كانت حوالي 9152,12 مليون دولار سنة 2000 ارتفعت الى 46727 مليون دولار امريكي سنة 2016، وحققت ما قيمته 22986 مليون دولار امريكي خلال السداسي الاول من سنة 2017 وهذا ما يؤكد بان هذا النوع من المؤسسات يساهم بفعالية في زيادة الواردات، كما ان معظم الواردات تتمثل في السلع الغذائية، الطاقة والدهون، منتوجات خام، منتوجات نصف مصنعة سلع التجهيز الزراعي والصناعي، سلع الاستهلاك غير الغذائية وفي الاخير يمكن استنتاج ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاع ان يساهم في تفعيل حركة الواردات، والتي بدورها تبين بان هذا القطاع يشهد تطورا واستمرارا نشاطه، لذا فهي تؤدي دورا حيويا وهاما في الاقتصاد الجزائري، لانها من اهم الركائز المعتمد عليها في محاربة الفقر والبطالة، من خلال توفير مناصب شغل واستيعاب حجم كبير من العمالة، وزيادة حجم الاستثمار ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام

1. د. بوشرف جيلالي. أ. فوزية بوخبرة " دور المؤسسات ص وم في بناء الاقتصاد الوطني. جامعة عبد الحميد بن باديس. مستغانم. ورقة بحثية

بغض النظر عن الزيادة الضئيلة في ترقية الصادرات خارج المحروقات لان معظم الصادرات خارج المحروقات تستحوذ عليها الصادرات البترولية وهذا لا يبشر بخير لان البترول من الموارد الناضبة من جهة ، و من جهة اخرى تهاوى اسعارها في الاسواق العالمية و الدليل ما وقعت فيه الجزائر مؤخرا نتيجة الهبوط الحاد لاسعار البترول و التي وصلت الى ما دون 40 دولار للبرميل، الشيء الذي نتج عنه عجز في الميزانية مم انجر عنه هروب السلطات الى عملية التقشف التي لها تداعيتها على المجتمع برمته بسبب توقيف التوظيف في اغلب القطاعات ، توقيف لأغلب المشاريع الاستثمارية التي انطلقت، و التي هي في طور الدراسة ، حيث ان السلطة وصل بها المطاف الى حد التفكير في الرجوع الى الاستدانة من الدول الاجنبية، وهذا ما قد يشكل عواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني برمته .

و بالتالي فان ميكانيزم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل هي اخذ الحلول التي بإمكانها ان تحل محل البترول حتى تتمكن الجزائر من تنوع صادراتها و التقليل من الواردات و هذا عن طريق سياسة تحفيز الصادرات لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تتمثل هذه التحفيزات في تحفيزات ضريبية و جمركية و اقامة عدة هياكل تساعد اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نشاطاتهم المتعلقة بجانب التصدير

منها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ( ALGEX ) ، الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة ( CACI ) الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات ( CAGEX ) ، الصندوق الخاص لترقية الصادرات ( FSPE ) الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير ( SAFEX )

- وضع برامج ثنائية في مجال تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حتى تساهم في الصادرات مثل البرنامج الجزائري - الفرنسي " OPTIME EXPORT " و كان الهدف الاساسي من هذا البرنامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لغزو الاسواق الخارجية، و تم اختيار حوالي 40 مؤسسة صغيرة و متوسطة تنشط في التصدير خارج المحروقات

الا ان النتائج الواقعية تدل على ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مازالت بعيدة عن المعايير العالمية حتى تكون لها القدرة على منافسة نظيرتها في الدول الاخرى، و خاصة الدول المتقدمة و هذا ما يتطلب من الدولة بذل مجهودات اكبر للارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هذا الاخير الذي تعتبره جميع الدول القطاع الذي يستجيب لكل التذبذبات الاقتصادية و بالتالي يتحتم على القائمين على هذا القطاع الدفاع على اسواقه المحلية و المشاركة في الاسواق الدولية<sup>1</sup>

المبحث الثالث : اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الدخل الوطني الجزائري. دراسة قياسية للفترة من ( 1999 - 2017 )

1 . عزيزي أحمد عكاشة " تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتها في التجارة الخارجية. دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير. جامعة وهران 2013، ص: 212 . ص: 213

## المطلب الاول : صياغة النموذج وتحديد المتغيرات

بناء على ماتم دراسته في الجانب النظري، حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وماتطرقنا اليه من دراسة لأثر الاستثمار في هاته المؤسسات على الدخل الوطني الجزائري، سوف يتم في هذا المبحث القيام بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة، بالاعتماد على منهج الاقتصاد القياسي، من اجل تحديد اهم المتغيرات الاقتصادية الاكثر تأثيرا في نمو الاقتصاد الجزائري معتمدين على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وبرنامج (Eviews 8) وطريقة المربعات الصغرى من اجل تقدير النتائج، وتحديد النموذج المستخدم وتقييمه من الناحية الاحصائية الاقتصادية والقياسية، لمعرفة مدى تأثير الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري خلال الفترة (1999 – 2016)، وقد استثنينا سنوات 1997، 1998، 2017 من الدراسة لعدم توفر الاحصائيات الخاصة بها، كما نعلم ان الاقتصاد القياسي يهدف الى قياس معلومات النموذج المستخدم في التقدير، والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية، واتخاذ القرارات التي من خلالها يتم قبول اورفرض النظريات الاقتصادية، كما يهدف الى اعطاء تقدير كمي للقيم التي تقيس العلاقات الاقتصادية، ويمكن حصر اهم مراحل منهجية البحث في الاقتصاد القياسي في مرحلتين وهما:

1 - مرحلة صياغة النموذج القياسي

2 - مرحلة تقدير معلومات النموذج

ولعل مرحلة صياغة النموذج القياسي تعد من اهم مراحل بناء النموذج، وهذا راجع لما يتطلبه النموذج من تحديد للمتغيرات التي سوف يشتمل عليها، او التي يتم استبعادها منه، وسوف يتم فيما يلي الاشارة الى رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي :

- المتغير التابع : ممثلا بالنتاج الداخلي الخام، او الدخل الوطني الجزائري ويرمز له بـ ( PIB )

المتغيرات المفسرة : وتتمثل فيما يلي

- قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز لها بالرمز ( INV )

- صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز لها بالرمز ( X )

- واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز لها بالرمز ( M )

وبعد التعرف على مختلف المتغيرات التي سوف يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع كل البيانات الخاصة بكل المتغيرات ، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، وصياغته في شكل دالة كما يلي

$$PIB = f( INV . X . M )$$

واعتمادا على اسلوب الانحدار الخطي المتعدد، لتقدير النموذج القياسي، يمكن صياغة النموذج كما يلي:

$$PIB_1 = B_0 + B_1 INV_1 + B_2 X_1 + B_3 M_1 + U_1$$

- حيث  $I$  : الزمن اي قيمة المتغير في السنة  $I$  ،
- $PIB$ : قيمة الناتج الداخلي الخام للمؤسسات ( ص وم) خارج قطاع المحروقات ب: (مليار دينار جزائري )
- $INV$  : قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب: (مليون دينار جزائري )
- $X$ : قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات ب: (مليون دولار)
- $M$  : قيمة واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب: (مليون دولار )
- $B_0$  ،  $B_1$  ،  $B_2$  ،  $B_3$  تمثل معلمات النموذج
- $UI$  : حد الخطأ العشوائي، الذي يمثل المتغيرات التي يمكن ان تؤثر في الناتج ( الدخل الوطني) ، خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لكن يصعب قياسها كالعوامل النفسية للأفراد ، المستوى الثقافي ، الوازع الديني ، السن ، الجنس ... الخ
- المطلوب الثاني : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتقدير النموذج
- الفرع الاول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
- لاختبار سكون هاته السلاسل الزمنية موضوع الدراسة والمتمثلة في  $(M , X , INV , PIB)$  فإننا نستخدم اختبار جذر الوحدة لديكي فولر ( Dickey and Fuller augmented ) ، وبالاعتماد على جدول بيانات الدراسة المبين في قائمة الملاحق
- وبعدما انتهينا الى ان السلاسل الزمنية موضوع الدراسة ، غير مستقرة عند المستوى ، وعند الفرق الاول وهذا من خلال ملحق نتائج الدراسة المبين في قائمة الملاحق ، تم المرور لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الثاني ، ومن خلال الجداول ، المبينة في قائمة الملاحق والتي تم تلخيص نتائجها حسب النماذج الثلاثة وحسب الترتيب في الجدول المبين أدناه
- النموذج الأول : قاطع واتجاه عام
- النموذج الثاني : قاطع
- النموذج الثالث: بدون قاطع وبدون اتجاه عام

جدول رقم ( III - 13 ) يمثل نتائج اختبار استقرارية الدراسة عند الفرق الثاني

القرار	الاحتمالية عند النماذج الثلاثة جسب الترتيب	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الاول		المتغيرات
		قيمة ADF النظرية عند 1% 5% 10%	قيمة ADF المحسوبة	قيمة ADF النظرية عند 1% 5% 10%	قيمة ADF المحسوبة	قيمة ADF النظرية عند 1% 5% 10%	قيمة ADF المحسوبة	
مستقرة عند الفرق الثاني	0,0490	-2.740613	-6.159332	-4.121990	-3.405933	-4.992279	-3.888696	PIB
	0,0326	-1.968430		-3.144920		-3.875302		
	0,0000	-1.604392		-2.713751		-3.388330		
مستقرة عند الفرق الثاني	0,0009	-2.740613	-6.932157	-4.004425	-6.641253	-4.800080	-6.378503	INV
	0,0001	-1.968430		-3.098896		-3.791172		
	0,0000	-1.604392		-2.690439		-3.342253		
مستقرة عند الفرق الثاني	0,0303	-2.754993	-4.163729	-4.057910	-4.001844	-4.886426	-4.158699	X
	0,0110	-1.970978		-3.119910		-3.828975		
	0,0005	-1.603693		-2.701103		-3.362984		
مستقرة عند الفرق الثاني	0,0461	-2.771926	-3.462079	-4.121990	-3.286284	-4.992279	-3.934508	M
	0,0397	-1.974028		-3.144920		-3.875302		
	0,0024	-1.602922		-2.713751		-3.388330		

- المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 8

- نستنتج بان جميع المتغيرات مستقرة عند الفرقة الثاني عند المستوى ( 5% LEVEL ) اي لا تحتوي على جذر وحدة، وبالتالي نرفض الفرض العدمي ( H0 ) الذي ينص على وجود جذر وحدة ونقبل الفرض البديل ( H1 ) الذي ينص على عدم وجود جذر وحدة. وبالتالي السلاسل مستقرة والدليل على ذلك ان جميع الاحتمالات اقل من القيمة الحرجة ( 0,05 )
- الفرع الثاني: تقدير النموذج
- بعد ادخال بيانات متغيرات الدراسة وفقا للجدول بيانات الدراسة المبين في قائمة الملاحق في برنامج Eviews8 حصلنا على نتائج تقدير النموذج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (III - 14) نتائج تقدير النموذج الاول

Dependent Variable: PIB				
Method: Least Squares				
Date: 08/25/18 Time: 22:37				
Sample: 1999 2016				
Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	649.8973	218.7149	2.971436	0.0101
INV	-0.000378	0.000228	-1.656156	0.1199
X	0.775172	0.483009	1.604882	0.1308
M	0.097759	0.018617	5.251087	0.0001
R-squared	0.967841	Mean dependent var		4354.112
Adjusted R-squared	0.960950	S.D. dependent var		2089.156
S.E. of regression	412.8389	Akaike info criterion		15.07712
Sum squared resid	2386103.	Schwarz criterion		15.27498
Log likelihood	-131.6941	Hannan-Quinn criter.		15.10440
F-statistic	140.4470	Durbin-Watson stat		1.772577
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 8

من الجدول كانت نتائج تقدير النموذج كما يلي:

$PIB = 6498973 - 0,000378 INV + 0,775172x + 0,097759m$				
$t_C$	(2,971)	(-1,656)	(1,604)	(5,251)
Prob	(0,0101)	(0,119)	(0,1308)	(0,0001)
$R^2 = 0,96 \quad DW=1,77 \quad R^2 = 0,96 \quad F_C = 140,4470 \text{ (Prob=0,00000)} \quad N=18$				

حيث:  $R^2$  معامل التحديد،  $R^2$  معامل التحديد المصحح،  $F_C$  تمثل احصائية فيشر للمعالم المقدرة،  
 DW: تمثل احصائية دوربين واتسون، N: عدد المشاهدات، Prob: احتمال الخطأ،  $t_C$ : احصائية ستيودنت  
 المحسوبة

المطلب الثالث: تقييم النموذج من اجل دراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر، والخاص باثر  
 الاستثمار في المؤسسات (ص وم) على الدخل الوطني الجزائري، ممثلا في (PIB)، سوف نقوم باجراء العديد من  
 الاختبارات، وذلك من اجل معرفة صلاحية النموذج من منظور منطلق النظرية الاقتصادية، ومدى صلاحيته من  
 الناحية الاحصائية والقياسية

## الفرع الأول : الدراسة الاحصائية

سيتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام احصائية T ستودنت واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام احصائية فيشر F ، فاختبار ستودنت يساعد هذا الاختبار على مدى معنوية معلمات النموذج، حيث انه تم تقدير النموذج عند مستوى 5% فقط ،وبالتالي حتى تتمتع المعلمة المقدرة بمعنوية احصائية، يجب ان تكون اقل من 5% ،ويتضح من المعادلة السابقة المقدرة، وبالاستناد الى الجدول رقم (III - 14 ) السابق، ووفقا لاختبار T فقد ثبتت معنوية معلمة الثابت، ومعنوية قيمة الواردات. في حين معلمة قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقيمة الصادرات كذلك ليس لها معنوية احصائية ،وبالتالي نقوم بحذف متغير الصادرات (X)، والاستثمار ( INV ) ، ثم نعيد تقدير النموذج القياسي مرة اخرى لنحصل على النتائج المبينة من خلال الملحق رقم ( 04 )، ووفق هذا الاخير كانت نتائج تقدير النموذج كما يلي :

<b>PIB = 731,0533 + 0,117472M</b>			
$t_c$	( 215,0435 )	( 19,21690 )	
Prob	( 0,0037 )	( 0,0000 )	
$R^2 = 0,95$	DW=1,48	$R^2 = 0,95$	$F_c = 369,2929$ ( Prob=0,00000 ) N= 18

- (اولا) التفسير الإحصائي: لاختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة ،ولاجراء هذا الاختبار نستخدم توزيع ستودنت وذلك لمعرفة تاثير المتغير المستقل (M) قيمة واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على المتغير التابع، الدخل الوطني الجزائري، ممثلا في ( PIB )، والجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج .  
الجدول رقم ( III - 15 ) معنوية كل معلمة في النموذج المقدر .

المقدرات	المعلمات	القيمة المحسوبة $T_c$	القيمة الجدولية $T_{tab}$	ادنى مستوى معنوية Prob
الثابت		215,0435	2,120	0,0037
M		19,21690	2,120	0,0000

- (1) اختبار معنوية معالم النموذج: نقوم بمقارنة قيمة Prob لكل معلمة مع ( 0,05 )

المعلمة  $B_0$  ليس لها معنوية  $H_0: B_0 = 0$

المعلمة لها معنوية  $H_1: B_0 \neq 0$

- Prob المعلمة  $B_0$  يساوي 0,0037 وهي اقل من 0,05 معناه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة اي المعلمة لها معنوية احصائية

- المعلمة  $B_1$  المعلمة ليس لها معنوية  $H_0 : B_1 = 0$

المعلمة لها معنوية  $H_1 : B_1 \neq 0$

- Prob المعلمة  $B_1$  يساوي 0,0000 وهي اقل من 0,05 معناه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة اي ان المعلمة لها معنوية احصائية  
(2) اختبار المعنوية الكلية للنموذج

النموذج ليس له معنوية كلية  $H_0 : B_0 = B_1 = 0$

النموذج له معنوية كلية  $H_1 : B_0 \neq B_1 \neq 0$

- نقوم بمقارنة  $Prob(F)$  مع 0,05، ومن الجدول نلاحظ ان احتمال احصائية فيشر تساوي 0,0000 وهي اقل من 0,05، اذن نرفض الفرضية الصفرية  $H_0$ ، ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  اي ان النموذج له معنوية كلية (ثانيا) التفسير الاقتصادي:  $R^2 = 0,95$  قيمة معامل التحديد تدل ان نموذج الانحدار المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا، بحيث ان 95% من التغيرات التي تحدث في ( $PIB$ )، تشرحها واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اما 5% فتبقى لعوامل غير مشخصة، لم يتم ادراجها في النموذج، ومتضمنة حد الخطأ العشوائي  $u_i$

- اشارة المعلمة ( $B_1$ ) تدل على وجود علاقة طردية بين واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدخل الوطني الجزائري ممثلا في ( $PIB$ ) خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذه النتيجة تنطبق مع منطق النظرية الاقتصادية، اذ انه اذا تغيرت الواردات ( $M$ ) بوحدة واحدة، فان ( $PIB$ ) يتغير بـ: 0,117472 وحدة

الفرع الثاني) الدراسة القياسية: يمكن تقييم النموذج فياسيا كما يلي  
اولا) اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء ( Test de Durbin watsan ) : يشير اختبار DW الى الارتباط الذاتي بين القيم المشاهدة لنفس المتغير، ويقوم الاختبار على فرضيتين

لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء  $H_0 : \rho = 0$

يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء  $H_1 : \rho \neq 0$

- حيث وبعد ادخال البيانات في برنامج ( Eviews 8 )، تحصلنا على النتائج المبينة في الملحق رقم ( 17 )  
وقد كانت النتيجة  $Probabilité LM(x^2 = 0,44) > 0,05$

نقبل  $H_0$  ونرفض  $H_1$ ، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء

ثانيا) اختبار تجانس تباين الاخطاء: اي ان تباين او تشتت البواقي متجانس وثابت من اجل كل القيم

يوجد تجانس تباين الاخطاء  $H_0 : \delta_1^2 = \delta_2^2 = 0$   $V(\epsilon_i) = \delta^2 \forall i$

لا يوجد تجانس تباين الاخطاء  $H_1 : \delta_1^2 \neq \delta_2^2 \neq 0$

- وبعد ادخال البيانات في برنامج (Eviews 8)، تحصلنا وبالاعتماد على اختبار (White) على النتائج المبينة في الملحق رقم ( 18 )، وكانت النتيجة  $LM(x^2 = 0,44) > 0,05$  Probabilité نقبل  $H_0$  ، ونرفض  $H_1$  وبالتالي يوجد تباين تجانس الاخطاء

- (ثالثا) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: لمعرفة طبيعة توزيع البواقي للنموذج المقدر، سوف يتم اعتماد ( Test de jarque bera )، كما هو موضح في الملحق رقم ( 19 )

$H_0$ : الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

$H_1$ : الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي

تبين من خلال مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 8 أن  $(Probabilité\ de\ jarque\ bera) = 0,77 > 0,05$  وهذا ما يعني ان سلسلة البواقي ( Les erreurs )، تتبع التوزيع الطبيعي

#### - خاتمة الفصل

لقد تم في هذا الفصل القيام بدراسة احصائية قياسية لتأثير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري ممثلا بالناتج الداخلي الخام ( PIB ) خلال الفترة ( 1999 - 2016)، حيث عرجنا في الدراسة الاحصائية الى عرض تطور هذه المؤسسات بما فيها الخاصة والعمومية والتقليدية على طول فترة الدراسة، حيث استنتجنا تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص والتقليدية، كما توصلنا الى ان اغلب النشاط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات يتركز في مجال الخدمات والتجارة، وقطاع البناء والاشغال العمومية في حين يقل نشاطها في قطاع الصناعة، كما تعرضنا الى مساهمة هذه المؤسسات ص وم في مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في التشغيل، خلق قيمة مضافة، المساهمة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، المساهمة في المبادلات الخارجية، واستنتجنا في الاخير ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة اخذت حصة الاسد في دعم وتطوير هذه المؤشرات، ثم تلبها المؤسسات التقليدية، والمؤسسات العمومية في المرتبة الاخيرة، اما بخصوص الدراسة القياسية فلقد تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع مختلف البيانات، ثم بعد ذلك تم التعريف بالنموذج المستخدم، ولقد تم دراسة اثر قيمة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقيمة الواردات والصادرات على الدخل الوطني الجزائري والتي جاءت في شكل نموذج انحدار متعدد، ثم تمت معالجة النموذج باستخدام معايير اقتصادية وقياسية وإحصائية، وقد اثبتت نتائج التحليل القياسي "اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري" ان الاستثمار في ميكانيزم المؤسسات الصغير والمتوسطة لم ينجح في التأثير على مستويات الدخل الوطني على طول فترة الدراسة ( 1999 – 2016 )، وان العلاقة الايجابية تتمثل في اثر الواردات على الدخل ( الناتج )، من خلال وجود علاقة طردية، وان لها قدرة تفسيرية بنسبة 95% للناتج الداخلي الخام

## الخاتمة العامة

هدفت هذه الدراسة التي قمنا حول موضوع " اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري خلال الفترة (1999-2017) الى محاولة الاجابة على الاشكالية المطروحة والمتمثلة في " ما مدى تأثير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري؟" ، ومن اجل تحليل واستقراء ابعاد الموضوع تم معالجة الإشكالية المذكورة أعلاه من خلال الاعتماد على جانبين الجانب الاول نظري، والثاني تطبيقي ، حيث تطرقنا في الجانب النظري الى فصلين، وقد تناول الفصل الاول عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، اما الفصل الثاني فعالجنا فيه الاطار النظري للاستثمار أما الفصل الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي، حيث تطرقنا فيه الى دراسة احصائية وقياسية لاثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري، خلال الفترة (1999-2016)، ومن خلال الدراسة القياسية تم الاجابة على فرضية الدراسة وبالاعتماد على الخطوات السابقة تم التوصل الى - نفي الفرضية الاولى والثانية: حيث اثبتت الدراسة القياسية عكس ذلك، اذ ان الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يؤثر على الدخل الوطني الجزائري، وان السياسة التي انتهجتها الجزائر في سبيل ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاشلة، بالرغم من الجهود المبذولة في انشاء هيئات حكومية متخصصة وهيئات للمرافقة والمناولة ، وصب اموال طائلة من ميزانية الدولة، ونلاحظ هذا من خلال عدم معنوية الاحصائية لمعامل قيمة الاستثمار و اشارته السالبة

- في حين تم تأكيد صحة الفرضية الثالثة: حيث استطاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان يساهم في تفعيل حركة الواردات الجزائرية، وهذا ما يؤكد الدور الفعال والمكانة البارزة من خلال نسب مساهمتها في الاستيراد، ويظهر ذلك من خلال اشارة معامل قيمة الواردات الموجبة، وهذا ما يعني وجود علاقة طردية بين المتغير التابع ( الناتج الداخلي الخام) والمتغير المستقل الواردات

وفي هذا السياق ، وفي نهاية هذا البحث وانطلاقا مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- رغم الجهود المبذولة لتطوير والارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة، الا ان هذا القطاع لا زال يعاني، كما ان الاصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية بدت نتائجها محدودة جدا، وهذا لغياب تخطيط علمي لتنمية هذه المؤسسات، اذ ان التخطيط لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد الاهداف والبرامج بدقة فالان وفي ظل الاقتصاد الحر لم تعد هناك مكانة للتخطيط المركزي
- تركز نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة والتي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة، وعلى كثافة عمل مرتفعة، حيث تتركز اغلب هذه النشاطات في مجال الخدمات والتجارة

- وقطاع البناء والاشغال العمومية، في حين يقل نشاطها في قطاع الفلاحة و الصناعة اساس النمو الاقتصادي الامر الذي ينعكس على الانتاج وعلى خلق الثروة، وبالتالي تنمية الصادرات
- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة،والناشطة في قطاع الصناعات التقليدية من سنة لأخرى لايعكس بالفعل زيادة حقيقية ذلك لأنه لم يؤخذ بعين الاعتبار تطور عدد السكان،لذلك لا بد من مقارنة معدل نمو السكان بمعدل نمو هذه المؤسسات
- تطور قيمة الواردات عبر مختلف فترات الدراسة لايعني ان هناك زيادة حقيقية في قيمتها، لأنه اذا تم مقارنتها بقيمة الصادرات لنفس الفترة الدراسية، نجد ان الميزان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقق عجز على طول فترة الدراسة، وهذا لان صادرات المؤسسات ص وم تشكو من ضعف كبير،وهذا راجع الى غياب استراتيجية بعيدة المدى،فضلا عن كون جميع الاجراءات المتخذة من طرف الدولة ترقيعية، وتجدر الإشارة إلى ان الإستراتيجية المقترحة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في استراتيجية تغيير في بنية الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي معتمد على عائدات النفط الى اقتصاد متنوع في موارده ومداخيله .
- كما تعرف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري مجموعة من العراقيل تحول دون تنمية وترقية هذا القطاع واهم هذه المعوقات هي :
- انتشار البيروقراطية وضعف الجانب التشريعي والتنظيمي
- ضعف الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لثقل الاجراءات الادارية، واحجام البنوك الجزائرية عن تمويل هذه المؤسسات بسبب طريقة التنظيم البنكي التي تتميز بمركزية منح القروض على مستوى العاصمة وانخفاض نسبة القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع قيمة الضمانات التي يتطلبها البنك
- تعاني ايضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تسويقية كثيرة يمكن ارجاعها الى عدم المام اصحاب هذه المؤسسات بمبادئ التسويق
- الاقتراحات : نظرا لأهمية هذا النوع من المؤسسات نقترح التوصيات الاتية
- تطوير الجهاز المصرفي الجزائري وتنويع اختصاصاته
- خلق آليات جديدة تمكن البنوك من الحصول على الثقة والضمان لتشجيع تمويل هذه المشروعات
- ضرورة إسهام الجمعيات المحلية في تكوين وإنشاء هذه المؤسسات على غرار مثيلاتها في مصر والمغرب وتونس فيجب أن تخرج الجمعيات من مجالها الكلاسيكي وتدخل مجالات الاقتصاد والمساهمة في التنمية الوطنية
- مساعدة الحكومة لهذه المؤسسات بتخفيض الرسوم والضرائب والإعفاء منها في بعض الأحيان

- ضرورة خلق دورات تكوينية لتمكين اصحاب المشاريع للاستفادة من تقنيات التسيير والتعرف على خطوات انجاح مثل هذه المشاريع
- ضرورة انشاء بنك معلومات يمكن استغلال المعطيات في الوقت المناسب من طرف اصحاب المؤسسات
- السعي على رفع القدرة على المنافسة في الاسواق الدولية خصوصا في ظل اليات اقتصاد السوق، والانفتاح الاقتصادي اذ المنافسة على الصعيد الدولي اهم من المنافسة على المستوى الوطني
- إنشاء مراكز استشارة متخصصة في الجانب المالي، لايجاد احسن تركيب مالي لمشاريعها
- تشجيع القروض المشتركة للبنوك لاقتسام المخاطر بطرق عملية
- تشجيع صيغ التمويل الاسلامية، بمنح حوافز وتفضيلات لبنك البركة، والعمل على زيادة عدد هذه البنوك
- استغلال الامكانيات لما تتميز به كل منطقة عبر التراب الوطني من خصوصيات عبر الاجهزة المساعدة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من اجل تشجيع الاستثمار وتحقيق النمو
- تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية من خلال التشجيع على انشاء مؤسسات بمختلف المناطق
- إنشاء برامج أكاديمية، وتفعيل أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولات وإنشاء وإدارة المؤسسات، في المعاهد والجامعات، وإشراك الجامعة والبحث العلمي في المرافقة المقاولاتية

#### أفاق البحث:

- البحث في الأسباب الكامنة وراء الوافيات الحاصلة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة الجزائر
- دراسة استراتيجية اختراق الأسواق الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة الجزائر-
- مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع الصادرات خارج المحروقات- حالة الجزائر-
- الأسباب الحقيقية عن عزوف الشباب عن تبني المشاريع ذات الطابع الصناعي والفلاحي – حالة الجزائر-

## المراجع

### قائمة الكتب

- احمد رحموني " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري". المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2011
- أيمن علي عمر. " ادارة المشروعات الصغيرة . مدخل بيئي مقارن". الاسكندرية. دار النشر للثقافة
- بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ديوان المطبوعات الجزائرية. الجزائر 2004
- خبابة عبد الله " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الية لتحقيق التنمية المستدامة" دار الجامعة الجديدة. الاسكندرية، مصر 2013
- دريد كامل آل شبيب " الاستثمار والتحليل الاستثماري" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. الاردن عمان 2009
- صلاح حسن " التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر" مصر، دار الكتاب الحديث 2013
- طلال كداوي " تقييم القرارات الاستثمارية" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. الاردن. عمان 2015
- عبد العزيز مجيد مخيمر، احمد عبد الفتاح عبد الحليم " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة بين الشباب في الدول العربية" القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية 2007
- عمر صخري " التحليل الاقتصادي الكلي " ديوان المطبوعات الجامعية" الجزائر 1994
- غالم عبد الله، سبع حنان " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"
- فاضل محمد العبيدي " البيئة الاستثمارية" مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع" الاردن 2011
- فتحي السيد عبده. ابو السيد احمد " الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية". مؤسسة شباب الجامعة. مصر 2005
- محمد احمد الافندي " النظرية الاقتصادية الكلية" الطبعة الثانية، صنعاء اليمن 2014
- محمد احمد الافندي، "مقدمة في الاقتصاد الكلي" جامعة صنعاء . اليمن
- محمد العربي ساكر " محاضرات في الاقتصاد الكلي" دار الفجر للنشر والتوزيع. الطبعة الاولى. القاهرة 2006
- محمد شريف المان " محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003
- محمد مطر " ادارة الاستثمارات. الاطار النظري والتطبيقات العملية" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن 2015
- منصور الزين " تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية" دار الراية للنشر والتوزيع عمان، 2012
- ميساء حبيب سلمان ،سمير عبادي " المشروعات الصغيرة واثرها التنموي" عمان ،الاردن ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2014
- ناظم محمد نوري الشمري واخرون " اساسيات الاستثمار المالي والعيبي" دار وائل للنشر والطباعة الاردن عمان 1999
- المراجع باللغة الاجنبية

MOURI F (1998) Le developpement des micro entreprise en question. Edition -  
magribinescasablanca (MAROC)

- Ministère du PME, bulletin d'information economique de la PME, N°06
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°08.
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°09.
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°10.
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°12
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°14
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°17
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°21
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME ,N°23
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°26
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°28
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°30
- Ministère du PME, bulletin d'information statique de la PME, N°31

#### الرسائل الجامعية

- ابتسام بوشريط " الية تمويل برامج تاهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، دراسة تحليلية لنتائج برامج التاهيل المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة (2010- 2009)
- برحومة عبد الحميد " محددات الاستثمار وادوات مراقبتها". اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة (2007- 2006)
- بودخدخ كريم" اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي، بين تحفيز الطلب او تطوير العرض دراسة حالة الجزائر(2001 – 2014)، اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر3 (204- 2015)
- بودفعزوليخة " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(الواقع والافاق) " مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر(2013- 2014)
- حجاوي احمد " اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة" مذكرة ماجستير. جامعة ابي بكر بلقايد . تلمسان
- رابح حميدة " استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة ( دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والصينية" مذكرة ماجستير. جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر جوان 2011

- زكرياء اودينة " النمو الاقتصادي في ظل تكنولوجيا المعلومات " مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة (2014-2015)
- زيقم ايمان " دراسة قياسية محددات الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1985-2015 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتعدد " مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة (2016-2017)
- سامية فراحتية، خيرة نويوة " محددات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مذكرة ماستر في علوم التسيير. جامعة محمد بوضياف، المسيلة (2016-2017)
- عبد القادر قراق " متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران (2009-2010)
- عز الدين زين الدين " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واثرها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة الجزائر (2013 – 2014)
- عزيزي احمد عكاشة " تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها في التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2013
- عمار جمعي " استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية" رسالة دكتوراه جامعة باتنة 2011
- غدير احمد سليمة " تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" دراسة تقييمية لبرنامج ميدا مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة الجزائر 14/11/2007
- قنيدر سمية" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة" مذكرة ماجستير . جامعة منتوري قسنطينة (2009 – 2010)
- محمد قوجيل " دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، دراسة ميدانية، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة (2015-2016)
- مشري محمد الناصر " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حالة ولاية تبسة )" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، سطيف الجزائر
- ناجي بن حسين " دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر" اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة منتوري قسنطينة (2006-2007)
- نادية مسعودي " دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة (1970-2009) باستعمال معطيات PANEL مذكرة ماستر ، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3 (2011-2012)
- نبيلة عرقوب " محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي. دراسة نظرية وقياسية " اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 (2011-2012)

- نسيم سابق " اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي ،دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ( 2000-2014) اطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة (2015-2016)

- هالم سليمة " هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،دراسة تقييمية للفترة 2004-2014 اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر(2016-2017)

- هواريمقران ويواويوسف " اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية" مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية- جامعة ابي بكر بلقايد .تلمسان، مغنية (2015 – 2016)

- وعيل الميلود " المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها" حالة الجزائر.مصر السعودية،دراسة مقارنة للفترة من (1990-2010) " اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.(2013-2014)

- اوراق بحثية

- بوشرف جيلالي ، فوزية بوخبرة " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم

ساطور رشيد ، بن زعدود شكري " اثر تنوع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة اقتصادية قياسية للفترة(1990-2016)،ورقة بحثية جامعة البليدة(2017)

الملتقيات

- احمد بن قطاف " واقع السياسات وجهود التنمية المحلية بالجزائر،دراسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الملتقى الوطني الاول حول التنمية المحلية في الجزائر،واقعوافاق،معهد العلوم الاقتصادية برج بو عرييج، 14/15 ابريل 2008

- سعدان شبايكي " معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الاغواط يومي 08/09/2002

- عبد القادر رواج ، خالد طالبي " القرض الاجاري كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر، الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة، واقع وفاق جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي الجزائر 13/14 نوفمبر 2012

- المؤتمرات

- بوهزة محمد ، بوحروود فتيحة " تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) ، ابحاث المؤتمر الدولي ، جامعة سطيف 11/12/مارس/2013

- التقارير

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " مشروع تقرير من اجل سياسة تطوير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر جوان 2002
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000 ماي 2001
- التقرير السنوي للديوان الوطني للاحصائيات لسنة 2010
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " تقرير حول اشكالية اصلاح المنضومة المصرفية في الجزائر 2000
- المراسيم
- المرسوم التنفيذي رقم 19-00 المؤرخ في 11/07/2000 المتعلق بتمديد صلاحيات الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ( الجريدة الرسمية عدد 42 ص 6
- المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 24/ربيع الثاني/ عام 1417 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ( المواد 01 02 03 04 05 )
- المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14 المؤرخ في 22 يناير 2004، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الاساسي(المواد 01 02 03 04 )
- المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار (المواد 08 09) (ج، ر العدد 64 الصادر بتاريخ 10 اكتوبر 1993

#### الاورامر

- الامر رقم 01/2003 المتعلق بتطوير الاستثمار (العدد 47- 2001)

#### المجلات

- مسعودي منا " نحو اداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " مجلة الباحث كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10/2012
- جبار محفوظ " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تميلها" مجلة العلوم الانسانية، جامعة سطيف الجزائر فيفري 2004
- صالح صالح " اساليب تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر العدد 03/2004
- المواقع الالكترونية

-[WWW.anseg.org.dz](http://WWW.anseg.org.dz)

-[www.angem.dz](http://www.angem.dz)

- <http://WWW.islomonline.net/arabic>



## الملاحق

ملحق رقم (01): بيانات الدراسة

السنة	الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	قيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات	واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	PIB	INV	X	M
1999	1708	685000	357,2	5247,41
2000	1814,6	79800	623	9152,12
2001	2041,7	279000	684	9940
2002	2184,1	368882	734	12009
2003	2434,8	490459	763	13535
2004	2445,4	386402	788	18199
2005	3015,5	511529	907	20357
2006	3444,11	707730	1066	21005
2007	3903,63	937822	1160	27430
2008	4334,99	2401890	1937	39103
2009	4978,82	907882	1047	39294
2010	5509,21	254529	1619	40212
2011	6060,8	1378177	2149	46453
2012	6606,4	815545	2187	46801
2013	7634,43	1716135	2165	55028
2014	8526,58	2192530	2810	58330
2015	5648,9	1473414	2063	46330,34
2016	5782,04	1839044	1781	46727

المصدر: المنشورات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ملحق رقم ( 02 ) نتائج الدراسة لاستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى

الاحتمالية عند النماذج الثلاثة حسب الترتيب	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الاول		المتغيرات
	قيمة ADF النظرية عند 5%	قيمة ADF المحسوبة	قيمة ADF النظرية عند 5%	قيمة ADF المحسوبة	قيمة ADF النظرية عند 5%	قيمة ADF المحسوبة	
0.9991    0.9997    0.551	-1.96627	-3.081002	-3.081002	2.255270	-3.759743	-2.007436	PIB
0.3440    0.1784    0.045	-1.96281	-0.824374	-3.052169	-2.314269	-3.791172	-3.850406	INV
0.6626    0.4354    0.116	-1.96281	-0.018303	-3.052169	-1.652610	-3.710482	-3.201807	X
0.9222    0.6497    0.426	-1.96281	1.102265	-3.052169	-1.199022	-3.733200	-2.265968	M

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 8)

ملحق رقم ( 03 ) نتائج الدراسة لاستقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

الاحتمالية عند النماذج الثلاثة حسب الترتيب	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الاول		المتغيرات
	قيمة ADF النظرية عند 5%	قيمة ADF المحسوبة	قيمة ADF النظرية عند 5%	قيمة ADF المحسوبة	قيمة ADF النظرية عند 5%	قيمة ADF المحسوبة	
0.9225    0.6917    0.0011	-1.970978	1.126605	-3.119910	-1.074128	-3.759743	-6.093263	PIB
0.0001    0.0253    0.1073	-1.966270	-4.705749	-3.119910	-3.519651	-3.828975	-3.315976	INV
0.0000    0.0093    0.0506	-1.96441	-5.3865	-3.081002	-3.998550	-3.759743	-3.752377	X
0.0034    0.0214    0.0895	-1.96441	-3.1893	-3.081002	-3.548597	-3.759743	-3.396799	M

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 8)

ملحق رقم (04) نتائج التقدير للنموذج الثاني

Dependent Variable: PIB Method: Least Squares Date: 08/26/18 Time: 00:16 Sample: 1999 2016 Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	731.0533	215.0435	3.399560	0.0037
M	0.117472	0.006113	19.21699	0.0000
R-squared	0.958473	Mean dependent var		4354.112
Adjusted R-squared	0.955878	S.D. dependent var		2089.156
S.E. of regression	438.8336	Akaike info criterion		15.11056
Sum squared resid	3081199.	Schwarz criterion		15.20949
Log likelihood	-133.9950	Hannan-Quinn criter.		15.12420
F-statistic	369.2929	Durbin-Watson stat		1.487026
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

ملحق رقم (05) اختبار استقرارية السلسلة ( PIB ) عند الفرق الثاني، النموذج الأول (قاطع واتجاه)

Null Hypothesis: D(PIB,2) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.888696	0.0490		
Test critical values:	1% level	-4.992279		
	5% level	-3.875302		
	10% level	-3.388330		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PIB,3) Method: Least Squares Date: 09/06/18 Time: 10:12 Sample (adjusted): 2005 2016 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1),2)	-22.16046	5.698687	-3.888696	0.0081
D(PIB(-1),3)	19.76443	5.468781	3.614048	0.0112
D(PIB(-2),3)	11.66176	4.587135	2.542276	0.0439
D(PIB(-3),3)	4.168767	2.268098	1.838002	0.1157
C	1778.994	601.7326	2.956452	0.0254
@TREND("1999")	-86.85691	48.75419	-1.781527	0.1251

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

ملحق رقم (06) اختبار استقرارية السلسلة ( PIB ) عند الفرق الثاني، النموذج الثاني ( القاطع)

Null Hypothesis: D(PIB,2) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>				
Test critical values:				
	1% level		-4.121990	
	5% level		-3.144920	
	10% level		-2.713751	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PIB,3) Method: Least Squares Date: 09/06/18 Time: 11:00 Sample (adjusted): 2005 2016 Included observations: 12 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1),2)	-22.21929	6.523701	-3.405933	0.0114
D(PIB(-1),3)	19.95527	6.259415	3.188041	0.0153
D(PIB(-2),3)	11.46318	5.249764	2.183561	0.0653
D(PIB(-3),3)	3.866084	2.589204	1.493155	0.1790
C	834.7593	326.1496	2.559437	0.0376

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

ملحق رقم (07) اختبار استقرارية السلسلة ( PIB ) عند الفرق الثاني، النموذج الثالث ( بدون قاطع

واتجاه

Null Hypothesis: D(PIB,2) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>				
Test critical values:				
	1% level		-2.740613	
	5% level		-1.968430	
	10% level		-1.604392	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PIB,3) Method: Least Squares Date: 09/06/18 Time: 11:05 Sample (adjusted): 2003 2016 Included observations: 14 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1),2)	-6.818615	1.107038	-6.159332	0.0000
D(PIB(-1),3)	5.208050	1.123017	4.637554	0.0006

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

ملحق رقم (08) اختبار استقرارية السلسلة ( INV ) عند الفرق الثاني، النموذج الأول (قاطع واتجاه )

Null Hypothesis: D(INV,2) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.378503	0.0009
Test critical values:		
1% level	-4.800080	
5% level	-3.791172	
10% level	-3.342253	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(INV,3)  
Method: Least Squares  
Date: 09/06/18 Time: 11:07  
Sample (adjusted): 2003 2016  
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INV(-1),2)	-2.607540	0.408801	-6.378503	0.0001
D(INV(-1),3)	0.704014	0.236989	2.970666	0.0140
C	260127.5	688000.9	0.378092	0.7133
@TREND("1999")	-22387.83	61275.80	-0.365362	0.7225

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

ملحق رقم (09) اختبار استقرارية السلسلة ( INV ) عند الفرق الثاني، النموذج الثاني (قاطع )

Null Hypothesis: D(PIB,2) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.159332	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.740613	
5% level	-1.968430	
10% level	-1.604392	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(PIB,3)  
Method: Least Squares  
Date: 09/06/18 Time: 11:05  
Sample (adjusted): 2003 2016  
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1),2)	-6.818615	1.107038	-6.159332	0.0000
D(PIB(-1),3)	5.208050	1.123017	4.637554	0.0006

ملحق رقم (10) اختبار استقرارية السلسلة ( INV ) عند الفرق الثاني النموذج الثالث (دون قاطع

واتجاه)

Null Hypothesis: D(INV,2) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.932157	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.740613	
5% level	-1.968430	
10% level	-1.604392	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(INV,3)  
Method: Least Squares  
Date: 09/06/18 Time: 11:11  
Sample (adjusted): 2003 2016  
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INV(-1),2)	-2.591965	0.373905	-6.932157	0.0000
D(INV(-1),3)	0.700480	0.217718	3.217373	0.0074

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

ملحق رقم (11) اختبار استقرارية السلسلة ( X ) عند الفرق الثاني، النموذج الأول (قاطع واتجاه )

Null Hypothesis: D(X,2) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.158699	0.0303
Test critical values:		
1% level	-4.886426	
5% level	-3.828975	
10% level	-3.362984	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(X,3)  
Method: Least Squares  
Date: 09/06/18 Time: 11:16  
Sample (adjusted): 2004 2016  
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X(-1),2)	-4.224207	1.015752	-4.158699	0.0032
D(X(-1),3)	1.828411	0.757483	2.413799	0.0423
D(X(-2),3)	0.555016	0.352973	1.572405	0.1545
C	424.9848	442.6062	0.960187	0.3651
@TREND("1999")	-44.50653	38.29854	-1.162095	0.2787

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

ملحق رقم (12) اختبار استقرارية السلسلة ( X ) عند الفرق الثاني، النموذج الثاني (قاطع )

Null Hypothesis: D(X,2) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.001844	0.0110
Test critical values:		
1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(X,3)  
Method: Least Squares  
Date: 09/06/18 Time: 11:17  
Sample (adjusted): 2004 2016  
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X(-1),2)	-4.130074	1.032043	-4.001844	0.0031
D(X(-1),3)	1.784803	0.771142	2.314493	0.0459
D(X(-2),3)	0.538115	0.359474	1.496952	0.1686
C	-62.31477	144.3782	-0.431608	0.6762

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

ملحق رقم (13) اختبار استقرارية السلسلة ( X ) عند الفرق الثاني النموذج الثالث (دون قاطع واتجاه)

Null Hypothesis: D(X,2) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.163729	0.0005
Test critical values:		
1% level	-2.754993	
5% level	-1.970978	
10% level	-1.603693	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(X,3)  
Method: Least Squares  
Date: 09/06/18 Time: 11:22  
Sample (adjusted): 2004 2016  
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X(-1),2)	-4.116766	0.988721	-4.163729	0.0019
D(X(-1),3)	1.778771	0.738981	2.407060	0.0369
D(X(-2),3)	0.533863	0.344409	1.550084	0.1522

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

ملحق رقم (14) اختبار استقرار السلسلة (M) عند الفرق الثاني النموذج الاول (قاطع واتجاه)

Null Hypothesis: D(M,2) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-3.934508</b>	<b>0.0461</b>
Test critical values:		
1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(M,3)  
Method: Least Squares  
Date: 09/06/18 Time: 11:25  
Sample (adjusted): 2005 2016  
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1),2)	-4.711968	1.197600	-3.934508	0.0077
D(M(-1),3)	2.968906	1.047366	2.834640	0.0298
D(M(-2),3)	1.549339	0.726164	2.133592	0.0768
D(M(-3),3)	0.944243	0.373451	2.528422	0.0448
C	7167.045	5270.296	1.359894	0.2227
@TREND("1999")	-706.0071	447.5916	-1.577347	0.1658

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

ملحق رقم (15) اختبار استقرار السلسلة (M) عند الفرق الثاني النموذج الثاني (قاطع)

Null Hypothesis: D(M,2) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-3.286284</b>	<b>0.0397</b>
Test critical values:		
1% level	-4.121990	
5% level	-3.144920	
10% level	-2.713751	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(M,3)  
Method: Least Squares  
Date: 09/06/18 Time: 11:27  
Sample (adjusted): 2005 2016  
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1),2)	-4.100489	1.247759	-3.286284	0.0134
D(M(-1),3)	2.558487	1.117171	2.290147	0.0558
D(M(-2),3)	1.312877	0.782405	1.678002	0.1372
D(M(-3),3)	0.899859	0.410065	2.194433	0.0643
C	-849.2077	1536.972	-0.552520	0.5978

ملحق رقم (16) اختبار استقرار السلسلة (M) عند الفرق الثاني النموذج الثالث (بدون قاطع واتجاه)

Null Hypothesis: D(M,2) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-3.462079</b>	<b>0.0024</b>
Test critical values:		
1% level	-2.771926	
5% level	-1.974028	
10% level	-1.602922	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(M,3)  
Method: Least Squares  
Date: 09/06/18 Time: 11:28  
Sample (adjusted): 2005 2016  
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1),2)	-4.125331	1.191576	-3.462079	0.0085

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

### ملحق رقم (17) اختبار الارتباط الذاتي لأخطاء النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.697097	Prob. F(2,14)	0.5145
Obs*R-squared	1.630192	Prob. Chi-Square(2)	0.4426

Test Equation:  
Dependent Variable: RESID  
Method: Least Squares  
Date: 08/28/18 Time: 01:51  
Sample: 1999 2016  
Included observations: 18  
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.073269	218.7046	0.009480	0.9926
M	0.000166	0.006228	0.026632	0.9791
RESID(-1)	0.242281	0.266140	0.910352	0.3780
RESID(-2)	-0.244102	0.282682	-0.863523	0.4024

R-squared 0.090566 Mean dependent var 3.00E-13  
Adjusted R-squared -0.104312 S.D. dependent var 424.6202  
S.E. of regression 446.2176 Akaike info criterion 15.23262  
Sum squared resid 2787542. Schwarz criterion 15.43048  
Log likelihood -133.0936 Hannan-Quinn criter. 15.25990  
F-statistic 0.464731 Durbin-Watson stat 1.985215  
Prob(F-statistic) 0.711454

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

### ملحق رقم (18) اختبار تجانس تباين الأخطاء للنموذج

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.832500	Prob. F(2,15)	0.1941
Obs*R-squared	3.534423	Prob. Chi-Square(2)	0.1708
Scaled explained SS	4.868555	Prob. Chi-Square(2)	0.0877

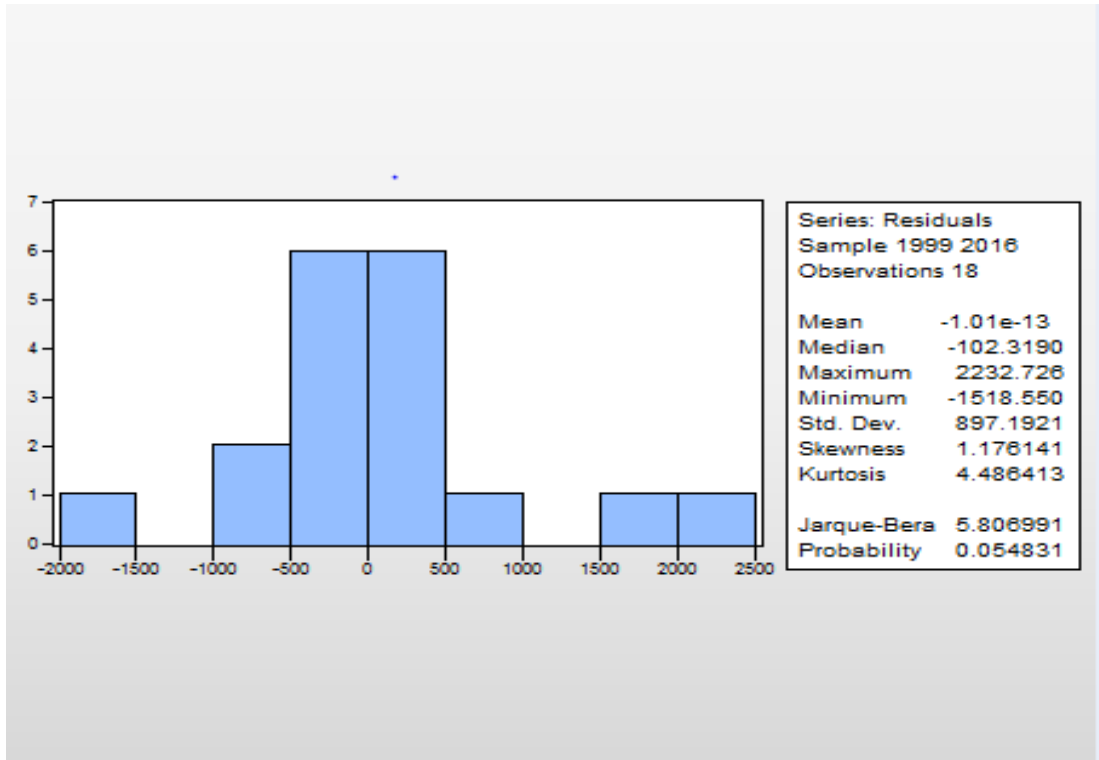
Test Equation:  
Dependent Variable: RESID^2  
Method: Least Squares  
Date: 06/24/18 Time: 22:46  
Sample: 1999 2016  
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1116945.	1241425.	-0.899728	0.3825
M^2	-0.001255	0.001553	-0.808287	0.4316
M	111.2417	97.86262	1.136713	0.2735

R-squared 0.196357 Mean dependent var 760333.2  
Adjusted R-squared 0.089204 S.D. dependent var 1460912.  
S.E. of regression 1394230. Akaike info criterion 31.28459  
Sum squared resid 2.92E+13 Schwarz criterion 31.43299  
Log likelihood -278.5614 Hannan-Quinn criter. 31.30506  
F-statistic 1.832500 Durbin-Watson stat 0.749125  
Prob(F-statistic) 0.194077

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

ملحق رقم (19) اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء النموذج



المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخل الوطني الجزائري خلال الفترة ( 1999 -2016) وذلك من اجل تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية، المؤثرة على الدخل الوطني الجزائري، باعتبار ان هذا القطاع محورا أساسيا، ومحركا اقتصاديا فعالا في الاقتصاد الوطني، خاصة بعد التغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة ، أهمها انهيار أسعار البترول الذي يعتبر المورد الأول للاقتصاد الوطني

وبالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وبرنامج ( Eviews 8 ) وطريقة المربعات الصغرى من اجل تقدير النتائج

وقد أظهرت نتائج البحث العلاقة العكسية بين الدخل الوطني الجزائري، وقيمة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعلاقة الطردية بين الدخل الوطني الجزائري والواردات خارج قطاع المحروقات

## Abstract

**This study aims to measure the impact of the investment in small and medium enterprises on the income in Algeria during the period (1999-2016) in order to determine the most influential economic variable on the income in Algeria**

**This sector is considered an essential axis and an effective economic engine in the national economy in recent years, property after the fall – off the price of petroleum in international market ,so considered the first resource in the national economy**

**Based on the multiple linear regression model ( Eviews 8) program and the least squares method, we found an inverse Relationship between the income in Algeria and the investment in small and medium enterprises, and a positive Relationship between the income in Algeria and the imports outside of the hydrocarbon sector in Algeria**